Bibliotheca Alexandrina
0189476

الكواكب الدرية
في
الشواهد النحوية

الدكتور
عبد السيد محمد عبد الحميد
المدرس بكلية آداب قنا

الجزء الثاني

الناشر
مكتبة الكليات الأزهرية
حسين محمد ابو داهوه محمد
٩ ش الصادقية . الأزهر . القاهرة

— ٧ —

قال شاعر :

أَقَاطِنِ قومُ سَلْمى ، أَم نَوَوْا ظَعَنَا ؟
إن يظعنُوا فَعَجيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا

قائل البيت :

لقد بحثت عن نسبته إلى قائل معين ، فلم أجد من نسبه إلى قائل بعينه والبيت من البحر البسيط .

والبيت من شواهد ابن هشام الأنصارى فى شذور الذهب ١٨١ ، وفى قطر النَّدى ١٤٧ ، ومن شواهد العينى ١ / ٥١٢ ، والتصريح ١ / ١٥٧ والأشمونى ١ / ١٩٠ ، والمكودى . ٣٠

اللغة :

قاطن : اسم فاعل : من « قطن بالمكان : أقام به ، وتوطنه ، فهو قاطن ، وبابه « دَخَل » والجمع : قُطَّان ، وقاطِنَةٌ ، وقَطِين ... » مختار الصحاح ، مادة (ق ط ن)

ظعنا : فى مختار الصحاح ، مادة (ظ ع ن)

« ظعن : سار وبابه « قطع » . و « ظَعَنًا » . أيضاً — بفتحتين — وقرئ بهما قوله تعالى «يوم ظعنكم»(١)والظعينة : الهودج ، كانت فيه امرأة ، أو لم تكن ، والجمع : « ظُعْن ،وظُعُن ، وظعائن ، وأظْعَان . . .

ومعنى البيت :

يقول الشاعر .

أيقيم بالمكان ، والدار قوم محبوبتى سلمى ، أم قرروا الارتحال ، والتحول عن الدار ، والمكان . . . ؟

---

(١) من الآية ٨٠ من سورة النحل .

وإنهم إن يرتحلوا فإن عيش ، وإقامة من يبقى بالمكان بعدهم لعجيب
إذا لا تحلو إقامة بالمكان بدون من تهواهم النفس .

* * *

الاستشهاد بالبيت

استشهد بالبيت ابن هشام : فى قطر الندى استشهادا ، جاء فى معرض الكلام عما يغنى عن الخبر ، حيث قال فى شرح « قطر الندى ، وبل الصدى » :

« إذا كان المبتدأ وصفا ، معتمدا على نفى ، أو استفهام استغنى بمرفوعه عن الخبر ، تقول .

« أقَائمٌ الزَّيْدَان ؟ ومَا قَائمٌ الزَّيْدَانِ » « فَالزَّيْدان » فاعل بالوصف والكلام مستغن عن الخبر ، **لأن الوصف — هنا — فى تأويل الفعل .**

ألا ترى أن المعنى : أيقومُ الزَّيْدَانِ ؟ وما يقُومُ الزَّيْدان ، والفعل لايصح الإخبار عنه ، فكذلك ما كان فى موضعه .

قال

ومن شواهد الاستفهام

أقَاطِن قَومُ سَلْمَى ، أمْ نَوَوْا ظَعَنَا ؟

إنْ يَظْعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا »

وابن هشام — هنا —

ذكر التعليل المقبول لإعراب ما بعد الوصف فاعلا ، أغنى عن الخبر واقتصر فى هذا الكتاب على نوعين .

الاستفهام ، والنفى(١) .

* * *

---

(١) ص ١٤٦ ، ١٤٧ شرح قطر الندى ، وبل الصدى .

وقد استشهد ابن هشام بالبيت فى كتابه « شذور الذهب . . وشرحه » وذلك فى معرض تقسيم المبتدأ إلى نوعين.

قال :

« **الثالث من المرفوعات** : المبتدأ . (أى : مرفوعات الأسماء)

وهو نوعان : مبتدأ له خبر ، وهو الغالب ، ومبتدأ ليس له خبر لكن له مرفوع يغنى عن الخبر .

ويشترك النوعان فى أمرين :

أحدهما : أنهما مجردان عن العوامل اللفظية .

والثانى : أن لهما عاملا معنوياً ، وهو الابتداء ، ونعنى به : كونهما على هذه الصورة من التجرد للإسناد .

ويفترقان فى أمرين :

أحدهما : أن المبتدأ الذى له خبر يكون صريحاً ، نحو : « اللهُ ربُّنَا » و « محمدٌ نَبِيُّنا »

ومؤولا ، نحو : « وَأَنْ تَصُومُوا خير لَكُمْ... »[1] ، أى : وصيامُكُمْ خيرٌ لكم ...

ولا يكون المبتدأ المستغنى عن الخبر فى تأويل الاسم البتة، بل، ولا كل اسم .

بل يكون اسما هو صفة ، نحو « أَقَائِمٌ الزَّيْدَان » ؟ و « مَا مَضْرُوبٌ العَمْرَانِ » .

---

(١) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة .

والثانى : أن المبتدأ الذى له خبر لا يحتاج إلى شىء يعتمد عليه ، والمبتدأ المستغنى عن الخبر لابد أن يعتمد على نفى ، أو استفهام . كما مثلنا .

وكقوله :

خليلىّ مَا وَافٍ بعهدىَ أَنْتُمَا إذَا لم تكُونَا لِى علَى من أُقَاطِعُ

وقوله :

أَقَاطِن قَوْمُ سلمى ، أَمْ نَوَوْا ظَعنا ؟

إنْ يَظعنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا»[1]...

وابن هشام — هنا :

قد وازن بين نوعى المبتدأ وهما : الذى له خبر ، والذى له مرفوع أغنى عن الخبر ، وبيّن الاشتراك ، والافتراق بينهما .

واقتصر على الاعتماد على النفى ، أو الاستفهام .

***

صنيع ابن هشام فى الاستشهاد بالبيت فى كتابه « التوضيح »

استشهد ابن هشام بالبيت فى« التوضيح » وصرح بالمضمون « الأزهرى صاحب التصريح »

قال ابن هشام — بعد تعريف المبتدأ .

« ولابد للوصف المذكور من تقدم نفى ، أو استفهام ، نحو قوله «خَلِيلىّ ما وافٍ بعهدىَ أَنْتُمَا » ونحو : « أَقَاطِن قومُ سلْمَى؟...»[2].

---

(١) ص ٢٣٠ ، ٢٣١ شذور الذهب .

(٢) ١٥٧/١ التصريح بمضمون التوضيح .

وقال الشيخ خالد الأزهرى فى « التصريح بمضمون التوضيح » . مع المتن ، والشرح :

« ولابد للوصف المذكور » وما هو بمنزلته (من) اشتراط (تقدم نفى ، أواستفهام) عليهما .

وهل ذلك شرط فى العمل ، أو الاكتفاء بالفاعل عن الخبر ؟

قولان :

أرجحهما الثانى : قاله فى المغنى .

والنفى : يشمل النفى بالحرف ، وبالفعل ، وبالاسم .

فالنفى بالحرف ، نحو قوله :

(خليلىَّ ما وَاف بعَهْدِىَ أنتُمَا) إذا لم تكونا لِي على مَنْ أقاطِعُ

« فما » نافية ، « وواف » مبتدأ ، و « أنتما » : سد مسد الخبر .

وفيه رد على الزمخشرى ، وابن الحاجب ، حيث شرطا : أن يكون المرفوع اسما ظاهراً .

---

(١) ابن الحاجب :

« عثمان بن أبى بكر بن يونس ، العلامة : جمال الدين ، أبو عمرو ابن الحاجب ، الدوينى الاصل ، الإسنائى المولد ، المقرىء ، النحوى ، المالكى، الاصولى ، الفقيه ، صاحب التصانيف المنقحة .

ولد بعد سنة سبعين ، وخمسمائة بإسنا من الصعيد .. كان أبوه جنديا كرديا ، حاجبا للأمير : عز الدين الصلاحى ، فاشتغل أبو عمرو فى صغره بالقاهرة ، وحفظ القرآن ، وأخذ على شيوخ العصر القراءات ، والفقه ، والنحو .. ثم قدم دمشق ، ودرس بجامعها فى زاوية المالكية ، ويعد من اذكياء العالم ، وغلب عليه النحو ، الف كثيرا من اشهر ما الف فى النحو الكافية ، وفى الصرف الشافية ، ورزقت تصانيفه القبول لحسنها وتنقيحها .. مات بالاسكندرية سنة ٦٤٦ (٢/١٣٤ ، ١٣٥) (بغية الوعاة ...) .

قاله الموضح فى شرح الشذور .

وجوابه : أن المراد بالظهور : ضد الاستتار .

والنفى بالفعل ، نحو « لَيْسَ قائم الزيْدَانِ » : « فقائم » اسم «ليس» و « الزيدان » فاعل « بقائم » سد مسد خبر « ليس »

قاله ابن عقيل .

(و) النفى بالاسم ، نحو : « غيْرُ قائمٍ الزَّيْدَانِ » « فغير » مبتدأ ، وقائم » مضاف إليه و « الزيدان » فاعل « بقائم » سد مسد خبر « غير »

لأن المعنى : ماقائم الزيدان : فعومل « غير قائم » معاملة « ماقائم »

قاله ابن عقيل — أيضا — ، والنفى فى المعنى كالنفى الصريح نحو : « إنَّمَا قائم الزيدانِ » لأنه فى قوة قولك « مَا قائم إلاَّ الزَّيْدانِ .

« والاستفهام » : يشمل الاستفهام بالحرف ، وبالاسم .

فالاستفهام بالحرف « نحو » قوله :

أقاطِنٌ قومُ سلمَي ، أمْ نووْا ظعَنَا ؟

إن يَظعَنُوا فعجيبٌ عيْش مَنْ قطنَا

« **فقاطن** » مبتدأ ، من « قطن بالمكان : إذا أقام به ، و « قومُ سلمى » فاعل ، سد مسد الخبر ، والظعن : السير .

والاستفهام بالاسم ، نحو : « كيْفَ جَالِس العمران[1] » ... ؟

وترى : أن ابن هشام عزز ما تقدم من استشهاد بالبيت .

أما الشيخ خالد الأزهرى فإنه أفاض فى التمثيل ، والتنويع ، وأشار إلى مختلف الآراء ، وذكر أقولا للعلماء ، نحققها — فيما بعد إن شاء الله تعالى .

***

(١) ١/١٥٦ ، ١٥٧ التصريح بمضمون التوضيح .

استشهاد العينى بالبيت :

استشهد العينى بالبيت ، تبعاً لشارحين من شراحه هما :

(أ) ابن الناظم .

(ب) ابن هشام .

وقد رمزلهما بالرمز « ظه » .

واستشهاد ابن هشام قد أوضحناه ، وذلك فى الكلام على استشهاده بالبيت فى « التوضيح » .

بقى علينا استشهاد ابن الناظم ، ونأخذه من كتابه . إن شاء الله تعالى — ثم نعود إلى شرح وتوضيح العينى .

قال ابن الناظم : بعد تعريف المبتدأ ، وشرح التعريف .

« وقد وضح من هذا » :

أن المبتدأ إما . ذوخبر « كزيْد » : من قولك «زيْد عاذِر» وإمَّا وصف مسند إلى الفاعل ، أو نائبه « كسَارٍ ، ومكرَم » من قولك : « أسَارٍ هَذان » ؟ و « مَا مُكرَم العمرانِ »

فهذا الضرب قد استغنى بمرفوعه عن الخبر ، لشدة شبهه بالفعل .

ولذلك : لايحسن استعماله ،ولايطرد فى الكلام حتّى يعتمد على مايقربه من الفعل وهو الاستفهام ، أو النفى ، كما فى قوله :

أقاطِن قومُ سَلمَى ، أم نووْا ظعنَا ؟
إن يظعنوا فعجيبٌ عيش مَنْ قطنَا

وقول الآخر :

خليليّ ما وافٍ بعَهْدِيَ أنتُمَا إذا لم تكونا لِي عَلَى مَنْ أُقاطعُ»(١)

وواضح مما تقدم من كلام ابن الناظم أنه هو الذى فتح الباب للاستشهاد بالشاهد ، وعبد الطريق لمن جاء بعده .

***

توضيح العينى :

ذكر العينى : أنه لم يقف على اسم قائل البيت ، وذكر بحره ، وشرحه شرحاً لغوياً وجاء بمعناه ، ثم الإعراب — فى إجمال — ثم قال :

« **الاستشهاد فيه** : فى قوله .

« أقاطن قومُ سلمى ؟

حيث سد الفاعل ، وهو قوله « قومُ سلمَى » مسد الخبر .

وهذا لايحسن استعماله إلا إذا اعتمد على ما يقربه من الفعل وهو : الاستفهام ، أو النفى .

والبيت المذكور فيه الاستفهام(٢) .

وعبارة العينى قريبة الشبه بعبارة ابن الناظم فى التعليل .

***

استشهاد الأشمونى :

شرح الأشمونى قول ابن مالك :

« مبتدأ زيدٌ ، وعاذرٌ خَبَرَ إن قلتَ زيد عَاذِرٌ مَنِ اعْتَذَرْ

وأوّلٌ مبتدأ ، والثـــــانى فَاعلٌ أغْنَى فى « أسارٍ ذان »

---

(١) ص ١٠٥ ، ١٠٦ شرح ابن الناظم لألفية والده — بتحقيقنا .
(٢) ١/٥١٢ ، ٥١٣ شواهد العينى .

قال الأشمونى ، وقد مزج المتن بالشرح ، كعادته :

« (وأوّلٌ) من الجزأين (مبتدأ ، والثانى) منهما (فاعل أغنَى) عن الخبر (فى) نحو : (أسَار ذَان) الرجلان .

ومنه قوله .

أقَاطن قومُ سَلْمَى ، أم نَوَوْا ظَعَنَا ؟ ... ...» (١)

ولم يكمل الأشمونى البيت .

لكنه أتى بكثير من الشواهد ، بعده .

***

استشهاد المكودى :

شرح المكودى بيت الناظم ، وهو :

« وأوّلٌ مبتدأ ، والثّـــانِى فَاعِلٌ أغْنَى فِى « أسَارٍ ذَان » ؟

«يعنى أنك إذا قلت « أسَارٍ ذَانِ » ؟

فالأول : الذى هو « أسارٍ » مبتدأ

والثانى : الذى هو « ذان » فاعل أغنى عن الخبر .

« فأسارٍ » اسم فاعل ، من « سَرى » و« ذان » تثنية « ذا » .

وإنما لم يحتج هذا النوع من المبتدأ إلى الخبر لأنه بمنزلة الفعل فاكتفى بمرفوعه .

وقوله : « وقس » أى على المثالين ، وهما :

« زيدٌ عَاذِر » و « أسَارٍ ذَانِ » .

وقس — أيضا — على الثانى ، فى كونه بعد استفهام .

---

(١) ١/١٨٩ ، ١٩٠ شرح الأشمونى .

وقوله .« وكاسْتِفْهَامِ النَّفْى » : يعنى : أن النفى مثل الاستفهام فى وقوع الوصف ، المذكور بعده .

فمثال ، وقوعه بعد الاستفهام قول الشاعر :

أَقَاطِن قومُ سلمى ، أم نَوَوْا ظَعَنَا ؟
إن يَظعَنُوا فَعَجِيبٌ عَيْشُ مَنْ قَطَنَا

ومثاله بعد النفى قوله :

خليلىّ ماوافٍ بعهدىَ أنتُمَا إذا لم تكونَا لىعَلى مَنْ أُقَاطع.....»[1]

وقد برز فى كلام المكودى أمران :

ا ــ أخذه القواعد النحوية من الناظم ، وتحليله التحليل الدقيق ، مع التأنى فى الاستنباط .

ب ــ **التأثير الواضح بابن الناظم** ، كبقية شراح الألفية لأنه الإمام ، والسبّاق .

إعراب البيت

أقاطن : الهمزة للاستفهام ، حرف مبنى على الفتح ، لامحل له من الإعراب

« قاطن » مبتدأ ، مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

وساغ الابتداء به ، لعمله فيما بعده ، واعتماده على أداة الاستفهام .

قومُ فاعل ، سد مسد خبر « قاطن » مرفوع به ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

---

(١) ص ٣٠ شرح المكودى .

سلمى « قوم » مضاف ، وسلمى » مضاف إليه مجرور بالإضافية وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها التعذر .

أم حرف عطف ، مبنى عن السكون ، لامحل له من الإعراب .

نووا « نوى» فعل ماض ، مبنى على الفتح المقدر ، لامحل له من الإعراب وواو الجماعة فاعل ، ضمير ، فى محل رفع .

ظعنا مفعول به « لنووا » منصوب بالفتحة .

وجملة الفعل « نوى » والفاعل واو الجماعة ، والمفعول به « ظعنا » معطوفة على جملة المبتدأ « أقاطن » ؟ وفاعله « قوم سلمى ».. من عطف الجمل .

وساغ ذلك ، وحسن ، لأن جملة المبتدأ ، وفاعله الذى سد مسد الخبر فى قوة الجملة الفعلية .

فالعطف من عطف الجملة الفعلية ، على جملة هى فى قوة الجملة الفعلية .

إنْ حرف شرط جازم ، يجزم فعلين :

أولهما : فعل الشرط .

وثانيهما : جوابه ، وجزاؤه .

يظعنوا فعل مضارع ، فعل الشرط ، مجزوم « بإن » وعلامة جزمه حذف النون ، لأنه من الأفعال الخمسة .

وواو الجماعة فاعله ، ضمير مبنى على السكون فى محل رفع .

فعجيب الفاء : واقعة فى جواب الشرط .

ولما كانت جملة الجزاء اسمية حدث انقطاع بين جملتى الشرط والجزاء.

فأتى بالفاء ، وفيها نوع سبب ، والسبب — فى الأصل — الحبل فأعادت الفاء الربط ،وحدث الاتصال بها بين جملتى الشرط ،والجزاء « عجيب » خبر مقدم ، مرفوع بالمتبدأ ،وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

عيش مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة والجملة من الخبر المقدم ، والمبتدأ المؤخر فى محل جزم جواب الشرط « عيش » مضاف .

مَن « من » مضاف إليه ، وهو اسم موصول بمعنى الذى ، مبنى على السكون فى محل جر بالإضافة .

قطنا « قطن » فعل ماض ، مبنى على الفتح ، لا محل له من الإعراب وفاعل « قطن » ضمير مستتر جوازا ، تقديره : « هو » يعود على « من » الموصولة .

وجملة « قطن » من الفعل . والفاعل المستتر جوازا ، لامحل لها من الإعراب ، صلة الموصول ، وهو « من » .

والألف فى « قطنا » للإطلاق .

ملحوظة :

لا يصلح أن يكون الوصف ، وهو « قاطن » خبرا مقدماً و« قوم سلمى» مبتدأ مؤخراً .

وذلك : لأن « قوم سلمى » دال على معنى الجمع ، بسبب كونه اسم جمع أما « قاطن » فهو مفرد ، ولا يكون المفرد خبرا عن الجمع ، ولاعما يدل عليه .

وقد سبق الوصف بهمزة الاستفهام : فدل ذلك : على أن الوصف — الواقع مبتدأ يجوز أن يكتفى بمرفوعه عن الخبر ، إذا سبقته أداة الاستفهام .

***

وبعد ذلك يأتى دور الملحوظات ، والدراسة النابعة من الشاهد .

وذلك فى الآتى :

١ — لما كان الشاهد من شواهد « باب الابتداء » كان علينا أن نتناول « الابتداء » ، ثم نعرف « المبتدأ » .

(أ) الابتداء :

من العوامل المعنوية ، كالتجرد من الناصب ، والجازم ، . . . والعوامل المعنوية لها قوة العوامل اللفظية فى العمل .

وعرفه الأشمونى ، فقال :

« وهو الاهتمام بالاسم ، وجعله مقدما ، ليسند إليه فهو أمر معنوى »(١).

وقال الصبان فى حاشيته على شرح الأشمونى :

« والابتداء : — فى اللغة — : الافتتاح .

وفى الاصطلاح :

قيل : كون الاسم معرًّى عن العوامل اللفظية .

وقيل : جعل الاسم أولا ، ليخبر عنه(٢) ».

وأيا ما كان الأمر : فإن العربى نطق بالاسم — إذا وقع فى أول الكلام ولم يسبقه ناسخ — مرفوعاً .

وجاء النحوى — بآخرة — فأراد أن يعلل للرفع ، وأن يجعل الرفع شيئا ، كالحدث ، الذى لابد له من محدث ، وكالأثر الذى لابد له من مؤثر ، فاهتدى إلى عامل معنوى ، سماه « الابتداء »

---

(١) ١٩٣/١ شرح الاشمونى .

(٢) ١٩٣/١ حاشية الصبان على الاشمونى .

وجاء فى كتاب « تسهيل نيل الأمانى فى شرح عوامل الجرجانى » .

« العوامل فى النحو مائة » .

« لفظية ، ومعنوية » أى : منسوبة إلى معنى .

وهى : مالا يكون له خط فيه بأن يكون معنى يتصور فى القلب ، كالابتداء (١)» .

والجرجانى(٢) يسرد العوامل المعنوية ، واللفظية ، بعد ذلك .

والقصد :

فإن الابتداء عامل معنوى ، له قوة العامل اللفظى فى التأثير ، فكما يرفع الفعل الفاعل ، كذلك يرفع الابتداء وهو عامل معنوى — المبتدأ فالعامل اللفظى ، والعامل المعنوى على قدر سواء فى العمل ، والتأثير .

(ب) تعريف المبتدأ :

من التعاريف التى صدر عنها النحاة ، وداروا فى فلكها تعريف بدر الدين ابن الناظم ، **وهذا** : رأيت أن أسجله من كتابه .

---

(١) ص ٤ تسهيل نيل الامانى فى شرح عوامل الجرمانى .

(٢) **الجرجـــانى :**

« عبد القاهر بن عبد الرحمن ، الجرجانى ، النحـوى ، الإمـام المشهور : ابو بكر . أخذ النحو عن ابن أخت الفارسى ، ولم يأخذه عن غيره ، لأنه لم يخرج من بلده ، وكان من كبار أئمة العربية ، والبيان ، شافعيا ، اشعريا .

صنف المغنى فى شرح الإيضاح ، المقتصد فى شرحه ، إعجاز القرآن : الكبير والصغير ، الجمل ، العوامل المائة ، العمدة فى التصريف . وغير ذلك .

مات سنة إحدى — وقيل اربع ، وسبعين ، واربعمائة . » (البغية ٢/١٠٦) .

قال ابن الناظم :

« المبتدأ : هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية ، غير المزيدة ، مخبرا عنه ، أو وصفا رافعاً لمكتفى به »(١) .

وقد شرح التعريف ، فقال :

« فقولى : « الاسم » جنس للمبتدأ ، يعم الصريح منه ، نحو : « زيد قائم » .

والمؤول ، نحو : « وَأَنْ تصُومُوا خيرٌ لَكُمْ.. . »(٢) والمجرد عن العوامل اللفظية » مخرج للاسم فى بابى : كان ، وإنّ ، وللمفعول الأول فى باب «ظن» و « غيرُ المزيدة » مدخل لنحو : « بِحَسْبِكَ زَيْدٌ » ، « وما مِنْ إلَهٍ إلَّا اللهُ(٣) »... : مما جاء مجروراً بحرف جر زائد .

وقولى : « مخبرا عنه ، أو وصفا » مخرج لأسماء الأفعال ، نحو : « نَزَال ، ودَرَاكِ » و « رافعاً لمكتفى به » مخرج لنحو « قائم » من قولك « أقائمٌ أبوه زيد ؟

فإن مرفوعه ليس مكتفى به معه(٤) .

٢ — المراد بالوصف ، وسر عمله عمل الفعل :

أ المراد بالوصف :

يصرح الأشمونى بالمراد بالوصف ، فيقول :

---

(١) ص ١٠٥ شرح ابن الناظم لالفية والده .

(٢) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٧٣ من سورة المائدة .

(٤) ص ١٠٥ شرح الفية ابن مالك لابن الناظم .

« . . . ثم لافرق فى الوصف بين أن يكون اسم فاعل ، أو اسم مفعول أو صفة مشبهة (١)»

ويزيد الصبان على ذلك ، فيقول — معلقاً على قول الأشمونى —

« ... أو صفة مشبهة ، أو اسم تفضيل، أو منسوباً ، نحو : « هل أحسن فى عين زيد الكحل منه فى عين غيره » ؟.

و « ما قُرَشِيٌّ الزَّيْدانِ ... ... »(٢) .

وعلى ذلك نقول : — بعد أن اكتملت الصورة :

المراد بالوصف :

اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة باسم الفاعل ، واسم التفضيل ، والمنسوب .

وكل وصف يعمل عمله المقرر له . فيما بعده ، ويغنى ما بعده عن الخبر

ب سر عمل الوصف عمل الفعل :

يجيب ابن هشام الأنصارى عن سر ذلك فى كتابه شرح القطر ، حيث يقول : معللا —

« . . . لأن الوصف — هنا — فى تأويل الفعل .

ألا ترى أن المعنى : أيقومُ الزَّيْدَانِ ؟ وما يقومُ الزَّيْدَانِ » .

والفعل لايصح الإخبار عنه ، فكذلك ما كان فى موضعه » (٣) .

---

(١) ١/١٩٠ شرح الاشمونى .

(٢) ١/١٩٠ حاشية الصبان على شرح الاشمونى .

(٣) ص ١٤٦ شرح قطر الندى ، وبل الصدى .

ونوضح ذلك ، بعض التوضيح ، فنقول :

إذا قلت :

« أقَائِمٌ الزَّيْدَان » ؟ — مستفهما — ، أو قلت : « مَا قَائِم الزَّيْدَان » — نافيا — .

فذلك فى قوة قولك : « أيَقُومُ الزَّيْدَان » ؟ — مستفهما — و « ما يقومُ الزيْدَان » — نافياً — .

« فقائمٌ » فى المثالين — وما أشبههما — قائم مقام الفعل « يقوم » والفعل لايقع بعده الخبر ، وإنما يقع بعده الفاعل ، أو نائبه .

وعندما اكتفى الوصف — فى المعنى — بمرفوعه ، الذى هو فاعل أو نائب فاعل . . . فى الصناعة النحوية ، أغنى هذا المرفوع عن الخبر ، الذى يطلبه المبتدأ ، لكمال معنى الجملة ، وسد المرفوع مسد الخبر .

٣ — أثار الشيخ خالد الأزهرى فى التصريح إلى اشتراط النفى ، أو الاستفهام ...

وقال :

« وهل ذلك شرط فى العمل ، أوالاكتفاء بالفاعل عن الخبر؟قولان . أرجحهما الثانى »(١).

ويلقى الأضواء على ذلك الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد فى كتابه « عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك . » فيقول .

---

(١) ١٥٧/١ التصريح بمضمون التوضيح .

« والذى تحصل لنا من كلام النحاة ، أن منهم من ذهب إلى أن تقدم النفى ، أو الاستفهام شرط فى عمله « أى : أسم الفاعل » النصب .

فأما الاكتفاء بالمرفوع عن الخبر فليس ذلك شرطا فيه .

ومنهم من ذهب إلى أن هذا شرط فى الاكتفاء بالمرفوع عن الخبر كما أنه شرط فى عمله النصب .

وكلام المؤلف — هنا — ككلام الناظم يدل على هذا المذهب(١) .

ويعزز ما تقدم ما نقله الشيخ : يس فى حاشيته على « التصريح بمضمون التوضيح .

قال : فيما يخص اسم الفاعل —

« . . . وإنما ذلك شرط * فيما إذا عمل النصب ، لامطلقا » .(٢)

كما ذكر الشيخ خالد الأزهرى نقلين عن ابن عقيل — فى خبر « ليس » وكذلك فى « غير » .

ونص عبارة ابن عقيل فى الموضعين ، كما يلى :

قال ابن عقيل :

«...لافرق بين أن يكون النفى بالحرف — كما مثل — أو بالفعل، كقولك:

« لَيْسَ قائمٌ الزَّيْدان »

« فليس » فعل ماض ، و« قائم » اسمه ، والزيدان » فاعل ، سد مسد خبر« لَيْسَ »

وتقول : « غيرُ قائم الزَّيْدَانِ » :

---

(١) ١٨٨/١ عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك .
(٢) ١٥٧/١ حاشية يس العليمى ، الحمصى ، على التصريح .

« فغير » مبتدأ » ، « وقائم » مخفوض بالإضافة ، و « الزيدان » فاعل « بقائم » ، سد مسد خبر « غير » .

لأن المعنى : « ما قائمٌ الزَّيْدَان » فعومل « غيْرٌ قائمٌ » معاملة « مَا قَائِمٌ »(١) ... .

وقد استشهد ابن عقيل على « غير » ببعض الشواهد النحوية (٢).

والأشمونى — كعادته فى جمع الأشباه ، والنظائر — يقول .

لافرق « فى الاستفهام بين أن يكون بالهمزه ، أو بهل ، أو كيف ، أو مَن أو ما . »(٣)

كما يقول فى النفى .

« . . . النفى الصالح لمباشرة الاسم : حرفاً كان ، وهو « ما ، وإنْ » أو اسما وهو « غير » أو فعلا ، وهو « ليس »(٤) .

أثار الشيخ خالد نقطة خلاف ، وعزاها لابن هشام فى شرح « شذور الذهب . . »

وذلك فى قول الشاعر :

خليليّ مَاوَافٍ بعَهْدىَ أنْتُمَا

« فأنتما » فاعل « وافٍ » سد مسد الخبر ، وهو ضمير .

ومن هنا جاء رد ابن هشام على ابن الحاجب ، والزمخشرى ، والكوفيين

---

(١) ١٩٠/١ شرح ابن عقيل .
(٢) ١٩٠/١ ، ١٩١ شرح ابن عقيل .
(٣) ١٩٠/١ شرح الاشمونى .
(٤) ١٩١/١ شرح الاشمونى .

قال ابن هشام:

« وقولى : « رافعاً لمكتفى » أعم من أن يكون ذلك المرفوع اسما ظاهراً : « كقوْم سَلْمَى » فى البيت الثانى ، أو ضميراً منفصلا « كأَنْتُما » فى البيت الأول .

وفيه رد على الكوفيين ، والزمخشرى ، وابن الحاجب : إذ أوجبوا أن يكون المرفوع ظاهرا .

وأوجبوا فى قوله تعالى « أَراغبٌ أَنْتَ (١)» أن يكون محمولا على التقديم ، والتأخير .

وذلك لا يمكنهم فى البيت الأول : إذا لايخبر عن المثنى بالمفرد(٢) .

ونحقق ذلك من كافية ابن الحاجب ، فنراه يقول : عن المبتدأ « الاسم المجرد عن العوامل اللفظية ، مسنداً إليه ، أو الصفة الواقعة بعد حرف النفى ، وألف الاستفهام ، رافعة لظاهر . . (٣)»

ويفهم الرضى فهماً آخر فى قول ابن الحاجب « . . . لظاهر » فلا يكون للاعتراض وجه .

يقول الرضى :

« قوله : « رافعة لظاهر » احتراز عن نحو : « أَقَائمان الزَّيْدَان ؟ وأَقائمُون الزَّيْدُون » ؟ فإنه خبر .

ويريد بالظاهر : ما كان بارزا ، غير مستكن ، سواء كان مظهرا .

---

(١) من الآية ٤٦ من سورة مريم .
(٢) ص ٢٣٢ شرح شذور الذهب .
(٣) ٨٥/١ الكافية لابن الحاجب .

نحو « « أقائمٌ الزيدان » أو مضمراً ، كقولك — بعد ذكر الزيدين : —
« أقائمٌ هما »

فإن قولك « هما » فاعل ، مع كونه مضمرا » (١).

ومن كلام نجم الأئمة : الرضى ، وتمثيله نقول :

إن مراد ابن الحاجب بالظاهر شامل لما كان اسماً ظاهراً ، أو ضميراً بارزاً غير مستتر .

ومن ذلك ، نقول : أنه لاوجه للاعتراض على ابن الحاجب ، تبعاً لتوجيه الرضى ، وتمثيله . . . .

أما ابن هشام فقد فهم من قول ابن الحاجب « رافعة لظاهر » .

أن الظاهر ما قابل الضمير .

فجاء الاعتراض على ذلك ، والرد بالشاهد المتقدم

... مَا وَافَ بِعَهْدِىَ أَنْتَمَا ... ...

ونعود إلى الزمخشرى ، فنقول :

قال الزمخشرى فى تفسير قوله تعالى : (أَراغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِى يا إِبْرَاهِيم... »(٢) ؟

« .. وقدم الخبر على المبتدأ فى قوله : « أَرَاغِبٌ أنت عنْ آلِهَتِى يَا إِبْرَاهِيمُ » ؟

لأنه كان أهم عنده ، وهو عنده أعنى .(٣) »

---

(١) ٨٧/١ ، ٨٨ شرح الكافية للرضى .
(٢) من الآية ٤٦ من سورة مريم .
(٣) ٢٠/٣ الكشاف للزمخشرى .

وجريان الزمخشرى نحو الدافع البلاغى جعله يتجه هذا الاتجاه .

إذا أن الإعرا ب يكون على هذا .

« راغب » خبر مقدم ، « وأنت » مبتدأ مؤخر .

وقد أخذ عليه ابن هشام أنه أوجب أن يرفع الوصف اسما ظاهرا لا ضميرا .

ولكن إيجاب ما تقدم لا يمكن أن تقصر عليه عبارة الزمخشرى .

والزمخشرى يذكر وجها من الإعراب ، ارتضاه ، ليقرر ما شاء من أمر بلاغى .

وجاء فى حاشية الجمل ، على الجلالين ما يلى :

« أراغبٌ » : مبتدأ ، وسوغه اعتماده على أداة الاستفهام .

« أنْتَ » فاعل ، سد مسد خبره .

وهذا أولى من إعرابه : « أنت » مبتدأ ، و « راغِبٌ » خبر مقدم ، كما ذهب إليه الزمخشرى ، **لأنه لا تقديم فيه** ، ولا تأخير ، إذا رتبة الفاعل التأخير عن رافعه ، لأنه لا فصل بين العامل ، الذى هو « أراغب » وبين معموله ، وهو « عن آلهتى » بأجنبى ، وهو « أنت » إذا كان مبتدأ ، لأن الخبر ليس عاملا فى المبتدأ(١) .

والجمل يجعل الإعراب الأول أولى من الثانى ، ويذكر السبب الذى من أجله كان أولى .

ونذكر هنا **ما أخذه المرادى** على ابن الحاجب فى قوله : «وألف الاستفهام » .

حيث قال ابن أم قاسم المرادى ، فى شرح قول ابن مالك :

---

(١) ٣/٦٥ حاشية الجمل على الجلالين .

« وَكَاسْتِفْهَامِ النَّفْىُ ... ... »

وأطلق الاستفهام ، ليتناول جميع أدواته « كهل ، ومن ، وما . فهو أولى من قول ابن الحاجب « وألف الاستفهام » (١).

فقد فهم المرادى من قول ابن الحاجب « وألف الاستفهام » قصر ما يعتمد الو صف عليه فى هذا النوع على همزة الاستفهام .

وإذا رجعنا إلى فهم الرضى ، وشرحه وتمثيله نراه يتسع فى فهم مراد ابن الحاجب ، إذا يقول :

« . . . . وكذا بعد « هل » الاستفهامية نحو : « مَا قَائِمٌ الزَّيْدانِ » و أقَائمٌ الزيْدُونَ » ؟ و « هَلْ حَسَن الزَّيدَان »... ؟(٢)

وهنا نرى اتساع فهم الرضى بما يجعل « ألف الاستفهام » ليس المقصود منها مطلق همزة الاستفهام ، وإنما يمكن أن تتناول أدوات الاستفهام غير الهمزة .

٤ — سر الاعتماد على النفى ، أو الاستفهام :

يقول ابن الناظم : مشيرا إلى الضرب الثانى من ضربى المبتدأ ، الذى يكتفى بمرفوعه عن الخبر « . . . . فهذا الضرب قد استغنى بمرفوعه عن الخبر ، لشدة شبهه بالفعل .

ولذلك : لايحسن استعماله ، ولا يطرد فى الكلام حتى يعتمد على ما يقربه من الفعل ، وهو الاستفهام ، أو النفى (٣).

---

(١) ١/٢٦٩ شرح المرادى لألفية ابن مالكٍ .
(٢) ١/٨٧ شرح كافية ابن الحاجب للرضى .
(٣) ص ١٠٥ شرح الفية ابن مالك لابن الناظم .

يريد بذلك :

أن سر اكتفاء الوصف بمرفوعه عن الخبر : إنما هو الشبه الشديد بالفعل ، والفعل إنما يحتاج إلى فاعل ، أو نائب فاعل ، ولا يحتاج إلى خبر .

وإذا كان هذا الشبه موجوداً ، فإن الذى يقربه من الفعل أكثر هو : النفى ، والاستفهام .

فلذلك : لزم اشتراط مايقرب من الفعل عند البصريين ماعدا الأخفش(١) ويعزز كلام ابن الناظم العينى ، فيقول — فى الوصف ، المعتمد على استفهام

« . . وهذا لايحسن استعماله ، إلا إذا اعتمد على ما يقربه من الفعل وهو الاستفهام ، أو النفى .

---

(١) **الأخفش :**

« سعيد بن مسعدة : ابو الحسن الأخفش ، الأوسط .

وهو احد الأخافش الثلاثة المشهورين .. كان مولى بنى مجاشع ابن دارم ، قرأ النحو على سيبويه ، وكان أسن منه ، ولم يأخذ عن الخليل، وكان معتزليا ، حدث عن الكلبى ، والنخعى ، وهشام بن عروة ، وروى عنه ابو حاتم السجستانى ، ودخل بغداد ، وأقام بها مدة ، وروى ، وصنف بهـا .

اراد أن يأخذ بحق استاذه سيبوبه من مؤامرة الكسائى عليه ، وهزيمة سيبويه فى المناظرة ، فغلبه الكسائى بدهائه ، وأدب اولاد الكسائى ، وقرأ له كتاب سيبويه وألف كتبا ، منها كتاب فى معانى القرآن الفه للكسائى .. وكان اعلم الناس بالكلام ، وأحذقهم بالجدل ، وتحول عن بعض آرائه البصرية ، وتابع الكوفيين فى بعض آرائهم ..

مات سنة ٢١٠ هـ وقيل ٢١٥ هـ ، وقيل ٢٢١ هـ » (البغية ١/٥٩٠ — ٥٩١) .

٥ ــ ما يعتمد الوصف عليه فى العمل :

اقتصر الشراح للخلاصة تبعاً لابن مالك فى قوله :

« وقِسْ ، وكاستفهامٍ النَّفْىُ

على نوعين مما يعتمد عليه ، ويقرب الوصف من الفعل ، وهما .

١ ــ الاستفهام .

٢ ــ النفى .

وقد تقدم ذلك .

ونرى الشارح الأندلسى ابن جابر **يضيف أشياء أخرى** يعتمد الوصف عليها فى رفع الفاعل ، أو نائبه ، والاكتفاء بالمرفوع عن الخبر ، فيقول « . . . واعلم أنه يشترط فى الوصف إذا رفع الفاعل أن يتقدمه .

استفهام ، كما فى قوله : « أسَار ذَان » ؟

أو النفى ، كقولك : « مَا قائِمٌ الزَّيْدَان » .

والاعتماد على ذى خبر ، كقولك : « كان قائماً زيدٌ » .

أو على ذى حال ، كقولك : « جَاء ضَاحِكاً زَيْدٌ » .

وعلى ذى وصف ، كقولك : « « مررت برَجُلٍ عَالِمٍ أَبُوه » .

ولم ينبه المصنف على شىء من ذلك إلا بالمثال على الاستفهام فى قوله :

... ... « أسَارِذَان» ؟

ونبه على النفى بالنص فى قوله :

... وَكَاسْتِفْهَام النَّفْىُ ... ... »[1]

---

(١) ص ١٨٤ شرح ابن جابر الاندلسى لألفية ابن مالك ــ بتحقيقنا ــ لما يطبع بعد .

والشارح الأندلسى يريد أن يقول :

نص ابن مالك بالتمثيل ، أو النص على شيئين فقط ، وهما .

الاستفهام والنفى .

وترك مما يمكن أن يعتمد عليه أشياء ، مثل .

الاعتماد على ذى خبر .

الاعتماد على ذى حال .

الاعتماد على ذى وصف .

وبهذا : يكون ابن جابر استوفى ، جميع الأنواع ، فالشرح المستنير يكمل القصور فى المتن . والله أعلى ، وأعلم .

٦ — رافع المبتدأ ، والخبر :

نجعل مسك الختام فى دراستنا حول الشاهد الكلام عن « رافع المبتدأ والخبر » ، فنقول :

بسط القول فى ذلك أديب النحاة : ابن يعيش الحلبى ، فى شرح مفصل الزمخشرى : فقد أورد الآراء ، وناقشها رأيا فرأياً ، وزيف ما فيه زيف وارتضى ما هو جدير بالقبول من الآراء(١) .

كما عرض ذلك السيوطى فى « همع الهوامع . . . » وعرض آراء السابقين ، التى أتى عليها جمعاً ، ونقدا . . »(٢)

ورأيت تسجيل ما قاله الشارح الأندلسى : ابن جابر : إذ فيه قرب المأخذ وسهولة العرض ، ووضوح العبارة .

---

(١) فليراجع من شاء ١/٨٣ إلى ٨٥ شرح المفصل لابن يعيش .

(٢) فليراجع من أراد ١/٩٤ ، ٩٥ همع الهوامع شرح جمع الجوامع .

شرح ابن جابر بيت الخلاصة ، وهو :

« ورفَعُوا مُبْتَدأ بالابتدا كذاكَ رَفْعُ خبرٍ بالمُبْتدا »

قال :

« هذا البيت نبه فيه على الرافع للمبتدأ ، والخبر .

واعلم أن النحويين اختلفت أقوالهم .

فمنهم من جعل الابتداء . هو الرافع للمبتدأ والمبتدأ هو الرافع للخبر .

فيكون — على هذا عامل — الخبر لفظياً ، وعامل المبتدأ معنوياً .

ومنهم من ذهب إلى أن الابتداء رفع المبتدأ ، والخبر فيكون عاملهما — معا — معنوياً .

ويضعف هذا القول : بأن العامل اللفظى — على قوته لايعمل رفعين .

فكيف يعملهما الابتداء ، الذى هو معنوى .

والقولان للبصريين .

وذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ رفع الخبر ، والخبر رفع المبتدأ فيكون عاملهما — معا — لفظيا .

ويرد ذلك :

بأن الخبر يرفع الفاعل فى نحو : « زَيدٌ قائمٌ أبُوه » .

فيلزم على هذا : أن يكون قد عمل رفعين : فى الفاعل ، والمبتدأ .

وذلك :

لايقوى عليه الفعل ، الذى هو أقوى العوامل .

فكيف المشبه به ؟

واختار المصنف القول الأول :

وهو قول الجمهور .

فأشار إلى أن الابتداء هو الرافع للمبتدأ بقوله :

ورفَعُوا مُبْتَدَأً بالابْتِدا ... ...

وقصر « الابتداء » للضرورة .

وأشار إلى أن رافع الخبر هو « المبتدأ» بقوله .

... ... كذاك رَفْعُ خبرٍ بالْمُبتدَا »

فالتشبيه بقوله «كذاك » **فى الرفع ، لا فى الرافع** .

لأن رافع المبتدأ ــ عنده ــ خلاف رافع الخبر .

فلا يصح التشبيه فى ذلك .

وسهل همزة « الابتداء » فى آخر البيت ألفا ــ لاستقامة النظم »(١) .

وما ذكره الشارح الأندلسى من الآراء هو أبرز ما قيل فى هذا الشأن

ويشير ابن أم قاسم المرادى إلى أن المذاهب فى ذلك سبعة ، اختار ابن مالك أحدها ،وقال عنه : أنه « الصحيح » ومذهب سيبويه(٢) وقال عنه ابن عقيل « واعدل هذه المذاهب مذهب سيبويه » والخلاف لاطائل تحته .

والله أعلى ، وأعلم .

---

(١) ص ١٨٨ ، ١٨٩ شرح ابن جابر الأندلسى لألفية ابن مالك .
(٢) ٢٧٢/١ ، ٢٧٣ شرح المرادى لألفية ابن مالك .
(٣) ٢٠١/١ شرح ابن عقيل .

— ٨ —

قال الطائى :

خبيرٌ بنُو لِهْب ، فَلاَ تَك مُلْغِياً مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ ، إذا الطَّيْرُ مَرَّتِ

القائل .

رجل من الطائيين ، لم أجد فى المراجع التى اطعلت عليها من عينه .

ويقول العينى :

« قائله رجل من الطائيين ، لم نقف على اسمه .

والبيت من **الطويل** .

والبيت من شواهد : العينى ١ / ٥١٨ والتصريح ١ / ١٥٧ والهمع ١ / ٩٤ ، والدرر ١/٧٢ والأشونى ١/١٩٢ ، والمكودى ص ٣٩ والشارح الأندلسى أيضا .

اللغة :

خبير : من الخبرة ، وهى : العلم بالشئ ، اسم فاعل .

يقال : فلان خبير بهذا ، أى : عالم به .

وفى القاموس المحيط ، مادة (الخبر) .

« . . . . ورجل خَتَابِرٌ ، وخَبِيبِر ، وخَبَيِّر — ككتف — وحجر : عالم به . .

لِهْب : — بكسر اللام ، وسكون الهاء — وهم من بنى نصر بن الأزد .

وهم أزجر قوم .

وقد اشتهروا بالزجر والعيافة حتى قال فيهم كثيرة عزة :

تيممت لِهْباً أبتغِى العلمَ عندهُمْ وقد صَارَ علمُ العَائفين إلَى لِهْبِ

ومن بنى لهب اللهبى الذى قال عندما فر طائر من الأرض ، فوقعت من رجليه حصاة على مقدم رأس عمر بن الخطاب (رضى الله عنه) فأدمته وكان ذلك فى وقت الحج .

« فقال ذلك الرجل اللهبى : والله أمير المؤمنين لايحج بعد هذا العام(١) ».

فصادف كلامه جريان المقادير بذلك .

لكن الأمر ليس مطردا ، ولايصح أن نلتفت إليه ، ولا يعمل به .

على أن أصحاب الفطنة ، والفطرة السليمة من الجاهليين ما كانوا يعترفون بذلك ، ولا يقولون به .

ومن ذلك يقول شاعر عاقل :

لعمرُك ما تدرِى الطوارِقُ بالحصَى
ولَا زاجرَات الطَّيْر ، ما اللهُ صانِعُ

وفى مختار الصحاح ، مادة (ز ج ر) :

« الزجر : المنع ، والنهى ، وزجره فانزجر ، وازدجره فازدجر.

ـ أيضاً : العيافة .

وهو ضرب من التكهن ، تقول : زَجَرْتُ أن يكون كذا ، وكذا ».

ملغياً : من « ألغى ، يلغى » : أبطل ، يبطل ، اسم فاعل .

وفى مختار الصحاح ، مادة (ل غ ا) :

« لغا : قال باطلا ، وبابه « عَدَا ، وصدى »

وألغى الشىء أبطله ، وألغاه من العدد : أبطله منه . . . »

---

(١) ص ٣٠ الجرجاوى على شواهد ابن عقيل .

مقالة لهبي : قوله .

وفى المختار ، مادة (ق و ل) :

« قال : يقول قولاً ، وقَوْلَةً ، ومَقَالاً ، ومَقَالَةً . . . » .

ومعنى البيت :

إن بنى لهب قوم عالمون بزجر الطير ، وبالعيافة ، خبراء بهما ...

فإذا قال أحدهم كلاما ، أو تكهن بأمر من الأمور فاستمع إلى قوله وأنصت إلى حكمه ....

ولا تلغ ما يذكره لك إذا زجر ، أو عاف حين تمر الطير عليه ، أو يقدر أمرا من تصرفها العشوائى .

الاستشهاد بالبيت

قبل أن ندخل فى الاستشهاد بالبيت ، وتناول النحاة له .

علينا أن نبرز **القضية النحوية** ، التى يدور الجدل حولها ، وتتفرع المذاهب النحوية طرائق قددا .

فى الاستشهاد بالبيت السابق علمنا أن **المبتدأ نوعان :**

(ا) **نوع له خبر** ، ولا كلام لنا فيه الآن — .

(ب) **ومبتدأ ليس له خبر** ، وإنما هو وصف له مرفوع أغنى هذا المرفوع عن الخبر ، وسد مسده .

وقالوا : إن هذا المبتدأ قريب الشبه من الفعل ، والفعل يمكن أن يحل محله ، والفعل يحتاج إلى مرفوع .

وهذا المرفوع يقع فاعلا ، أو نائب فاعل .

وفى كلتا الحالتين يسد هذا المرفوع مسد الخبر .

ولكى يكون الشبه بالفعل أدخل فى باب الشبه قالوا : أنه لابد من **أن يعتمد على نفى ، أو استفهام** . . أو غيرهما — كما سبق .

وهذه هى القضية النحوية ، التى كان الاستشهاد من أجلها فى الشاهد السابق .

على أن هذه القضية النحوية **ليست محل اتفاق** بين جميع النحاة ، وإنما **هى موضع خلاف** .

وابن مالك وقف من هذه القضية موقفاً وصل إليه باجتهاده النحوى حيث يقول .

وأوّلٌ مبتدأٌ ، والثّـانِى فاعِـلٌ أغْنَى فِى : « أسَارٍ ذَان
وقَسْ ، وكاسْتِفْهَامٍ النَّفْىُ ... ...

وهذا الذى استشهد له فيما سبق .

ثم ذكر الخلاف فى القضية النحوية ، وسجل رأيه فيها ، وعده من باب القلة ، حيث صدر الحكم النحوى « بقد » التى للتقليل فى مثل هذا الموضع وكما عودنا ابن مالك فى كثير من النظم أن يأتى « بقد » للتقليل .

قال ابن مالك :

« ... ... وقد يجوزُ نَحْوُ « فائزٌ أولُو الرَّشَدْ »

وتقدير الكلام :

وقد يجوز نحو قولك : « فائزٌ أولُو الرَّشَدْ » .

والمراد بنحو هذا المثال :

كل وصف وقع بعده مرفوع ، يستغنى به عن الخبر ، ولم تتقدمه أداة استفهام ، ولا أداة نفى . . . ولا غيرهما ، مما يقربه من الفعل ويجعله أكثر قربا منه .

وبعد تحديد القضية النحوية يأتى دور الاستشهاد بالبيت .

***

استشهاد العينى :

استشهد **العينى** بالبيت ، تبعا لاستشهاد ثلاثة من الشراح به هم :

(أ) ابن الناظم .

(ب) ابن هشام .

(ج) ابن عقيل .

ورمزلهم بالرمز « ظهع » .

ولنأخذ ذلك — إن شاء الله تعالى من نصوص كتبهم ، ثم نعود إلى توضيح العينى .

استشهاد ابن الناظم :

قال ابن الناظم : — بعد أن قرر الاعتماد على النفى ، أو الاستفهام فى الوصف الذى يستغنى بمرفوعه عن الخبر ، واستشهد له ، كما سبق .

« أما إذا لم يعتمد على الاستفهام ، أو النفى كان الابتداء به قبيحاً .

وهو جائز على قبحه .

ومن الشواهد عليه قول الشاعر :

خبيرٌ بنُو لِهْب ، فلا تَكُ مُلْغِياً مَقَالَةَ لِهْبىٍّ ،إذَا الطَّيرُ مرَّتِ

فهذا مثل قوله .

... ... فَائِزٌ أولُـو الرَّشَدْ[1]

وعلى ذلك نقول .

أن الحكم النحوى لهذه المسألة فى رأى ابن الناظم — تبعا لوالده .

---

(١) ص ١٠٧ شرح الفية ابن مالك ، لابن الناظم .

الجواز مع القبح :

وقد استأنس ابن الناظم بكلام سيبويه فى الكتاب

« قال سيبويه » :

فأما الذى يبنى عليه شئ هو هو فإن المبنى عليه يرتفع به ، كما ارتفع هو بالابتداء .

وذلك قولك : « عبدُ الله منْطَلِقٌ (١) » .

وقد اكتفى ابن الناظم بالنقل من كتاب سيبويه بهذا القدر ، لأن فيه الاستئناس على ما هو بصدد تقريره .

ومن الخير أن نضيف إلى نقله عبارة سيبويه ، التى توضح الموضوع فضل توضيح .

قال سيبويه :

« ...ارتفع « عبدُ اللهِ » ؛ لأنه ذكر ليبنى عليه « الْمُنْطَلِقُ » وأرتفع « المنطلقُ » ؛ لأن المبنى على المبتدأ بمنزلته(٢) » .

وذكر إمام أهل الصناعة رأى أستاذه الخليل ، فقال .

وزعم الخليل : أنه يستقبح أن يقول « قائمٌ زيدٌ »

وذاك إذا لم تجعل قَائِماً » مقدما ، مبنيا على المبتدأ (٣).

ونأخذ مما تقدم :

(ا) أن « قائمٌ زيدٌ » **قبيح** ، إذا جعل على حالته ، ولم يكن هناك تقديم ، وتأخير .

---

(١) ص ١٠٨ شرح الفية ابن مالك ، لابن الناظم .
(٢) ٢٧٨/١ كتاب سيبويه .
(٣) ٢٧٨/١ كتاب سيبويه .

وذلك : لعدم اعتماد الوصف على نفى ، أو استفهام ، أو غيرهما .

(ب) أن مذهب ابن مالك النحوى فى هذه القضية مستند إلى مذهب إمام أهل الصناعة ، سيبويه ، وشيخه : الخليل .

(جـ) متابعة ابن الناظم متابعة سليمة .

(ء) الحكم النحوى فى المسألة : **الجواز على قلة ، مع القبح .**

استشهاد ابن هشام :

استشهد ابن هشام بالشاهد فى التوضيح بعد أن قرر أنه « **لابد للوصف** المذكور من تقدم نفى ، أو استفهام . . ثم استشهد بما سبق الاستشهاد به

ثم قال بعد ذلك :

« . . . خلافا للأخفش ، والكوفيين .

ولا حجة لهم فى نحو : « خبيرٌ بنُو لِهْبٍ » خلافا للناظم ، وابنه ، لجواز كون الوصف خبراً مقدما .

وإنما صح الإخبار به عن الجمع ؛ لأنه على « فَعِيل » فهو على حد : « والْمَلَائِكَةُ بعدَ ذلِكَ ظَهِيرٌ (١) » .

ثم يعزز المصرح ، وهو الشيخ خالد الأزهرى ، شرحه بمتن ابن هشام ، فيقول :

« . . . وإذا لم يتقدم على الوصف نفى ، ولا استفهام لا يكون مبتدأ .

« خلافا للأخفش ، والكوفيين » فى إجازتهم وقوعه مبتدأ من غير أن يتقدمه نفى أو استفهام .

---

(١) ١٥٧/١ التوضيح .

(ولا حجة لهم فى نحو) قول بعض الطائيين :

(نحبنيرٌ بنوُ لِهْبٍ) فلا تَكُ مُلْغِياً مقالةَ لِهْبِىٍّ ، إذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ

(خلافاً للناظم) فى شرح التسهيل (وابنه) فى شرح النظم (لجواز كون الوصف) وهو « خبير » (خبراً مقدما) و « بنولهب »مبتدأ مؤخرا .

(وإنما صح الإخبار به) أى : « بخبير » مع كونه مفردا (عن الجمع) وهو : « بنولهب » (لأنه) أى : « خبير» (على) وزن (فعيل) .

و«فعيل» على وزن المصدر « كصهيل »،والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى ، والجمع ، فأعطى حكم ماهو على زنته ، فهو على حد « والْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ [1] » .

و « لهب » — بكسر اللام ، وسكون الهاء — جى من الأزد . »[2]

وابن هشام — هنا — .

يقف موقفا يخالف فيه الناظم ، وابنه :

فهو يشترط تقدم نفى ، أو استفهام ، . . على الوصف .

ويُقِفُ من الشاهد موقف من يجعله يتطرق إليه الاحتمال .

والشاهد إذا تطرق إليه الاحتمال سقط به الاستدلال .

وإنه ليرى أن الأمر فى الشاهد مبنى على التقديم،والتأخير ، والتقدير على مذهبه :

« بنولهب خبيرٌ » الأول مبتدأ ، والثانى الخبر :

ويجعل المسألة من قبيل « والْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذلِكَ ظَهِيرٌ » .

---

(١) من الآية ٤ من سورة التحريم .

(٢) ١٥٧/١ التصريح بمضمون التوضيح .

« فظهير ، وخبير » من واد واجد ، وكلاهما يصح الإخبار به عن الجمع ، لأن « فَعِيلاً » على وزن المصدر ، والمصدر يخبر به عن الواحد ، والمثنى ، والجمع ، فكذلك ، ما كان على وزانه .

***

استشهاد ابن عقيل :

يقول ابن عقيل فى شرح الخلاصة .

« ومذهب البصريين — إلا الأخفش — أن هذا الوصف لا يكون مبتدأ ، إلا إذا اعتمد على نفى ، أو استفهام .

وذهب الأخفش ، والكوفيون : إلى عدم اشتراط ذلك فأجازوا « قَائِمٌ الزَّيْدَانِ » :

« فقائِمٌ » مبتدأ ، و « الزَّيْدَان » فاعل سد مسد الخبر .

وإلى هذا أشار المصنف بقوله .

... ... وقد يَجُوزُ نحوْ : « فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ

أى : وقد يجوز استعمال هذا الوصف مبتدأ ، من غير أن يسبقه نفى أو استفهام (١).

وبعد شرح ما تقدم ، وبسط القول فيه ، أشار ابن عقيل إلى مذهب ابن مالك ، وممن أخذ هذا المذهب فقال .

وزعم المصنف : أن سيبويه يجيز ذلك على ضعف .

---

(١) ١/١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٤ شرح ابن عقيل .

ومما ورد منه قوله .

فخيرٌ نحنُ عندَ النَّاسِ منكُمْ إذَا الدَّاعِى ، المثَوِّبُ قالَ : يالا(١)

« فخير » مبتدأ .

و « نحن » فاعل ، سد مسد الخبر .

ولم يسبق « خير » نفى ، ولا استفهام .

وجعل من هذا قوله .

خبيرٌ بنُو لِهْبٍ ، فَلَا تَكُ مُلْغِياً مقالةَ لِهْبِىٍّ ، إذَا الطَّيرُ مرَّتِ

« فخبيرٌ » مبتدأ .

و« بنُو لِهْب » فاعل سد مسد الخبر (٢) » .

---

(١) **معنى الشاهد** ، الذى أتى به ابن عقيل :

نحن خير منكم عند الناس ، أو عند البأس ، على رواية « عند البأس » وهى انسب لعجز البيت ، عندما يستصرخ المستغيث ، ويلوح بثوبه ، ويقول : يا لفلان .

وفى البيت شاهدان :

اولهما : أن « خير » مبتدأ ، و « نحن » فاعل سد مسد الخبر ، دون الاعتماد على نفى ، أو استفهام ، ... **وهذا دليل الكوفيين ، والأخفش ،** والناظم ، وابنه .

ولا عبرة بشبهة من قال : « خير » خبر لمحذوف ، والتقدير : نحن خير ، و « نحن » فى البيت تأكيد للضمير المستتر فى « خير » لأن فى ذلك لجوءا إلى تقدير ما يغنى ما فى الكلام عنه ، فلا فائدة من تقدير « نحن » مع وجود ذلك فى البيت .

وثانيهما : وقوع « نحن » فاعلا ، سد مسد الخبر ، وهو ضمير بارز ، ولا يجوز أن يكون « نحن » مبتدأ مؤخرا ، ويكون « خير » خبرا مقدما ، لوجود الفصل بين « خير » وما يتعلق به وهو قوله : « عند الناس » وقوله : « منكم » ، والفاصل أجنبى ، وهذا الاستشهاد للجمهور .

(٢) ١/١٩٤ ، ١٩٥ شرح ابن عقيل .

ونلمح من ابن عقيل :

(ا) متابعة الناظم ، وابنه ، وفى ذلك متابعة للكوفيين ، بلا قبح

(ب) تعزيز الشاهد بشاهد آخر ، لا يقبل التأويل ، ولايتطرق إليه الاحتمال .

دور العينى ، وتوضيحه :

بعد أن ذكر العينى ما يذكره قبل الشرح ، وبعد الشرح ، والإعراب الإجمالى جاء موعد الاستشهاد بالبيت ، **وفى ذلك يقول :**

« الاستشهاد فيه » :

فى قوله : « بنُو لِهْبٍ » : حيث سد الفاعل — ها هنا — مسد الخبر ، من غير اعتماده على استفهام ، أو نفى .

وهذا قبيح عند سيبويه .

وجائز عند الكوفيين ، والأخفش . . . »(١)

ولم يذكر العينى رأى ابن هشام فى تخريج الشاهد .

***

استشهاد السيوطى :

استشهد السيوطى بالشاهد فى كتابه « همع الهوامع شرح جمع الجوامع »

قال السيوطى :

« ولم يشترط الكوفيون ، والأخفش الاعتماد عليهما (أى : النفى ، والاستفهام) : بناء على رأيهم الآنى فى عمله غير معتمد ، **وشرطه ابن مالك** استحساناً ، لا وجوبا .

---

(١) ١/٥٢٠ شواهد العينى .

فأجازه دونه بقبح ؛ وجعل منه قوله .

خبيرٌ بنُو لِهْبٍ ، فَلَا تَكُ مُلْغِياً ... ...

وأجيب : بأن « خبيرا » خبر مقدم .

ولم يطابق لأن باب « فعيل » لايلزم فيه المطابقة.

ثم هذا الوصف قائم مقام الفعل لشدة شبهه به .

ولأجل ذلك منع ما يمنع منه الفعل(١) . . .

والسيوطي يعزز ما تقدم ، ولا يضيف جديدا ويلخص ما قيل .

***

توضيح الشنقيطي : — بعد أن يكمل البيت .

يقول : « استشهد به على أن الوصف يجوز الابتداء به من غير اعتماد على استفهام، أو نفى ، عند الأخفش، والكوفيين . وأجازه ابن مالك على قبح »(٢).

***

استشهاد الأشمونى :

قال الأشمونى شارحا قول ابن مالك ، مع مزج المتن بالشرح .

« (... ... ... وَقَدْ يَجُوزُ) الابتداء بالوصف المذكور من غير اعتماد على نفى ، أو استفهام .

... ... (نَحْو : « فائزٌ أُولُو الرَّشَدْ »)

---

(١) ١/٦٤ همع الهوامع .
(٢) ١/٧٢ الدرر اللوامع .

وهو قليل جداً .

خلافا للأخفش ، والكوفيين .

ولا حجة فى قوله :

خبيرٌ بنولِهْبٍ ، فَلَا تَكُ مُلْغِياً مَقَالَةَ لِهْبِىٍّ ، إذَا الطَّبْرُ مَرَّتِ

لجواز كون الوصف خبرا مقدما ، على حد « والْمَلائِكَةَ بعْدَ ذَلِك ظَهِيرٌ » (١)

واستشهاد الأشمونى تشم منه رائحة استشهاد ابن هشام فى التوضيح ، ويلمح فيه الصدور عنه ، وجنوحهما إلى مذهب البصريين .

***

ويمكننا أن نقول استنادا إلى ما تقدم من استشهاد : إن المذاهب — فى هذه المسألة — ثلاثة .

المذهب الأول : وهو مذهب البصريين ما عدا الأخفش وهو المنع

المذهب الثانى : وهو مذهب الكوفيين ، والأخفش : وهو الجواز ، بلا قبح .

المذهب الثالث : وهو مذهب الناظم ،وابنه : وهو الجواز بقبح ، وعلى قلة.

***

استشهاد المكودى :

يقول المكودى .

« وقوله :

.... وَقَدْ يَجُوزُ نحوُ : « فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ »

---

(١) ١٩٢/١ شرح الاشمونى ....

يعنى : أن هذا الوصف المذكور قد يأتى غير معتمد على استفهام ولا نفى .

وفهم من قوله « وقد يجوز » **قلة ذلك** .

ومن قوله :

خبيرٌ بنُو لِهْبٍ ، فَلَا تَكُ مُلْغِياً مَقَالَةَ لِهْبىٍّ ، إذَا الطَّيْرُ مرَّتِ

« ففائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ » فى المثال مثل « خبيرٌ بنُو لِهْبٍ » فى البيت(١)

وعبارة المكودى — مع الإيجاز — وافية بغرض الاستشهاد بالبيت .

***

استشهاد الشارح الأندلسى .

يقول ابن جابر الأندلسى فى شرح بيت الناظم :

وقَسْ ، وكاستفهامٍ النفى ، وقَدْ يَجُوز نحوُ : « فائِزٌ أُلو الرَّشَدْ »

وذلك فيما يخص قول الناظم « **وقد يجوز ...** » .

« ثم قال فى بقية البيت .

إن الوصف قد يقع مبتدأ ، رافعا للفاعل ، السياد مسد الخبر ، من غير استفهام . ولا نفى ، ولا مسوغ مما ذكرناه .

فقوله : « وقَدْ يَجُوز » **نبه به على قلة ذلك** ، ومثله « بفَائزٌ أُولو الرَّشَدْ » .

« **ففائز** » مبتدأ و « أولو » فاعل سد مسد الخبر .

ولم يعتمد الوصف الذى هو « فائز » على الاستفهام ، ولا نفى ولا شىء مما قررناه .

---

(١) ص ٣٠ شرح المكودى لألفية ابن مالك .

ومنه قول الشاعر :

خبيرٌ بَنُو لِهْب ، فَلَا تَكُ مُلْغِياً مقَالَةَ لِهْبِيٍّ ، إذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ

فرفع « خبير » بالابتداء ، ورفع به الفاعل ، الذى هو « بنو » مع أنه لم يتقدمه ما يعتمد عليه من نفى ، أو استفهام ، أو غيرهما .

ومثل هذا قليل قبيح ، وإن كان جائزاً فى بعض اللغات » (١) .

ومنع ابن جابر : جواز أن يكون « بَنُو لِهْبٍ » مبتدأ ، وأن يكون « خبيرٌ » خبرا عنه . **وذلك حيث يقول** .

« ولا يجوز أن يكون — هنا — الفاعل مبتدأ ، والصفة خبر مقدم وسنبين ذلك فى البيت الآتى(٢) .

ومما جاء فى شرح البيت ، الذى وعد بالبيان فى شرحه قوله :

« . . وهذا الإعراب المقرر إنما يكون إذا كان الوصف مطابقا لما بعده فى سوى الإفراد .

ويعنى بسوى الإفراد : التثنية ، والجمع ... »(٣)

والخلاصة :

أن ابن جابر يمنع أن يكون « بَنُو لِهْبٍ » مبتدأ ، وأن يكون « خبيرٍ » خبر عنه

وذلك : لعدم المطابقة — فى رأيه — : إذا أن « بنُو لهب » جمع ، وأن « خبير » مفرد ، أى : بحسب الظاهر .

---

(١) ص ١٨٤ ، ١٨٥ شرح ابن جابر الأندلسى لألفية ابن مالك .
(٢) ص ١٨٥ شرح ابن جابر الأندلسى ...
(٣) ص ١٨٦ شرح ابن جابر الأندلسى ...

ولم يذهب إلى ما ذهب إليه ابن هشام الأنصارى ، الذى قرر المطابقة **وذلك :** لأن « ظهيراً » على وزان « فعيل » مثل المصدر « صهيل » .

والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى ، والجمع ، وكذلك ما وازنه فله حكمه .

وعلى ذلك نقول : إن المطابقة موجودة « فَظَهِيرٌ » وإن كان فى صورة المفرد ، إلا أنه فى حكم المثنى ، أو الجمع ، ومعناهما ، وفى بيت الشاهد المطابقة فى الجمع

ثم يقول ابن جابر — **معززا المنع :** —

« ولا يجوز أن يكون الوصف خبرا مقدما ، والثانى مبتدأ ، لعدم مطابقة الخبر المبتدأ .

إذا لا يجوز أن يكون المبتدأ مثنى ، أو مجموعا ، والخبر مفرداً (١)»

ثم جاء ابن جابر بضابط عام للمسألة ، فقال .

« **وضابط هذه المسألة** » : فى تقدم الوصف :

أن الوصف إن خالف ما بعده : بأن يكون مفردا وما بعده مثنى ، أو مجموعاً تعين أن يكون مبتدأ ، وما بعده فاعل ، سد مسد الخبر .

ولا يجوز أن يكون الوصف خبرا مقدما .

وإن تطابق الوصف مع ما بعده : فإن كانت المطابقة فى الإفراد جاز أن يكون الوصف مبتدأ ، أو خبرا مقدما .

وإن تطابقا فى غير الإفراد تعين أن يكون الوصف خبرا مقدما .(٢)

وعلى ذلك :

يمنع ابن جابر التقديم ، والتأخير فى الشاهد ، لعدم المطابقة .

---

(١) ص ١٨٧ شرح ابن جابر الاندلسى ...

(٢) ص ١٨٨ شرح ابن جابر الاندلسى ...

ومن مزيد النفع العلمي :

أن نلخص هذه المسألة من التوضيح ، وشرحه ، وذلك فيما يلى :

إذا رفع الوصف ما بعده **فله ثلاثة أحوال :**

وجوب الابتدائية : إذا لم يطابق الوصف ما بعده ، نحو : « أقائمٌ أخواك » ؟

« فقائم » مبتدأ ، و « أخواك » فاعل سد مسد الخبر .

ولا يجوز العكس ، لايخبر عن المثنى بالمفرد .

وجوب الخبرية : إذا طابق الوصف ما بعده فى التثنية ، أو الجمع ، نحو .

« أقائمان أخواك » ؟ و « أقَائِمُون إخْوَتُك » ؟

فالوصف خبر مقدم ، والمرفوع بعده مبتدأ مؤخر .

ولا يجوز العكس ، لأن الوصف إذا رفع ظاهرا كان حكمه حكم الفعل: فى لزوم الإفراد على اللغة الفصحى .

ويجوز ذلك على غيرها ، فى لغة « أكلونى البراغيث » .

جواز الأمرين : إذا كانت المطابقة فى الإفراد : تذكيرا ، وتأنيثا نحو : « أقائمٌ أخُوكَ » ؟ و « أقَائمةٌ أُخْتُكَ » ؟

وهنا جاز الأمران : إذ يجوز أن يجعل الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعلا ، سد مسد الخبر ، ويجوز ، أن يجعل المرفوع مبتدأ مؤخرا ، والوصف خبرا مقدما .

---

(١) ١/١٨٥ التصريح بمضمون التوضيح — بتصرف — .

فإن قيل : إن الأصل فى المقدم الابتداء ، **عورض ذلك** : بأن الأصل فى الوصف الخبرية .

وهنا نقول : لما تعارض الأصلان تساقطا ، وبقى جواز الأمرين .

إعراب الشاهد

خبير : اسم فاعل ، جاء على « فَعِيل » بمعنى « خَابِر » .

مبتدأ ، مرفوع بالابتداء ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة واسم الفاعل يعمل عمل فعله : من رفع للفاعل ، أو رفع للفاعل، ونصب للمفعول، إذا كان متعديا ، واستوفى شرط العمل .

وخبير نكرة : والنكرة لاتقع مبتدأ ، إلا بمسوغ .

والذى سوغ الابتداء بها — هنا — أن اسم الفاعل ، وهو : « خبير » عامل فيما بعده الرفع ، والمتعلق « بخبير » محذوف ، والتقدير : « خبير بالعيافة » .

بنو : فاعل سد مسد الخبر ، مرفوع بالواو ، لأنه ملحق بجمع المذكر السالم والنون المحذوفة لأجل الإضافة عوض عن التنوين فى الاسم المفرد ، « بنو » مضاف .

لهب : مضاف إلى « بنو » مجرور بالإضافة ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والأصل « بنون للهب » فحذفت اللام للتخفيف ، والنون للإضافة

فلا : « الفاء » عاطفة ، حرف ، مبنى على الفتح ، لامحل له من الإعراب، أو الفاء واقعة فى جواب شرط مقدر ، تقديره : وإذا كان كذلك فلا تلك ملغيا .

« لا » ناهية ، حرف ، مبنى . . . . لامحل له من الإعراب .

تك : فعل مضارع ، متصرف من « كان » الناقصة ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر : إذا أصله «تكون» حذفت الحركة للجازم ، والواو لالتقاء الساكنين

مجزوم « بلا » الناهية ، وعلامة جزمة السكون ، على النون المحذوفة تخفيفا .

واسم « تك » مستتر فيه وجوبا ، والتقدير : فلا تك « أنت ».

ملغيا : خبر « تك » منصوب بالفعل الناقص « تك » وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

و« ملغيا » اسم فاعل ، من مصدر الفعل « ألغى » وهو — حينئذ — يحتاج إلى فاعل .

وفاعله ضمير مستتر فيه .

مقالة : مفعول به لاسم الفاعل « ملغيا » منصوب ،وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وهو مضاف .

لهي : مضاف إلى « مقالة » مجرور بالإضافة ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

إذًا : ظرف لما يستقبل من الزمان — ضمن معنى الشرط — خافض لشرطه منصوب بجوابه ، فهو عامل ، ومعمول .

هكذا يقول المعربون :

ولا يرتضي ابن هشام فى مغنى اللبيب هذا الإعراب من جميع الوجوه وله بعض تحفظات (تراجع فى «إذا» فى مغنى اللبيب ،عن كتب الأعاريب)

الطيرُ : فاعل لفعل محذوف ، يفسره الفعل المذكور بعده ، وذلك لأن « إذا » يليها الفعل .

والتقدير : إذا مرت الطير مرت .

والجملة : من الفعل المحذوف ، وفاعله المذكور فى محل جر بإضافة « إذا » إليها .

وهذا معنى قول المعربين « خافض لشرطه » .

أما جواب الشرط : فهو محذو ف « يدل عليه الكلام » .

والتقدير :

إذا مرت الطير فلا تلك ملغيا مقالة لهبى .

مرت « مر » فعل ماض ، مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب .

و « التاء » تاء التأنيث ، والأصل فيها أن تكون ساكنة « مرتْ » وحركت تاء التأنيث بالكسر ، للروى .

وهى حرف لامحل له من الإعراب ، تلحق الفعل الماضى ، دلالة على تأنيث فاعله .

والفاعل مستتر جوازا ، تقديره « هى » يعود على « الطير » .

وجملة « مرت » — من الفعل ، والفاعل المستتر — لامحل لها من الإعراب تفسيرية .

والجملة التفسيرية من الجمل السبع — التى لا محل لها من الإعراب وما بعد « إذا » يعرب على شريطة التفسير : يعرب فاعلا ، إن كان الفعل مبنيا للمعلوم ، ونائب فاعل إن كان الفعل المفسر مبنيا للمجهول .

ثم يأتى دور بعض الملحوظات ، والدارسة حول الشاهد ، وذلك فى الآتى .

١ ــ اتجاهات المذاهب النحوية :

(أ) **البصريون ، ما عدا الأخفش :** المنع ، وتخريج ما خالف مذهبهم . كعادتهم .

(ب) الكوفيون ، والأخفش الجواز ، دون قبح .

(ج) **ابن مالك ، وابنه :** الجواز بقلة ، مع القبح .

٢ ــ مواقف من استشهدوا بالشاهد من المذاهب السابقة :

النظرة المتأنية تجعلنا نقول :

إن المذاهب الثلاثة تعود ــ بالنسبة للجواز ، وعدمه ــ إلى مذهبين .

(ا) مذهب البصريين عدا الأخفش من المانعين ، والذين يخرجون الشواهد على حسب مذهبهم النحوى .

ونجد ضلع ابن هشام معهم ، وتأثر به الأشمونى .

(ب) مذهب الكوفيين ، والأخفش والذين يرون الجواز ، دون قبح وانضم إليهم مذهب الناظم ، وابنه ، اللذين يريان الجواز مع القبح ، والقلة .

ونرى بقية من استشهدوا بالبيت ممن سجلنا استشهاداتهم يتابعون هذا المذهب .

***

٣ ــ اعتراضا الأزهرى ، وإجابته عنهما :

ذكر الشيخ خالد الأزهرى اعتراضين ، وأجاب عنهما ، نذكرهما فيما يلى .

الأول :

« **فإن قلت :** إذا جوز الأخفش كون الوصف مبتدأ ، من غير أن يعتمد على نفى ، أو ستفهام .

فما سوغ الابتدا به ، وهو نكرة .

قلت : عمله فى المرفوع بعده .

وسيأتى أن العمل من جملة المسوغات(١) .

الثانى :

« **فإن قلت :** العمل مشروط بالاعتماد ، وقد تخلف — هنا — .

قلت :

الأخفش : لايشترط فى عمل الوصف اعتماده على شىء(٢).

***

٤ — دراسة تطبيقية على نوع مما تقدم :

علمنا مما تقدم : أن الوصف . . . . يشمل اسم الفاعل ، واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل ، وأفعل التفضيل .

وسنلقى الضوء على « **اسم الفاعل** » مع الاستعانة بشرح الشارح الأندلسى لألفية ابن مالك ، مع إيجاز العبارة — ما أمكن ذلك — وذلك فيما يلى : —

اسم الفاعل: هو الصفة الدالة على حدث ، وفاعله ، الجارية مجرى الفعل فى إفادة الحدوث ، والصلاحية للاستعمال : بمعنى المضى ، والحال ، والاستقبال .

— يجئ اسم الفاعل **موافقاً للفعل المضارع** ، فى حركاته ، وسكناته ، وعدد حروفه .

---

(١) ١/١٥٧ التصريح بمضمون التوضيح :.

(٢) ١/١٥٧ ، ١٥٨ التصريح بمضمون التوضيح .

ولأجل هذا : لم يعمل إذا كان بمعنى المضى ، مجردا عن الألف ، واللام لأنه قد جاء بمعنى فعل ، لا يوافقه فى الحركات ، والسكنات ، وعدد الحروف .

ويعمل إذا كان بمعنى الحال ، والاستقبال لحصول الشبه بينه وبين الفعل المضارع من جهة المعنى ، واللفظ .

— إذا كان اسم الفاعل **محلى « بأل »** عمل مطلقا ، دون شرط آخر .

وذلك : لأنه أغنى هو ، وفاعله المضمر عن جملة الصلة ، ولايكون ذلك إلا فى الجملة الفعلية .

إذا لم يكن اسم الفاعل محلى « بأل » عمل عمل فعله بشرطين .

أولهما : أن يكون بمعنى الحال ، أو الاستقبال ، لا بمعنى المضى .

وسر ذلك :

أنه إذا كان بمعنى المضى : فإنه يكون بمعنى فعل ماض ، لا يوافقه فى حركاته ، وسكناته ، وعدد حروفه .

وثانيهما : أن يعتمد على شىء مما يلى .

— **الاستفهام** ، نحو : « أمكرِمٌ زيدٌ عمراً » ؟

— **النفى** ، نحو : « ما مكرِمٌ زيدٌ المقصرَ » .

— الاعتماد على **موصوف محذوف** ، نحو : « يا رجُلاً طالعاً جَبَلا » .

— أن يكون **نعتاً لنكرة** ، نحو : « مررتُ برجلٍ راكبٍ فرساً » .

— أن يكون **حالا لمعرفة** ، نحو : « جاء زيدٌ طالباً أدباً » .

— أن يكون مسنداً ، نحو : « زَيدٌ ضارِبٌ غلامُه رَجُلاً » .

— ومن المسند .

خبر المبتدأ ، وخبر كان ، وإن ، والمفعول الثانى ، فى باب « ظن »

وذلك نحو : « زيدٌ ضاربٌ عمراً » و « كان قيس محبًّا لليْلَى » ، و « إنَّ زيداً مكرمٌ عمراً » ، و « ظننت عمراً ضَارباً خالداً » .

— **يعمل اسم الفاعل** ، إذا اعتمد على موصوف ، وكان ذلك **الموصوف محذوفاً** .

ومن ذلك قوله تعالى : « ومنَ النَّاسِ ، والدّوابِّ ، والأَنْعَام مختَلِفٌ أَلْوَانُه كذلِكَ[1] » .

والتقدير :

ومن الناس ، والدواب ، والأنعام **صنف** مختلف ألوانه كذلك .

***

ماتقدم من الشروط ، والأمثلة هى مايحتاج إليه الوصف ليعمل عمل فعله .

وقد سجل الناظم فى الألفية فى باب «**الابتداء**» .

١ — النفى ، بنصبه عليه ، حيث قال « ... وكاستفهامٍ النَّفْىُ »

٢ — الاستفهام ، بالتمثيل فى « أَسَارٍ ذَانِ » ؟

وكان ذلك فى معرض الكلام عن المبتدأ ، الذى لاخبر له . وإنما له مرفوع سد مسد الخبر .

لكنه :

عند الكلام فى « عمل اسم الفاعل » ذكر جميع المسوغات لأن المقام يتطلبها .

---

(١) من الآية ٢٨ من سورة فاطر .

وعلينا أن نضم المسائل النحوية : بعضها إلى بعض ، لسهولة البحث ، ويسر التناول .

٥ ــ الزجر ، والعيافة . . .

قلنا ــ فيما تقدم ــ **إن بنى لهب** اشتهروا من بين العرب بهما .

وقبل إن نتحدث عنهما ينبغى أن نسأل سؤالا ، ثم نجيب عنه ، وهو هل كان للعرب علوم قبل الإسلام ، وفى جاهليتهم الأولى .

وللإجابة عن هذا السؤال نقول :

ما المراد بالعلوم ؟

وللإجابة عن هذا السؤال نقول :

إن المراد بالعلوم الحقائق الثابتة ، التى وصل إليها العلماء بالبحث ، والملاحظة ، والتجربة ، والتطبيق ، وحتى عدت من الحقائق الكونية الثابتة المقررة .

وكان الوصول إليها بنور العقل ، ولا يختلف فيها العقلاء من زمن إلى زمن ، ومن بلد إلى بلد . . . . . .

وإذا كانت حقيقة العلم قد اتضحت ، وجاء دور الإجابة عن السؤال **فنقول :**

كان للعرب المتحضرين : فى اليمن ، والشام والحيرة ثقافة ، وحضارة وعلوم مثل هندسة الإرواء ، وبناء السدود ، وحفر المجارى المائية وتخطيط المدن ، وتدبير الجيوش ، والطب ، والحساب ، والزراعة . . .

أما سواد العرب فإنهم بدو ، أميون ، لاعهد لهم بهذه العلوم ، لأنها لاتنشأ ، وتنمو وتترعرع إلا فى ظل الحضارة .

أما ما كان للسواد الأعظم من العرب فإننا نطلق عليه : **المعارف** .

والمعارف : أفادها هؤلاء بتجاربهم ، أو اقتبسوها من جيرانهم ومخالطيهم من الأمم الأخرى ، أو اقتضتها طبيعة بلادهم فى نواح شتى من نواحى الحياة .

لكنها لم تجمع . ولم ترتب ، ولم تصل إلى درجة يصح أن تسمى معها علوما ولم تتبع الأسلوب العلمى فى الوصول إليها ، وفى بلوغ غاياتها .

وقد اشتهر هؤلاء **بألوان من المعارف** ، اهتدوا إليها بالفطرة ووصلوا إليها بطريقة مما تقدم .

وأهم هذه المعارف — فى إيجاز — ما يلى .

١ — الأخبار :

وقد كان العرب حفاظاً لها ، لأميتهم ، وللاعتماد على حافظتهم ، ولقلة أعمالهم ، التى ينفق فيها الوقت ، ولأنهم كانوا يحبون السمر ، والحديث ، لما فى ذلك من إشباع لغريزة حب الاستطلاع ، ومعرفة أخبار الأمم المجاورة والقبائل الذاهبة ، والباقية .

والأخبار : لاتخلو من دس ، وتخليط ، إلا ما تضافرت الروايات على صدقه ، كقصة الفيل ، ويوم ذى قار ، ونحوهما .

٢ — الأنساب :

وكان هؤلاء من أحفظ الأمم لها ، لأنها مناط فخرهم ، وعزهم ومدار منافراتهم .

ومن أشهر النسابين « دَغْفَل بن حَنْظَلة » الدّوْسِى ، الذى قيل فيه : « أَنْسَبُ من دَغْفَل[1] » .

---

(١) راجع المثل ، ووفادته على معاوية (رضى الله عنه) وإجابته عما وجه إليه من أسئلة ... مجمع الأمثال للميدانى ٢/٣٠٨ .

وأخبار دغفل مشهورة ، وقد أدرك النبى « صلى الله عليه وسلم » ووفد على معاوية « رضى الله عنه » .

وممن يضرب بهم المثل — أيضا — فى ذلك « ابن لسان الحُمَّرة » فقد قيل « أنسب من ابن لسان الحمرة » (١) .

ومن عظماء النسابين أبو بكر الصديق « رضى الله عنه » .

وقد روى له الميدانى ، صاحب مجمع الأمثال مورد المثل المشهور :

« إنَّ البَلَاء مُوَكَّلٌ بالمنْطِق(٢) » .

وطبقات الأنساب عندهم : الشعب ، فالقبيلة ، فالعمارة ، فالبطن ، فالفخذ ، فالفصيلة .

٣ — النجوم :

فقد عرفوا أسماءها ، وطلوعها ، وغروبها ، لأنهم كانوا يعتمدون عليها فى سيرهم : برا ، وبحرا ، وساعدهم على ذلك صفاء جوهم ومعارف خلطائهم من الكلدانيين « الصابئة » الذين كثروا ببلاد العرب .

٤ — المطر والرياح :

وقد عنوا بذلك عناية كبيرة — لاعتمادهم عليها فى حياتهم ، وقد استطاعوا بالخبرة — أن يعرفوا السحاب الممطر ، والكهام ، والبرق الخلَّب ، والصادق ، ودلالة الرعد على قرب المطر ، أو بعده ، والسحب التى أمطرت ، وفى أى مكان سقط مطرها ، والسحب التى تمطر ، ومتى تمطر .

---

(١) مجمع الأمثال للميدانى ٢/٣٠٩ .
(٢) مجمع الأمثال للميدانى ١/١٩ ، ٢٠ .

وفى الأغانى شىء من ذلك .

وأما الرياح فقد عرفوا صفاتها وأنواعها :

ومن ذلك : الصبا ، والقبول ، والدبور ، والنعامى ، والشمال والجنوب ، والنكباء ، والسوافى ، والحواصب ، والصرصر ، والعاصف ، والسموم ، والمعصرات ، والأعاصير .

وغير ذلك ، وقد تكفلت كتب فقه اللغة بالحديث عنها ، وبيان كل منها .

٥ — الملاحة :

وقد كان لعرب السواحل ، كأهل البحرين ، والبحرين معرفة بالمراكب وسيرها فى البحار .

وتجد فى تراثهم ، وأشعارهم أسماء المراكب ، وأجزائها ، وسائقيها مثل : السفينة ، والقارب ، والمجداف ، والسكان ، والجؤجؤ ، والقِلْس وزان « بئر » والربان ، والنوتى .

٦ — الطب :

كان لهم فيه حظ وافر مكتسب بالتجربة ، أو منقول عن غيرهم من الأمم المجاورة ، يتوارثونه : جيلا بعد جيل .

فقد عالجوا مرضاهم : بخلاصة النبات ، وبالعسل ، وبالكى بالنار وبالبتر وبالحجامة .

وبعضهم كان يعالج بالرقى ، والعزائم .

وقد أخذ بعضهم الطب عن الروم ، والفرس قبيل الإسلام . ومن أشهر أطبائهم « الحارث بن كلدة الثقفى » والمتوفى سنة ١٣ هـ .

ويقال : إنه صاحب الحكمة المشهورة : « البطنة بيت الداء والحمية رأس الدواء » .

ومن المشهورين — أيضا — ابن « حزيَم » .

وكتب اللغة مليئة بأسماء الأمراض ، والعقاقير .

٧ — قيافة الأثر :

وهى تتبع آثار الأقدام ، والأخفاف ، والحوافر ، والاستدلال بها على ذويها .

وبذلك : عرفوا النعم الضالة ، والمسروقة ، ومسالك اللصوص ، والفارين **وقد مهروا** فى ذلك ، حتى قيل : إنهم كانون يميزون بين قدم الشاب ، والشيخ ، والرجل ، والمرأة ، والبكر ، والثيب .

٨ — قيافة البشر :

وهى الاستدلال بهيئة الإنسان ، وملامحه ، وأعضائه على نسبه .

ومن المشهورين فى ذلك منهم : بنو مدلج ، **وبنو لهب** .

وقد روى أن قائفا دخل فرأى أسامة بن زيد ، وزيداً ، وعليهما قطيفة قد غطيا بها رءوسهما ، وبدت أقدامهما ، فنظر إليهما ، وقال : إن هذه الأقدام بعضها من بعض .

فسُر بذلك النبى « صلى الله عليه وسلم » .

٩ — الفراسة :

وقد كان لهم منها نصيب كبير .

وهى : الاستدلال بهيئة الشخص ، وشكله ، ولونه ، وكلامه على أخلاقه وفضائله ، ورذائله .

ومرجعها إلى العقل ، فكلما كان أكمل كانت أقوى .

وقصة أولاد نزار مع الأفعى الجرهمى مشهورة .

وللإمام الشافعى نصيب كبير : أخذاً عن العرب السابقين .

فقد حكى أنه رأى رجلا ، وكان معه محمد بن الحسن ، فقال الشافعى هو « حداد » وقال محمد : هو « نجار » .

فسئل الرجل فقال « كنت حدادا ، والآن نجار » .

١٠ — الكهانة ، والعرافة :

قيل : هماشىء واحد .

وهو الإخبار عن المغيبات : ماضية ، أو مستقبلة ، أو حالية اعتمادا على القرائن أو على النجوم ، أو على الحصى ، أو الجن — فى زعمهم أو بقياس المستقبل على الماضى .

وقد كانت العرب تفزع إلى الكهنة فى أمور كثيرة . وقيل فى ذلك شعر كثير .

ومن أشهر العرافين :

عراف اليمامة : رباح بن عجلة ، وعراف نجد : الأبلق الأسدى. .

١١ — التطير :

وجاء فى لسان العرب ، مادة « طير » .

« . . . . . التطير بالسوانح ، والبوارح ، من الظباء ، والطير ، وغيرهما ، وكان ذلك يصدهم عن مقاصدهم ، فنفاه الشرع ، وأبطله ، ونهى عنه » .

وفعل ذلك يقال له **الزجر** .

وفى لسان العرب — أيضا — مادة (زجر)

« **قال الزجاج** : الزجر : النهر ، والزجر للطير ، وغيرها : التيمن بسنوحها والتشاؤم ببروحها . . . . »

وذلك : أن العرب كانت تعتقد : أن من أراد البدء فى عمل ، أو الشروع فى سفر ، فإنه يحسن أن يتوثق أولا من نجاحه ، أو إخفاقه : بأن يزجر الطير ، الذى يلاقيه :

فإن انصرف إلى جهة اليمين تفاءل ، وشرع فى عمله ، ويسمى الطير سانحا .

وإن انصرف إلى غيرها تشاءم ، ورجع عن عمله ، ويسمى الطائر بارحاً . وقد كانوا يتفاءلون بالسانح ، ويتشاءمون بالبارح .

وقد أدرك العقلاء منهم خطأ ذلك — كما تقدم .

وعلى ذلك نقول :

إن بنى لهب كانوا زجرة طير ، وقد اشتهروا بذلك من بين العرب شهرة سارت بها الركبان ، وجرت مجرى الأمثال .

وقد سبق أن ذكرنا أن اللهبيين — أيضا — كانوا مشهورين بقيافة البشر

وعلى ذلك جاء بيت الشاهد .

بقى علينا بعد ذلك أن نجعل مسك الختام فى هذا الشاهد .

١٢ — موقف الإسلام من الزجر :

جاء فى باب « الطيرة » فى صحيح البخارى :

« حدثنى عبد الله بن محمد : حدثنا عثمان بن عمر ، حدثنا يونس ، عن الزهرى ، عن سالم ، عن ابن عمر « رضى الله عنهما » .

أن رسول الله « صلى الله عليه وسلم » قال :

« لا عَدْوَى ، ولا طِيَرَةَ ، والشؤْم فى ثلاث : فى المرأة ، والدار ، والدابة[1] ».

وجاء فى باب « لا هامة »

« حدثنا محمد بن الحكم : حدثنا النضر : أخبرنا إسرائيل : أخبرنا أبو حصين ، عن أبى صالح ، عن أبى هريرة « رضى الله عنه » عن النبى « صلى الله عليه وسلم » قال :

« لا عدوى ، ولا طِيَرَةَ ، ولا هامةَ ، ولا صفر[2] » .

ومن ذلك نقول .

إن الرسول الأمين بعث فى أمة أمية لها معارفها ، وعاداتها ، وللخلق كافة فرأى فى قومه أمورا ، زينها الشيطان : فى المعتقدات ، والعادات وهى منافذ إلى الشرك . . . فأغلقها الرسول العظيم ببيانه المحكم .

ومن ذلك « التطير » .

فالطير إذا زجر تحرك حركة عشوائية ، بغريزته فى حب البقاء ، والبعد عن مصدر الضرر ، والخطر.

فجاء الزاجر : وقد حسب هذه الحركة حسابا دقيقا ، ورتب عليها .

« أفْعَل ، أو لا أفْعَل » و « افْعَل ، ولا تفْعل »

وفى ذلك ما فيه من الأضرار البالغة فى المعتقدات ، وفى نواحى السلوك البشرى .

---

(١) ٣٤٠/٢١ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ فتح البارى بشرح صحيح البخارى ، لابن حجر العسقلانى .

(٢) ٣٤٤/٢١ فتح البارى بشرح صحيح البخارى ، لابن حجر العسقلانى .

فأوصد الرسول العظيم هذا الباب ببيانه القاطع المحكم...

ونقل ابن حجر العسقلانى فى شرح حديث: « إنما الشؤم فى ثلاثة عن ابن قتيبة .

« قال ابن قتيبة» ووجهه أن الجاهلية كانوا يتطيرون فنهاهم النبى « صلى الله عليه وسلم » .

وأعلمهم أنه : لاطيرة .

فلما أبوا أن ينتهوا بقيت الطيرة فى هذه الأشياء الثلاثة »(١)

ويرى الفقهاء أن التطير فيها : فى المرأة العقم، وفى الدار : سوء الجيران ، وفى الدابة : عدم الغزو عليها .

ونقول :

إن نشأة العرب فى بيئتهم ، المترامية الأطراف ، دون علم متوارث عن معصوم ، محفوظ فى الصدر ، ومدون فى الكتب ، وفى كون متقلب ، ظواهره تحتاج إلى تفسير ، ولامفسر ، وفى غابة من البشر ، يسود فيها قانون القوة . . .

مع ما فطر عليه الإنسان من رغبة جامحة إلى تحقيق رغائبه التى لاتقف عند حد ، ومع الإشفاق من نوازل تهاجمه ، وآلام تنازله . .

ولاعلم عنده إلا إثارة من علم اليوم والأمس قبله ، وهو ما لايغنى شيئاً

كل ذلك: دفعه دفعاً حثيثاً إلى تلمس مايتوهم أنه يعينه على استطلاع غيب لمّا يأت موعده بعد ، أو حكم فى أمر لمّا يحن البت فيه بعد ...

والطبيعة من حوله كتاب مفتوح ، فليقرأ فيه : خطأ ، أو صواباً .

---

(١) ١١/١٢ فتح البارى بشرح صحيح البخارى،لابن حجر العسقلانى.

المهم: أن يكون لديه مرجح فى العزم على أموره بالمضى ، أو الانصراف والإقبال ، أو الإدبار . . .

فانتهى به المطاف إلى غير هدى ، ووصل به إلى « تطير » يمارس الطير ، ويزجرها ، أو غيرها — وهى لاتدرى من أمرها شيئا ، ولا من أمره شيئاً ، ولامن أمر الكون شيئاً — فعلم الغيب اختص به علام الغيوب « جل ، وعز » .

فيتوهم أنها قرأت الغيب ، وصدرت عنه فإن تيامنت ظن أنها تقول له : امض لما شئت ، وإلا توهم أنها تقول له : انصرف عما شئت .

ولثبوت هذا الوهم فى النفوس ، ولغريزة الإنسان فى حب المنافع ، وإشفاقه من المضار ، كان هذا الأمر راسخاً فى الغريزة ، وثابتاً فى الفطرة فعالجه الرسول الأمين — أيضا — مع غيره مما يشبهه ، فقال « صلى الله عليه وسلم » (ثلاثة لايخلو منها أحد) .

الحسد ، والطيرة ، والظن .

قلنا : فما المخرج منها يا رسول الله ؟ .

قال : إذا حسدت ، فلا تبغ ، وإذا تطيرت ، فلاترجع ، وإذا ظننت فلا تحقق » .

والقصد : أن مبدأ الهاجس بهذه الأشياء لا يمكن دفعه ، أو منعه ، ولاحرج فيه ، ولا إثم ، وإنما الحرج ، والذنب فيما زاد على ذلك : البغى فى الحسد : تمنى زوال نعمة المحسود ، وفى الطيرة : التشاوم ، والرجوع عن القصد ، وفى الظن التتبع ، حتى يتحقق أو لا يتحقق ، والله تعالى أعلى ، وأعلم.

***

— ٩ —

قال العَبّاسُ[1] بن مِرْدَاس ، يخاطب خُفاف بن نُدَبَة :

أَبَا خُرَاشَةَ : أَمّا أَنْت ذا نفرٍ فإنَّ قومِي لَم تأكُلْهُمُ الضَّبُعُ

العباس بن مرداس :

« هو العباس بن مرداس بن أبي عامر بن حارثة بن عبد قيس بن رفاعة ابن الحارث بن حيي بن الحارث بن بهينة بن سليم بن منصور : السُّلَمِي

أسلم قبل فتح مكة بيسير ، وكان من المؤلفة قلوبهم ، وممن حسن إسلامه منهم .

وقدم على رسول الله « صلى الله عليه وسلم » فى ثلثمائة فى الركب من قومه ، فأسلموا ، وأسلم قومه .

وكان ينزل البادية بالبصرة .

وقيل : إنه قدم دمشق : وابتنى بها داراً .

يخاطب العباس بهذا : خُفَافَ بن نُدْبَة ، وهو أبو خراشة[2] ».

وخُفَاف بن نُدْبَة ...

وهى اسم أمه : **وهو صحابى أيضا** .

وخُفَاف : شاعر مشهور ، وفارس مذكور من فرسان قيس وهو ابن عم صخر ، ومعاوية ، وأختهما الخنساء : الشاعرة المشهورة .

واسم أبى خفاف « عمير » .

وكان خفاف أسود حالكا ، وهو أحد أغربة العرب .

---

(١) ترجمته فى ١٦٨/٣ إلى ١٧٠ أسد الغابة .

(٢) ٥٥/٢ ، ٥٦ العينى ؛ وراجع ترجمته فى ١٣٨/٢ ، ١٣٩ أسد الغابة ..

وهو ممن ثبت على إسلامه فى الردة . شهد مع رسول الله « صلى الله عليه وسلم » (حنينا) .

وقالوا : شهد افتتح مع النبى « صلى الله عليه وسلم » ومعه لواء بنى سليم

والبيت من البسيط .

وهو من شواهد :

كتاب سيبويه — ١ / ١٤٨ ، والإنصاف ٥٢ ، وابن يعيش ٢ / ٩٩ ، ٨ / ١٣٢ ، والخزانة ٢ / ٨٠ ، ٤ / ٤٢١ ، وشذور الذهب ١٨٦ ، والقطر ١٦١ ، ومغنى اللبيب ٣٥ ، ٥٩ ، ٤٣٧ ، ٦٩٤ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٤٣ ، ٦٥ ، والعينى ٢ / ٥٥ ، والتصريح ١ / ١٦٥ ، وهمع الهوامع ١٢٢ والدرر اللوامع ١ / ٩٢ ، والأشمونى ١ / ٢٤٤ ، ٤ / ٤٩ ويس ١ / ١٩٤ ، والشارح الأندلسى ٢٤٠ .

اللغة :

أباخراشة : كنية الشاعر الصحابى خُفَاف بن ندبة السلمى .

نفر : فى القاموس المحيط . مادة « نفر » .

« ... والنَّفَر : الناس كلهم ، ومادون العشرة من الرجال ، كالنفير والنَّفْر : القوم ينفرون معك ، ويتنافرون فى القتال ، أو هم الجماعة يتقدمون فى الأمر ..»

الأولى — بفتح الفاء — **والثانية** — بسكون الفاء .

ويريد العباس : القوم ، والجماعة .

أى : إذا كنت ذا نفر تعتز بهم ، وجماعة تمتلئ بهم فخرا ، وقوم تشمخ بهم .....

قومى : فى القاموس المحيط ، مادة « القوم » . .

« **القوم** : الجماعة من الرجال ، والنساء معا ، أو الرجال خاصة أو تدخله النساء على تبعية ، ويؤنث والجمع : أقوام ، وجمع الجمع أقاوم وأقاويم ، وأقائم . . . »

ويريد العباس : قومه ، وجماعته ، ورجاله الأقوياء الأشداء ...

الضبُع فى القاموس المحيط مادة « الضَّبْع » :

« الضَّبْع :العضد : كلها ، أو وسطها بلحمها ، أو الإبط ، أو مابين الإبط إلى نصف العضد من أعلاه .

والضَّبُع — بضم الباء — وسكونها — مؤنثة ، والجمع : أَضْبُع وضباع ، وضُبُع — بضمتين ، وبضمة ، ومضبعة .

والذكر ضِبْعان — بالكسر — والأنثى — ضِبعانة ، وضَبُعة ...

وهى سبع كالذئب ، إلا إذا جرى كأنه أعرج فلذا سمى الضَّبُع العرجاء .

والضَّبُع — « كرجُل » — السنة المجدبة ... »

ويريد العباس بالضبع : السنة المجدبة .

قال حمزة الأصفهانى : إن الضبع إذا وقعت فى غنم عاثت ولم تكتف من الفساد بما يكتفى به الذئب

ومن إفسادها . وإسرافها فيه : استعارت العرب اسمها للسنة المجدبة ، فقالوا : أكلتنا الضبع .

والأصفهانى بهذا : يذكر التعليل الذى من أجله أطلقت العرب على السنة المجدبة كلمة « الضبع » .

والمعنى :

ياأبا خُرَاشَةَ .

أن كنت كثير القوم : عظيم العدد ، وكنت تعتز بقومك ، وتزهو بجماعتك فإن قومى موفورون ، وهم كثيرو العدد ، لم تأكلهم السنة المجدبة ولم تضعفهم الحروب ، ولم تنل منهم الجوائح والأزمات .

أى : فأنا عزيز بقومى عزتك بقومك .

***

الاستشهاد بالبيت

استشهد بالبيت إمام أهل الصناعة : سيبويه ، فى الكتاب فقال :

« هذا باب ماينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره فى غير الأمر والنهى(١)

وذلك قولك : أخذته بِدِرْهمٍ ، فَصَاعداً ، وأَخَذْتُه بدرهَمٍ ، فَزائِداً .

حذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه ، ولأنهم أمنوا أن يكون على الباء ، **لو قلت** : أخذته بصاعد ، كان قبيحا ، لأنه صفه ، ولا يكون فى موضع الاسم .

كأنه قال : أَخَذْتُهُ بدِرْهَمٍ ، فَزادَ الثمنُ صَاعِداً ، أَوْ فَذَهَب صَاعِداً ... »(٢)

ثم ذكر إمام أهل الصناعة **مسائل يحذف فيها الفعل** . . .

ثم قال— بعد ذلك :

« ... ومن ذلك قول العرب : « أَمّا أَنْتَ مُنْطَلِقاً انطلقْتُ مَعَك » . ، و « أَمَّا زَيْدٌ ذَاهِباً ذَهَبْتُ مَعَهَ » .

وقال الشاعر : « العباس بن مرداس » .

أَبَا خُراشةَ : أَمَّا أَنتَ ذَا نَفَـر فإنَّ قَوْمِىَ لم تـأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

فإنما هى « أَنْ » ضُمَّتْ إليها « مَا » ، وهى « مَا » التوكيد ، ولزمت كراهية أن يجحفوا بها لتكون عوضا عن ذهاب الفعل

---

(١) ١٤٦/١ كتاب سيبويه .

(٢) ١٤٧/١ كتاب سيبويه .

كما كانت « الهاءُ ، والألف » عوضاً فى « الزَّنَادقة » و « اليَمَانِى[1] »

ويشرح الأعلم الشنتمرى الاستشهاد ، فيقول . .

« وأنشد فى باب ترجمته : هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره فى غير الأمر ، والنهى » لعباس بن مرداس :

أَبَا خُرَاشَةَ : أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرَ فَـإِنَّ قومِىَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

الشاهد فيه : .

حمل ذا نفر » على إضمار « كان » .

والتقدير : « لأَنَ كنتَ ذَا نَفَرٍ » :

فحذفت « كان » وجعلت « ما » لازمة « لأنْ » عوضاً عن حذف الفعل بعدها .

ومعنى الكلام : الشرط ، ولذلك دخلت الفاء جوابا « لأَمَّا »

والضبع : — هنا — السنة الشديدة .

أى : إن كنتَ كثير القوم ، عزيزاً فإن قومى موفورون ، لم تهلكهم السنون » (٢) .

والخلاصة :

حذف « كان » الناقصة ، والتعويض عنها « بما » الزائدة ، والتى أدغمت فى « نون» أنْ على المصدرية ،وبقى اسم « كان وهو الضمير البارز ، المنفصل « أنت » وخبرها ، وهو « ذا نفر» .

***

---

(١) ١٤٧/١ ، ١٤٨ كتاب سيبويه .

(٢) ١٤٨/١ شرح الأعلم لشواهد سيبويه : كتاب سيبويه .

استشهاد أبي البركات الأنباري .

استشهد **أبو البركات الأنباري** بالبيت في المسألة «١٠» قال :

ذهب الكوفيون : إلى أن « لولا » **ترفع الاسم بعدها** ، نحو .

« لَوْلَا زَيْدٌ لأَكرمتُك » .

وذهب البصريون : إلى أنه يرتفع بالابتداء .

أما الكوفيون : فاحتجوا : بأن قالوا .

إنما قلنا : إنها ترفع الاسم بعدها ، لأنها نائبة عن الفعل ، الذى لو ظهر لرفع الاسم ، لأن التقدير في قولك: « لَوْلَا زَيْدٌ لأَكْرَمتُك » ، لو لم يمنَعْنِي زَيْدٌ من إكرامكَ لأكرمتُك .

إلا أنهم حذفوا الفعل تخفيفاً ، وزادوا « لا » على « لو » فصارا ، بمنزلة حرف واحد .

وصار هذا بمنزلة قولهم : « أمَا أنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ مَعَك» .

والتقدير فيه : « أنْ كُنْت مُنْطَلِقاً انْطَلقْتُ مَعَك » .

قال الشاعر .

أبَا خُرَاشَةَ : أمَّا أنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإنَّ قَوْمِى لَمْ تأكُلْهُمُ الضَّبُعُ

والتقدير فيه :

أن كنتَ ذَا نَفَرٍ : فحذف الفعل ، وزاد « ما » على « أنْ » عوضاً عن الفعل .

كما كانت الألف في « اليمانى» عوضاً عن إحدى ياءى النسب .

والذى يدل على أنها عوض عن الفعل : أنه لا يجوز ذكر الفعل معها لئلا يجمع بين العوض ، والمعوض .

ونحن ، وإن اختلفنا فى أنْ « أنْ » — ها هنا : هل هى بمعنى « إنْ » الشرطية ، أو أنها فى تقدير « لأن » ؟ فما اختلفنا فى « أنْ ما » عوض عن الفعل .(١)

والاستشهاد لم يكن مقصودا لذاته ، وإنما جاء تنظيرا لحذف الفعل والتعويض عنه .

وتفسير الكوفيين ، وتحليلهم لم يخرج عن الدائرة ، التى وضعها سيبويه.

***

استشهاد ابن يعيش الحلبى :

استشهد ابن يعيش الحلبى بالبيت مرتين .

الأولى : — فى إضمار العامل فى خبر كان :

يقول ابن يعيش :

« ... وأما قولهم : « أمّا أنْتَ مُنْطَلقاً انْطَلَقْتُ مَعَك » :

« فمنطلقاً » : منصوب بفعل مضمر .

وأصل « أمّا » — ها هنا — : « أنْ » وهى المصدرية ، ضمت إليها « مَا » زائدة مؤكدة ، ولزمت لزيادتها — ها هنا — عوضاً عن الفعل المحذوف .

والمعنى : لَئِنْ كنتَ منطلقاً انْطَلَقْتُ مَعَكَ » ، أى : لانطلاقك فى الماضى انطلقت معك .

وإنما قدرناها فى الماضى ، لأنك أوليتها الماضى ، ولو أوليتها المستقبل لقدرتها بالمستقبل .

---

(١) ١/٢٥٣ ، ٢٥٤ شرح الكافية للرضى .
(٢) ص ٥٢ الإنصاف فى مسائل الخلاف ...

وحسن حذف الفعل ، لإحاطة العلم بأن « أنْ » هذه الخفيفة لا يقع بعدها الاسم مبتدأ، وصار لذلك بمنزلة « إنْ » الشرطية : فى دلالتها على الفعل :

و « أنْتَ » مرتفع بالفعل ، الذى صار « مَا » عوضاً عنه ؛ وهو « كَانَ » و « أنْ » من « أمّا » فى موضع نصب « بانطلَقْتُ » .

والمعنى : انْطَلَقْتُ لأن كنْتَ مُنْطَلقاً (١) » .

وأما قوله .

أبا خُرَاشَةَ : أمّا أنْتَ ذَا نَفَرٍ فإن قَوْمِىَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

والشاهد فيه :

نصب « ذَا نفَرٍ » على « أن كانَ ذَا نَفَرٍ » : فحذفت « كانَ » وجعلت زيادة « ما » لازمة عوضا عن الفعل المحذوف .

ولأجل أن الثانى مستحق بالأول دخلت « الفاء » فى الجواب . والضبع هنا — السنة .

فأما « أنْ » فى البيت فموضعها نصب بفعل يدل عليه قوله : لم تأكلهم الضبع .

تقديره : بقيت ، أو سلمت ، ونحوهما مما يدل عليه قوله : « لم تأكلهم الضبع .

وابن يعيش فى استشهاده فى هذا الموضع يحذو حذو إمام أهل الصناعة سيبويه ، مع ما يقتضيه الإفهام من قليل من بسط العبارة .

الثانى : فى زيادة « ما » .

---

(١) ٢/٩٨ ، ٩٩ شرح المفصل لابن يعيش الحلبى .

قال ابن يعيش :

« **الثانى** : استعمالها زائدة مؤكدة ، غير كافة ، وذلك على ضربين

أحدهما : أن تكون عوضاً عن محذوف .

والآخر : أن تكون مؤكدة لاغير .

فالأول قولهم : « أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ معكَ » و « أما زَيداً ذَاهِباً ذهبتُ مَعَهُ » .

ومنه قوله الشاعر .

أَبَا خُرَاشَةَ : أما أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإن قَومِيَ لم تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

قال سيبويه :

« إنما هى « أن » ضمت إليها « ما » للتوكيد ، ولزمت عوضاً عن ذهاب الفعل(١) .

والأصل : أن كنت منطلقا انطلقت معك .

أى لأن كنت : فموضع « أن » نصب بانطلقت .

لما سقطت اللام وصل الفعل فنصب .

وأما « أن » فى البيت — فموضعها — أيضا — نصب بفعل مضمر دل عليه ، « فإنَّ قومِيَ لمْ تأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ » ويفسره ، ولا يكون منصوباً « بلم يأْكُلْهُمُ الضَبُعُ » ، لأن ما بعد « أن » لايعمل فيما قبلها(٢) .

---

(١) عبارة سيبويه : « فإنما هى » أن « ضمت إليها « ما » وهى « ما » التوكيد ، ولزمت ، كراهة أن يجحفوا بها ، لتكون عوضا عن ذهاب الفعل . »
وقد تقدمت العبارة فى استشهاد سيبويه بالبيت والعبارة فى ١/١٤٨ الكتاب .

(٢) ٨/١٣٢ ، ١٣٣ شرح المفصل لابن يعيش .

وهذا الاستشهاد قد انصب على « ما » - و أيضا - لم يخرج عن كتاب سيبويه ، وقد استأنس بعبارته .

***

استشهاد البغدادى صاحب الخزانة :

يحسن بنا أن نسجل كلام نجم الأئمة الرضى قبل أن نورد استشهاد البغدادى الذى يشرح استشهاد الرضى فى شرحه لكافية ابن الحاجب ، فنقول .

الاستشهاد الأول :

قال الرضى : - فى الكافية ، مع الشرح (١).

« و (يجب الحذف) » أى : يجب حذف « كان » بعد أن كان معوضا منها « ما » نحو قوله :

أَبَا خُرَاشَةَ : أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فإن قَوْمِىَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

أى : لِأَن كُنْتَ : فحذف حرف الجر ، جوازاً على القياس المذكور فى المفعول له ، ثم حذف « كان » وأبدل منه « ما » فوجب الحذف لئلا يجمع بين العوض ، والمعوض منه .

وأجاز المبرد ظهور « كان » على أن « ما » زائدة لاعوض .

ولايستند فى ذلك إلى سماع .

ثم أدغم « النون الساكنة فى الميم ، وجوباً ، فبقى الضمير المرفوع المتصل بلا عامل يتصل به ، فجعل منفصلا ، فصار « أَمَّا أَنْتَ (٢) »

وقد ذكر الرضى رأى الكوفيين ولم يستبعده حيث قال :

---

(١) ١/٢٥٣ شرح كافية ابن الحاجب للرضى .

(٢) ١/٢٥٣ شرح الكافية للرضى .

« **وقال الكوفيون** : «أنْ» المفتوحة بمعنى المكسورة الشرطية ، ويجوزون مجيء . « أن » المفتوحة شرطية » .

قالوا : القراءتان فى قوله تعالى « أَنْ تَضِلَّ (١) » أى : فتح الهمزه وكسرها بمعنى واحد ، أى : بمعنى الشرط .

و« ما » — عندهم — أيضا — عوض عن الفعل المحذوف .

ولا أرى قولهم بعيدا من الصواب ، لمساعدة اللفظ ، والمعنى إياه .

أما المعنى : فلأن معنى قوله : « أمّا أنْت ذَا نَفَرٍ ... البيت » : إن كنت ذا عدد فلست بفرد .

وأما اللفظ : فلمجيء الفاء فى هذا البيت (٢)»

ثم يأتى توضيح البغدادى فيقول — بعد أن يسجل البيت .

« **على أن أصل** : « أمّا أنْتَ » لأن كنت ، كما شرحه الشارح المحقق وبين مختاره .

وهذا البيت ، ونحوه ، اختلف فى تخريجه ، أهل البلدين (٣) »

وخلاصة الخلاف أخذا من البغدادى :

البصريون :

يرفعون « أنطلقُ » من القول : « أما أنْتَ مُنْطَلِقاً أنْطَلِقْ مَعَكَ » :

الكوفيون :

أصل «أن» — فى هذا — «إنْ» المكسورة ، التى للجزاء ، وأنها تفتح إذا دخلت عليها « ما » ليليها الاسم ، ويجيزون « أمّا زيدٌ قائماً أقمْ مَعَهُ »بفتح الهمزة

وعلى ذلك : فهم يجزمون « أنطلق » على الجزاء .

***

---

(١) من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة .
(٢) ٢٥٣/١ ، ٢٥٤ شرح الكافية للرضى .
(٣) ٨٠/٢ خزانة الأدب للبغدادى .

الاستشهاد الثانى : — فى حروف العطف « الفاء »

يقول الرضى :

« . . . . والفاء فى قوله :

أبا خُراشَةَ : أما أنْتَ ذَا نَفَرٍ فإن قَوْمِىَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

زائدة عند البصريين ، دون الكوفيين (١) »

أما البغدادى فإنه لم يزد ، بعد أن أورد البيت أن قال .

« على أن الفاء زائدة عند البصريين ، غير زائدة عند الكوفيين »(٢)

وأحال على ماذكره الرضى فى الشاهد التاسع والأربعين ، بعد المائتين ، فى خبر « كان » وهو ما سبق .

وفى كلام الرضى دقة ،وتحقيق ، وفى شرح البغدادى إفاضة ، واستيعاب

وقد ذكر الرضى رأيا فى كلمة «الضبع» أسنده إلى ابن الأعرابى ،قال :

وقال ابن الأعرابى : ليس يريد بالضبع السنة .

وإنما هو : أن الناس إذا أجدبوا ضعفوا عن الانتصار ، وسقطت قواهم فعاثت فيهم الضباع ، والذئاب ، فأكلتهم .

ومنه قوله :

أبَا خُرَاشَةَ : أما أنْتَ ذَا نَفَرٍ ... ... البيت

أى : أن قومى ليسوا بضعاف ، تعيث فيهم الضباع ، والذئاب وإذا اجتمع الذئب ، والضبع فى الغنم سلمت الغنم ، ومنه قولهم « اللهم ذئباً وضبعاً » أى : أجمعهما فى الغنم : لأن كلا منها يمنع صاحبه . انتهى »(٣)

---

(١) ٣٦٨/٢ ، ٣٦٩ شرح الكافية للرضى .

(٢) ٤٢١/٤ خزانة الأدب للبغدادى .

(٣) ٨١/٢ خزانة الأدب للبغدادى .

استشهاد ابن هشام بالبيت :

(ا) فى قطر الندى :

استشهد بالبيت فى حذف « كان » معوضا عنها ، فقال

« . . . . بعد « أن » المصدرية فى كل موضع أريد فيه تعليل فعل بفعل كقولهم : « أما أنْتَ مُنْطَلِقاً انْطَلَقْتُ » :

أصله : انطلقت لأن كنت منطلقا : فقدمت اللام ، وما بعدها على الفعل **للاهتمام به ، أو لقصد الاختصاص** ، فصار « لأَنْ كنْتَ منطلقاً انْطَلَقْتُ » ثم حذف الجار اختصارا ، كما يحذف قياساً من « أنْ » كقوله تعالى :

« فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يطَّوفَ بهِمَا[1] » أى فى أن يطوف بهما

ثم حذفت « كان » اختصارا — أيضا — فانفصل الضمير ، فصار « إنْ أَنْتَ » ثم زيدت « ما » عوضا ، فصارت : « أَنْ مَا أَنْتَ » ثم أدغمت النون فى الميم ، فصار « أما أَنْتَ » :

وعلى ذلك قول العباس بن مرداس :

أبَا خُرَاشَةَ : أَما أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فإن قَوْمِىَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

أصله :

« لأَنْ كنْتْ » فعمل فيه ما ذكرناه »[2]

وابن هشام فى هذا :

— يجعل استشهاده فى حذف « كان » مع التعويض عنها

---

(١) ص ١٦١ شرح قطر الندى .

(٢) من الآ ١٥٨ من سورة البقرة .

ـ يأتى بقول العرب فى ذلك .

ـ يبين مراحل الحذف ، فى يسر ، وتدرج ، ورعاية للمبتدئين .

ـ يشير إلى أغراض بلاغية ونحوية : الاهتمام ، أو الاختصاص . . .

ـ حذف الجار اختصارا

ـ يستشهد بالبيت على صدق ما ذهب إليه فى قول العرب .

(ب) فى شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب :

قال ابن هشام : ـ فى حذف « كان »

وأقول : هذه ثلاث مسائل مهمة تتعلق « بكان » بالنظر إلى الحذف

إحداها :

حذفها وجوبا ، دون اسمها ، وخبرها .

وذلك مشروط بخمسة أمور :

أحدها : أن تقع صلة « لأن »

والثانى : أن يدخل على « أن » حرف التعليل .

الثالث : أن تتقدم العلة على المعلول .

الرابع : أن يحذف الجار

الخامس : أن يؤتى « بما »

كقولهم : « أما أنْتَ منطلقاً انطلقتُ » : وأصل هذا الكلام انطلقت لأن كنت منطلقا ، أى : انطلقت لأجل انطلاقك

ثم دخل هذا الكلام تغيير من وجوه :

أحدها : تقديم العلة ـ وهى « لأن كنت منطلقا » ـ على المعلول ، وهى « انطلقت »

وفائدة : ذلك الدلالة على الاختصاص .

والثانى : حذف لام العلة ، وفائدة ذلك الاختصار .

والثالث : حذف « كان » وفائدته — أيضا — الاختصار.

والرابع : انفصال الضمير ، وذلك لازم عن حذف « كان » .

والخامس : وجوب زيادة « ما » وذلك لإرادة التعويض .

السادس : إدغام النون فى الميم ، وذلك لتقارب الحرفين ، مع سكون الأول ، وكونها فى كلمتين .

ومن شواهد هذه المسألة قول العباس بن مرداس « رضى الله عنه » :

أَبَا خُرَاشَةَ : أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فإن قَوْمِىَ لم تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

« أبَا » منادى ، بتقدير : يا أبا ، « وخراشة » — بضم الخاء — ، أما أنت ذا نفر »

أصله : لأن كنت ذا نفر ، فعمل فيه ما ذكرناه .

والذى يتعلق به اللام محذوف : أى : لأن كنت ذا نفر افتخرت علىّ .

والمراد بالضبع : السنة المجدبة . »(١)

وكلام ابن هشام ، واستشهاده غنى عن البيان : فى الإيضاح وبسط العبارة ، والتسلسل المنطقى فى تحليل الأساوب .

وهو لا يخرج عن فلك سيبويه ، فى هذا الاستشهاد .

(ج) فى مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب :

استشهد ابن هشام بالبيت فى مغنى اللبيب أربع مرات :

الأولى : فى « أن » المفتوحة المخففة :

---

(١) ص ٢٣٧ ، ٢٣٨ شرح شذور الذهب ...

وقد انحازا ابن هشام إلى مذهب الكوفيين ، الذين قالوا : إن « أن » المفتوحة ، يكون من معانيها أنها تأتى شرطية مثل « إنْ » المكسورة .

قال ابن هشام :

« ويرجحه عندى أمور :

أحدها : توارد « أنّ » المفتوحة ، والمكسورة على المحل الواحد ، والأصل التوافق .

فقرئ بالوجهين قوله تعالى : « أَنْ تَضِلَ إِحْدَاهُمَا ... [1] » « ولَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ ، أَنْ صَدُّوكُمْ[2] » ، « أَفَنَضْرِبُ عنكُمُ الذكرَ صَفْحاً إِنْ كنتُمْ قوماً مُسْرِفين ... »[3]

الثانى : مجئ الفاء بعدها كثيرا ، كقوله :

أَبَا خُرَاشَةَ : أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فإن قَوْمِىَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

. . . . . »[4]

وهذا الاستشهاد : يعزز اتجاه الرضى السابق .

وكلاهما يعزز مذهب الكوفيين فى مجئ « أنْ » المفتوحة المخففة شرطية « كإن » الشرطية .

الثانية : فى « أمَّا » بالفتح ، والتشديد .

بعد أن ذكر ابن هشام معانى « أمَّا » ، واستعمالاتها ، عقد تنبيهين

---

(١) من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٢ من سورة المائدة .

(٣) من الآية ٥ من سورة الزخرف .

(٤) ص ٣٥ مغنى اللبيب ....

قال فى التنبيه الثانى منهما :

« . . . الثانى : أنه ليس من أقسام « أمّا » التى فى قوله تعالى :

« أَمَّاذَا كنتُمْ تَعْمَلُونَ[1] » .

ولا التى فى قول الشاعر :

أبَا خُرَاشَةَ : أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فإن قَوْمِىَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضبُعُ

بل هى فيهما كلمتان :

فالتى فى الآية هى : « أمْ » المنقطعة ، و« ما » الاستفهامية وأدغمت الميم فى الميم للتماثل .

والتى فى البيت هى : « أنْ » المصدرية ، « وما » المزيدة .

والأصل : لأن كنت : فحذف الجار ، و«كان» للاختصار ، فانفصل ، الضمير ، لعدم مايتصل به ، وجىء « بنا » عوضاً عن « كان » وأدغمت النون فى الميم للتقارب(٢) .

وقد بسط ذلك ابن هشام — فيما تقدم — من استشهاده فى القطر والشذور . . .

***

الثالثة : فى الباب الثالث من الكتاب ، فى ذكر أحكام مايشبه(م)الجملة وهو الظرف ، والجار ، والمجرور ، وذكر حكمهما فى التعلق .

قال ابن هشام :

« هل يتعلقان بأحرف المعانى ؟

---

(١) من الآية ٨٤ من سورة النمل .
(٢) ص ٥٩ مغنى اللبيب ....
(٣) ص ٤٣٣ مغنى اللبيب ....

المشهور : منع ذلك مطلقاً.

وقيل : بجوازه مطلقا .

وفصل بعضهم ، **فقال** : إن كان نائباً عن فعل حذف جاز ذلك ، على طريق النيابة ، لا الأصالة ، وإلا فلا .

وهو قول أبي على(١) ، وأبي الفتح

زعما فى نحو : « يَالَزيْد » أنّ اللام متعلقة « بيَا » بل قالا فى : « يَا عَبْدَ الله » : إنّ النصب « بِيَا » .

وهو نظير قولهما فى قوله :

أَبَا خُرَاشَةَ : أما أنتَ ذا نَفَرٍ فــإن قَوْمِىَ لَمْ تـأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

إن « مَا » الزائدة هى الرافعة الناصبة ، لا « كان » المحذوفة(٢)

وموطن الاستشهاد — هنا — واضح ، وهو عرض رأى أبى على الفارسى وتلميذه : أبى الفتح : عثمان بن جنى.

ورأيهما : أن « ما » الزائدة للتعويض ، والمدغمة فى « أنْ » هى التى عملت الرفع ، والنصب ، لا « كان » المحذوفة ، المعوض عنها « ما » .

---

(١) **ابو على الفارسى :**

الحسين بن احمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان ، الإمام : ابو على الفارسى ، المشهور ، واحد زمانه فى علم العربية ، اخذ عن الزجاج ، وابن السراج ، وطوف بلاد الشام ، وقال الكثير من تلامذته : إنه أعلم من المبرد ، وبرع من طلبته جماعة ، كابن جنى ، وعلى بن عيسى الربعى ....

وتقدم عند عضد الدولة ، وله صنف الإيضاع فى النحو ، والتكملة فى التصريف ....

توفى ببغداد سنة ٣٧٧ هـ (البغية ١/٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨) .

(٢) ص ٤٣٧ مغنى اللبيب ....

الرابعة : فى « الباب السابع من الكتاب ، فى كيفية الإعراب ، والمخاطب بمعظم هذا الباب المبتدئون »(١) **فى القاعدة التاسعة :**

قال ابن هشام :

« إنهم يتسعون فى الظرف ، والمجرور ما لا يتسعون فى غيرهما ...(٢)» وذكر من ذلك الاتساع بعض المسائل . . . .

ثم قال :

وقيل : وعلى « إن » معمولا لخبرها ، فى نحو : « أَمّا بعدُ فإنّى أَفْعَلُ كَذَا ، وكَذَا »

وقوله :

أَنَا خُرَاشَةَ : أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فإن قَوْمِى لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ(٢)

ويوضح الدسوقى الاستشهاد فى حاشيته على مغنى اللبيب ، فيقول :

« وقوله : « أَمَّا أَنْتَ ذَانَفَرٍ » أى : فالأَصْلُ : « لأَنَّ كُنْتَذَا نَفَرٍ » والجار ، والمجرور ، متعلق بقوله « لم تأكلهم » الذى هو خبر « إنَّ » : فقدم الجار ، والمجرور على « إنَّ » والحال أنه معمول لخبر « إنَّ »(٤) وهذا مما يتوسع فيه فى الجار ، والمجرور ، والظرف .

***

(١) ص ٦٦٤ مغنى اللبيب ...

(٢) ص ٦٩٣ مغنى اللبيب ...

(٣) ص ٦٩٤ مغنى اللبيب ...

(٤) ٢/٣١٤ حاشية الدسوقى على المغنى .

ثم يأتى — بعد ذلك — دور السيوطى فى شرح شواهد المغنى :

علق السيوطى على استشهاد ابن هشام الأول فى المغنى ، فذكر البيت ثم قال :

« هذا بيت للعباس بن مرداس .

وبعده .

السِّلم تَأْخُذُ منها مَارَضيتَ بِهِ والحربُ يكفيكَ مِنْ أَنْفَاسِهَا جُرَعُ(١)

ثم ذكر الإجراء الذى ذكره ابن هشام — فيما سبق — وذكر الشرح اللغوى ، والمعنى وأشار — إلى شىء من الخلاف ، وأشار إلى إعادة المصنف البيت فى شواهد « أمَّا » . . . . .

ولم يذكر السيوطى شيئا جديداً ، يضاف إلى ما تقدم .

ثم ذكر البيت مرة أخرى ، فقال :

« وأنشد :

أَبَا خُرَاشَةَ : أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فإنَّ قَوْمِىَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

« وقال .

تقدم شرحه فى شواهد « أن » المفتوحة الخفيفة » .

ولم يزد على ذلك شيئاً .

د — استشهاد ابن هشام بالبيت فى التوضيح .

واستشهد ابن هشام بالبيت فى التوضيح ، وإن كان شبيها بما سبق شبه الماء بالماء ، إلا أن فى شرح الشيخ خالد كثيراً من الفوائد . .

---

(١) ص ٤٣ شرح شواهد المغنى للسيوطى .

(٢) ص ٦٥٠ شرح شواهد المغنى للسيوطى .

لهذا .

آثرت أن أذكر الموضوع كاملا — مبتدأ ، وشرحا — لما فى ذلك من فوائد .

الوجه الثالث : أن تحذف وحدها ويبقى اسمها ، وخبرها .

« وكثر ذلك » بعد أن المصدرية ، الواقعة فى موضع المفعول لأجله ، فى كل موضع أريد فيه تعليل فعل بفعل « فى مثل » قولهم : (أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلِقاً انطلقْتُ) :

« فانطلقت » معلول ، وماقبله علة له ، مقدمة عليه .

وأصله : انطلقت لأن كنت منطلقا ، ثم قدمت اللام » التعليلية ، « وما بعدها » المجرور بها « على أن انطلقت للاختصاص » عند البيانيين أو للاهتمام بالفعل ، عند النحويين ، فصار ، لأن كنت منطلقاً انطلقت « ثم حذفت اللام » الجارة « للاختصار — فصار : أن كنت منطلقا انطلقت « ثم حذفت كان للذلك » الاختصار « فانفصل الضمير » الذى هو اسم « كان » فصار : أن أنت منطلقا « ثم زيد « ما » للتعويض » من « كان » فصار أن ما أنت (ثم أدغمت النون) من « أنْ » « فى الميم » من « مَا » « للتقارب فى المخرج فصار « أَمَّا أَنْتَ ....

« وعليه قوله » : وهو عباس بن مرداس :

(أبا خُرَاشَةَ : أما أَنْتَ ذَا نَفَرٍ) فإنَّ قَوْمِىَ لمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

« أى : لأن كنت ذا نفر فخرت ، ثم حذف » فخرت ، وهو « متعلق الجار » لأن ، وما بعدها .

و« أبا خراشة » منادى سقط منه حرف النداء ، وهو بضم الخاء المعجمة ، وحكى كسرها ، وبراء مهملة ، وشين معجمة : كنية شاعر مشهور واسمه « خفاف » بخاء معجمه مضمومة .....

« و الضبع » على وزن ، العضد » السنين المجدبة .

وفيه تورية ، لأنه أوهم أنه يريد الحيوان المعروف ، ورشح بقوله :

« لم تأكلهم » .

وهو مجاز عن الشدة التى تحصل من جدب السنة ، شبهها بالأكل فهو استعارة تهمية .

ودخلت الفاء فى « فإن قومى » لأن الثانى مستحق بالأول ، فهو مسبب عنه ، والأول سبب فيه ، فأشبه الشرط ، والجزاء .

هذا قول البصريين .

وذهب الكوفيون : إلى أن « أنْ » المفتوحة — هنا — شرطية ، ولذلك دخلت الفاء فى جوابها .

ومعنى المثال المذكور عندهم « إن كنتَ منطلقاً انطلقتُ معَك »

والأول أشهر .

ونقل أبو الفتح عن أبى على أن « ما » الخالفة عن « كان » عاملة فى الجزأين ، عمل ما خلفته .

وحجته : .

أن « ما » لما نابت فى اللفظ نابت فى العمل .

وزعم : أن هذا مذهب سيبويه(١) . »

***

(١) ١/١٩٤ ، ١٩٥ التصريح بمضمون التوضيح .

استشهاد يس العلمى . والحمصى بالشاهد .

استشهد بالشاهد الشيخ يس فى حاشيته على التصريح بمضمون التوضيح نقل الشيخ يس عن اللقانى رأيا غريبا، مخالفا تحليل العلماء المتقدم فى قول العرب « أَمَّا أَنْتَ منطلقاً انْطَلَقْتُ ... » :

قال اللقانى : فيه دعوى تكلف بلا دليل . لإمكان أن يدعى أن « أمّا » نائبة عن اسم الشرط ، وفعله .

والأصل : مهما تذكر منطلقا ، أى : فى حالة ذكر الانطلاق انطلقت

فلما حذف فعل الشرط ،أى « تذكر » وحده انفصل الضمير و « منطلقا حال ، لاخبر « كان » .

وهذا نظير ما جوزوه « أَمَّا عالماً فزيدٌ عَالِمٌ » أى مهما تذكر شخصيا فى حالة كونه عالما ، أى : مذكور بالعلم فزيد عالم .

ويدل على ما ذكرنا مجئ الفاء بعد المنصوب فى نحو :

... ... فإنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

فإنه مناف لما قرروه »(١).

كما نقل الرد عن الدّنوشرى فى قوله(٢) :

---

(١) ١/١٩٤ حاشية يس على التصريح .

(٢) **الدنوشرى :**

عبد الله عبد الرحمن ، من دنوشر : قرية قريبة من المحلة الكبرى ، ولد بالقاهرة ، وتلقى عن الشمس الرملى ، ومحمد العلقمى ، وابن قاسم العبادى ... وغيرهم ، ثم ارتحل إلى بلاد الروم ،وأقام فيها ، ثم عاد إلى القاهرة ، وانتفع الناس به فى الأزهر ، وصنف فى النحو حاشية على التصريح ، ... توفى بالقاهرة سنة ١٠٢٥ هـ (راجع ترجمته فى خلاصة الأثر) .

« . . . . يرد ما زعمه .

ووجه الرد أن « أمَّا » هذه تلزمها الفاء ، ولا فاء هنا . . . . .

* * *

استشهاد العينى .

ذكر العينى الشاهد فى شواهده الكبرى . تبعاً لاستشهاد ثلاثة من شراحه به .

وهم :.

ا — ابن هشام فى التوضيح — وقد تقدم ذلك .

ب — ابن الناظم .

ج — ابن عقيل .

وقد كان رمزه « ظهع » .

وقبل أن نذهب إلى توضيح العينى نأخذ الاستشهاد من كتابى ابن الناظم وابن عقيل — كما فعلنا ذلك مع ابن هشام .

قال ابن الناظم : — فى حذف « كان » أشار إلى حال قول الناظم :

ويَحذِفُونَها ، ويَبْقُونَ الخبَرْ وبعْدَ « إنْ ، ولَوْ » كثيراً ذا اشْتَهَرْ

وبعد أنْ تَعْوِيضُ ماعَنْهَا ارتَكبْ كَمثِل : أمَّا أنْتَ بَرّاً فاقْتَرِبْ

« . . . ومنه حذفها بعد « أنْ » الناصبة للفعل بتعويض « ما » عن الفعل ، وإثبات الاسم ، والخبر ، كقوله : « أمَّا أنْتَ بَرًّا فاقْتَرِبْ »

تقديره : لأنْ كنْتَ بَرًّا فاقْتَرِبْ :

« فأن » مصدرية ، و « ما » عوض عن « كان » و « أنت » اسمها و « برًّا » : خبرها .

ومنه قول الشاعر :

أَبَا خُرَاشَةَ : أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فإنَّ قَوْمِىَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ(١)

وابن الناظم — مع إيجاز العبارة — كعادته أعطى الاستشهاد حقه .

واستشهد بالبيت على مثال أبيه ، الذى ذكره فى ألفيته .

* * *

استشهاد ابن عقيل :

يقول ابن عقيل فى شرح البيت الثانى من بيتى ابن الناظم اللذين أوردهما من الخلاصة :

« ذكر فى هذا البيت أن « كان » تحذف بعد « أن » المصدرية ، ويعوض عنها « ما » ويبقى اسمها ، وخبرها ، نحو « أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ » والأصل : « أَنْ كُنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ » :

فحذفت « كان» فانفصل الضمير ، المتصل بها ، وهو التاء .

فصار « أَنْ أَنْتَ برًّا » ثم أتى « بما » عوضاً عن « كان » فصار « أَنْ ما أَنْتَ برًّا » ثم أدغمت النون فى الميم ، فصار « أَمَّا أَنْتَ بَرًّا » .

ومثله قول الشاعر :

أَبَا خُرَاشَةَ : أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَـــرٍ فإنَّ قَوْمِىَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

« فأن » مصدرية ، وما » زائدة عوضا عن كان و« أنت » اسم « كان » المحذوفة ، و « ذا نفر » خبرها .

---

(١) ص ١٤٢ ، ١٤٣ شرح ابن الناظم .

ولايجوز الجمع بين « كان ، وما »،لكون « ما » عوضاً عنها ولايجوز الجمع بين العوض ، والمعوض .

وأجاز ذلك المبرد ، فيقول : « أمّا كنتَ منطلقاً انطلقتُ[1] »

وقد سجل ابن عقيل السماع من العرب فى هذا الشأن ، وبين أن اسم « كان » المحذوفة لابد أن يكون ضمير مخاطب . . . . . حيث قال :

« ولم يسمع من لسان العرب حذف « كان » وتعويض « ما » عنها وإبقاء اسمها ، وخبرها إلا إذا كان اسمها ضمير مخاطب ، كما مثل به المصنف .

ولم يسمع مع ضمير المتكلم ، نحو : « أمّا أنَا منطلقاً انْطَلَقْتُ » .

والأصل : « أنْ كنْتُ منْطَلِقاً » .

ولا مع الظاهر ، نحو : « أما زَيدٌ ذَاهِباً انْطَلقْتُ » .

والقياس : جوازهما ، كما جاز مع المخاطب .

والأصل : « أنْ كانَ زَيْدٌ ذَاهِباً انْطَلَقْتُ » .

وقد مثل سيبويه (رحمه الله) فى كتابه « بأمّا زيدٌ ذاهباً[2] » .

* * *

توضيح العينى .

أفاض العينى — كعادته — فى أمور كثيرة ، تتعلق بالشاهد ، وقد ذكرنا الكثير منها مما لو ذكر — فى استشهاد العينى لكان تطويلا .

---

(١) ١/٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ شرح ابن عقيل .

(٢) ١/٢٩٨ شرح ابن عقيل .

وعند موطن الاستشهاد قال :

« الاستشهاد فيه » .

فى قوله : « أمَّا أنْتَ » .

فإنه حذف فيه « كان » بعد « أن » الناصبة للفعل ، كما قررناه(١) :

وقد حلل الخضرى أسلوب « أمَّا أنْتَ برًّا فاقْتَرِبْ » على نمط ماقالوا: فى : « أمَّا أنْتَ منطلقاً انْطلَقْتُ » . فقال :

« أصله الأول : اقترب لأن كنت برا » قدمت العله على المعلول للحصر ثم حذفت اللام ، لاطراد حذفها ، مع « أنْ » وزيدت الفاء فى المعلول تشبيها بجواب الشرط ، فى ترتبه على ما قبله ، ثم حذفت « كان » فانفصل الضمير ، لأن صلة الحرف المصدرى قد تحذف ، نحو « لاأصحبك ما إن حراء مكانه » أى : ما ثبت إن إلخ

***

استشهاد السيوطى فى همع الهوامع ، شرح جمع الجوامع :

استشهد السيوطى بالشاهد فى كتابه المتقدم ، حيث قال : فى حذف « كان »

« القسم الثالث : ما يجب :

وذلك فى صورتين : .

الأولى : بعد « أنْ » المصدرية ، إذا عوض عنها « ما » كقوله :

أبَا خُرَاشة : أمَّا أنْتَ ذا نفسر ... ...

---

(١) ٢/٥٩ شواهد العينى .

(٢) ١/١٢٤ حاشية الخضرى على ابن عقيل .

أى : لأن « كنت » : فحذف اللام ، اختصارا ، ثم « كان » كذلك ، فانفصل الضمير ، وجىء « بما » عوضا عنها .

والتزم حذف « كان » لئلا يجمع بين العوض ، والمعوض منه .

والمرفوع بعد « ما » اسم « كان » والمنصوب خبرها .

هذا هو الصحيح فى المسألة .

وبقى فيها أقوال أخرى :

فزعم بعضهم : أن « كان » المحذوفة فيها تامة ، والمنصوب حال وزعم أبو على الفارس ، وابن جنى : أن « ما » هى الرافعة ، الناصبة لكونها عوضا من الفعل فنابت منابه فى العمل .

وزعم المبرد : أن «ما» زائدة ، لاعوض ، فيجوز إظهار « كان » معها نحو : « أَمَّا كُنْتَ منطلقاً انْطَلَقْتُ »

ورد بأن هذا الكلام جرى مجرى المثل ، فيقال كما سمع ، ولايغير وليس هذا الموضع من مواضع زيادة « ما »(١) .

والسيوطى جمع آراء السابقين فى المسألة ، وعرضها عرضا طيبا .

* * *

إيضاح الشنقيطى :

سجل الشنقيطى الشاهد وأكمل البيت .

« أبا خُرَاشَةَ : أَمَّا أَنْتَ ذَا نفرٍ فإنَّ قومىَ لمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ

استشهد به على وجوب حذف « كان » فيما إذا كانت بعد «أن المصدرية إذا عوض عنها « ما » .

---

(١) ١/١٢٢ همع الهوامع ...

فأصل : « أمّا أنتَ » : لأنْ كنت .... (١)

ثم ذكر الخلاف بين البصريين ، والكوفيين فى « أن » .

وأن « المصدرية عند البصريين ، والشرطية عند الكوفيين زعموا أن المفتوحة : قد يجازى بها :

ويؤيده أمور : .

منها : أن ابن دريد روى فى جمهرته : « إمّا كنْتَ ـ بالكسر وبذكر «كان » فعلى هذا « إما » لتأكيد الشرط ، مثلها فى « « إمّا ترينّ ... (٢) »

ومنها مجىء الفاء بعدها ، واستغناء الكلام عن تقدير .

وعلى قول البصريين .

فالأصل : لأن كنت ذا نفر فخرت .

وقال ابن يسعون(٣) « أما » ــ هنا ــ مركبة من « أن ، وما » التى تدخل للتأكيد .

وقال أبو على ، وأبو الفتح : « ما » هى الرافعة الناصبة ، لأنها عاقبت الفعل الرافع ، الناصب . . . فعملت عمله فى الرفع ، والنصب .

---

(٢) ١/٩٢ ، ٩٣ الدرر اللوامع ...

(١) من الآية ٢٦ من سورة مريم .

(٣) **ابن يســعون :**

« يوسف بن يبقى بن يوسف بن يسعون التجيبى ؟ الباجلى ، ويعرف ــ أيضا ــ بالشنتشى ... كان أديبا ، نحويا ، لغويا ، فقيها ، فاضلا ، حسن الخط ، الوراقة ، من جلة العلماء ، وعلية الأدباء ، عريقا فى الآداب ، واللغة ، متقدما فى وقته فى إقراء ذلك والمعرفة به ، وبعلم العربية ، مع مشاركة فى غير ذلك ، اقرأ بالمرية ، وولى احكامها .. الف المصباح فى شرح ما أعتم من شواهد الإيضاح ؟ وغيره ، مات سنة ٥٤٠ هـ (البغية ٢/٣٦٣)

وقال ابن الحاجب : دخول الفاء – هنا– فى المعنى كدخولها فى جواب الشرط لأن قولك : لأن كنت منطلقا ، بمعنى قولك : إن كنت منطلقا انطلقت لأن الأول سبب للثانى فى المعنى .

فلما كان كذلك دخلت ودلالة على السببية ، كما تدخل فى جواب الشرط فلهذا المعنى جاءت الفاء بعد الشرط المحقق ، والتعليل ، وهى لهما فى المعنى جميعا .

وروى : أما كنت ذا نفر ، وعليها فلا شاهد فى البيت . . . »

وقد جمع الشنقيطى كثيراً من المذاهب ، والآراء .

استشهاد الأشمونى بالشاهد .

استشهد الأشمونى بالشاهد مرتين :

الأولى : .

عند شرح قول الناظم :

« وبَعْد « أنْ » تعويضُ ما عنها ارتُكِبْ

كمثل : « أمَّا أنْتَ برًّا فَاقْتَرِبْ »

قال الأشمونى ، مع مزج بيت الناظم بشرحه :

« و(بعد أن) المصدرية تعويضٌ ماعنها » أى : عن كان « ارتكب » .

فتحذف « كان » لذلك وجوبا .

إذا لا يجوز الجمع بين العوض ، والمعوض (كمثل : « أمَّا أنْت برًّا فَاقْتَرِبْ » : « فأن » مصدرية ، وما » عوض عن «كان » و أنْتَ » اسمها ، و « برًّا » خبرها .

---

(١) ١/٩٢ ، ٩٣ الدرر اللوامع ...

والأصل : لأَنْ كُنْتَ برًّا » : فحذفت لام التعليل ، لأن حذفها مع « أنْ » مطرد ، ثم حذفت « كان » فانفصل الضمير ، المتصل بها ثم عوض عنها « ما » وإدغمت فيها النون : .

ومنه قوله .

أَبَا خُرَاشَةَ : أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَـرٍ فَإِنَّ قَوْمِى لَمْ تَأْكُلْهُم الضَّبُعُ[1] »

ولم يخرج الأشمونى فى هذا عما تقدم .

* * *

الثانية ، فى « أَمَّا ، ولوْلَا ، ولَوْمَا » .

بعد أن شرح الأشمونى بيت الناظم : —

أَمَّا كمهما يكُ من شىءٍ ، وفَا لتلوِ تِلوهَا وجوباً ٱلِفَـا

وحذف ذى الفَا قلَّ فى نثرٍ إذَا لم يكُ قولٌ مَعَهَا قَـدْ نُبِذَا

بعد الشرح سجل تنبيهات ، كعادته ، فقال فى التنبيه السادس .

« ... ليس من أقسام « أَمَّا » التى فى قوله تعالى : « أَمَّا ذَا كُنْتم تَعْمَلُون[2] .

ولا التى فى قول الشاعر .

أَبَا خُرَاشَةَ : أَمَّا أَنْتَ ذَا نفر ....

---

(١) ١/٢٤٤ شرح الأشمونى .

(٢) من الآية ٨٤ من سورة النمل .

بل هى فيهما كلمتان .

والتى فى الآية « أم » المنقطعة ، و« ما » الإستفهامية ، أدغمت الميم فى الميم

والتى فى البيت هى « أنْ » المصدرية . « وما » المزيدة . . (١)» .

والمذكور استشهاد ابن هشام فى المغنى ، فى المرة الثانية فى الاستشهاد بالشاهد ونقل عنه

* * *

استشهاد ابن جابر الأندلسى

استشهد ابن جابر(٢) بالبيت على حذف « كان » عند شرح قول الناظم

وَيَحْذِفُونَهَا ، ويَبْقَوْنَ الخَبَرْ وبعدَ « إنْ » ، ولَوْ كثيراً ذا اشْتَهَرْ

قال الشارح الأندلسى . .

(وقد جاء بعد « أن » الموصولة ، المخففة .

ومنه قول الشاعر : .

أَبَا خُرَاشَةَ : أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَـــر فإنَّ قَوْمِىَ لَم تَأْكُلْهم الضَّبع

وكذلك قولهم : .

« أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَاقْتَرِبْ » :

وإذا حذفت بعد « أنْ » الموصولة ، المخففة — كما ذكرنا — عوض منها « ما » فى المثالين المذكورين .

---

(١) ٤٩/٤ شرح الأشمونى .

(٢) ص ٢٤٠ ، ١٤١ شرح ابن جابر الأندلسى ، لألفية ابن مالك . . .

فقوله « أمّا » فى البيت الشاهد ، وفى المثال الآخر « أما أنت » هى مركبه من (أنْ (و « ما » : « فأن « موصولة » و « ما عوض عن « كان » و « أنت » اسم « كان » ومد نفر » خبرها .

وكذلك « برًّا » فى المثال الآخر .

فالتقدير : إن كُنْتَ ذَا نَفَر ، وإنْ كُنْتَ برًّا .

فتاء المخاطب التى هى اسم « كان » لما حذفت « كان » انفصلت التاء وصارت « أنت » — كما رأيت فى المثال .

إعراب البيت

أبا : منادى ، حذفت منه ياء النداء .

التقدير : يا أبا ، منصوب ، لأنه مضاف ، وعلامة نصبه الألف نيابه عن الفتحة ، لأنه من الأسماء الخمسة .

خراشة مضاف إليه ، مجرور بالإضافة ، وعلامة جره الفتحة . نيابة عن الكسرة ، لأنه اسم لاينصرف .

والمانع له من الصرف : العلمية ، وهى علة معنوية ، والتأنيث اللفظى كحمزة ، وطلحة . . . . وهى علة لفظية .

أما الأصل « أنْ ، ما » قلبت النون ميما لتقارب المخرجين ، ثم أدغمت الميم فى الميم .

« أن » مصدرية عند البصريين شرطية عند الكوفيين .

و « ما » زائدة ، عوض عن « كان » المحذوفة ، التى جملتها صله « أن » لامحل لها من الإعراب .

أنت « أن ضمير منفصل ، اسم « كان » المحذوفة وجوبا ، مبنى على السكون فى محل رفع.

والتاء من « أنت » حرف خطاب ، مبنى على الفتح ، لامحل له من الإعراب :

ذا : خبر « كان » الناقصة المحذوفة ، اسم من الاسماء الخمسة بمعنى صاحب منصوب « بكان » وعلامة نصبه الألف ، نيابة عن الفتحة ، لأنه من الأسماء الخمسة .

نفر : « ذا » مضاف ، ونفر » مضاف إليه ، مجرور بالإضافة وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

وهذا الإعراب على الصحيح

وقيل : إن الاسم ، والخبر معمولان « لما » لأن « ما » نابت عن « كان » فأعطيت عملها .

و « أن » ومادخلت عليه فى تاويل مصدر ، مجرور بلام العلة المحذوفة

والتقدير : لكونك ذا نفر :

والجار ، والمجرور ، متعلق بالفعل المقدر « افتخرت » أى لكونك ذا نفر افتخرت على .

فإن : الفاء : للتعليل .

والمعلل محذوف ، لدلالة المقام عليه — أيضاً .

والتقدير : لاتفخر علىّ .

وقيل : إن الفاء زائدة دخلت تشبيها بفاء الجواب ، لأن الأول سبب والثانى مسبب .

« إنّ » حرف توكيد ، ونصب ، ينصب الاسم ، ويرفع الخبر ، مبنى على الفتح ، لامحل له من الإعراب

قومى : اسم « إن » منصوب بفتحة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، « قوم » مضاف ، « يا » المتكلم . ضمير مضاف إليه ، فى محل جر بالإضافة .

لم : حرف نفى ، وجزم ، وقلب ، مبنى على السكون ، لامحل له من الإعراب

تأكلهم : «تأكل » فعل مضارع ، مجزوم « بلم » وعلامة جزمه السكون والهاء : مفعول « تأكل » فى محل نصب ، قدم على الفاعل والميم : علامة الجمع ، حرف لامحل له من الإعراب .

الضبع : فاعل مؤخر مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة والجملة من الفعل ، والفاعل المؤخر ، . . . فى محل رفع ، خبر « إنّ » وأصل الكلام على تقدير البصريين .

فخرت على لأن كنت ذا نفر .

* * *

وهذا الإعراب هو أشهر ما يعرب به البيب

* * *

وبعد الفراغ مما تقدم .

يأتى دور عرض بعض الملحوظات العلمية ، والتحقيقات ، وجمع الأشباه والنظائر — مع الاستعانة بالله تعالى ، ورجاء فتحه ، وتوفيقه .

وذلك فيما يلى :

١ — أمّا

لابد لنا من تحديد ماهية « أمّا » **فى الشاهد** ، و « أما » شبيهتها فى اللفظ و « إمّا » مكسورة الهمزة ، حتى نقف على جلية الأمر ، وحتى لا يقع لبس ، أو اشتباه .

(١) « أمّا » فى قول العرب : « أمّا أنْتَ منطلقاً انْطَلَقْت مَعَكَ » .

وفى بيت العباس بن مرداس : « أمّا أنْتَ ذَا نَفَر ... »

مركبة من « أنَّ » المصدرية ، و « مَا » .

والأصل : « أنّ ما » فحدث الإجراء المتقدم : **الإبدال ، والإدغام** .

يشهد بذلك إمام أهل الصناعة سيبويه .

« فإنما هى « أنْ » ضمت إليها « مَا »[1] .

وابن هشام يقول فى المغنى .

« والتى فى البيت : هى « أن » المصدرية ، وما « ما » المزيدة(٢) »

يريد بيت العباس .

ب — « أما » شبيهتها فى الصورة .

وهى — كما يقول ابن هشام فى المغنى .

« . . . . حرف شرط ، وتفصيل ، وتوكيد(٣) .

الشرط : للزوم الفاء بعدها .

والتفصيل : غالب أحوالها .

---

(١) ١/١٤٨ كتاب سيبويه

(٢) ص ٥٩ مغنى اللبيب ...

(٣) ص ٥٦ مغنى اللبيب ...

والتوكيد : قد أحكم الزمخشرى شرحه ، كما — يقول ابن هشام فى المغنى ، فقد نقل عن الزمخشرى :

« فائدة « أمّا »

« فائدة وأما » — فى الكلام — : أن تعطيه فضل توكيد ، تقول : «زَيْدٌ ذَاهِبٌ» فإذا قصدت توكيد ذلك ، وأنّه لامحالة ذاهب ، وأنه بصدد الذهاب ، وأنه منه عزيمة قلت : « أمّا زَيْدٌ فَذَاهِبٌ ... [1] » .

(ج) « إمّا » :

والقول فيها :

إنها مكسورة الهمزة ، وقد تفتح ، وقد تبدل ميمها الأولى ياء ، وهى مركبة عند سيبويه من « أن ، وما » وقد تحذف « ما » .

و « إما » عاطفة عند أكثر النحاة ، وهى « إما » الثانية فى نحو قولك وجاء لى إما زيد ، وإما عمرو ».

— « **لإمّا** » معان ، فصلها ابن هشام فى المغنى ، ومثل لكل قسم منها(٢).

٢ — عدم الجمع بين « ما » و « كان » .

اتفقت المدرستان : البصرية ، والكوفية : على أن « ما » عوض عن على الفعل « كان » .

كما سجل ذلك ابن الأنبارى « . . . فما اختلفنا فى أن « ما » عوض عن الفعل » .

---

(١)ص ٥٧ مغنى اللبيب ...

(٢) ص ٥٩ إلى ٦١ مغنى اللبيب ...

ولذلك : لايجوز ذكر الفعل « كان » مع « ما » حتى لا يجمع بين العوض والمعوض. . . .

وللمبرد رأى ذكره المحقق الرضى حيث قال .

« وأجاز المبرد ظهور « كان » على أن « ما» زائدة ، لاعوض .

ولايستند ذلك إلى سماع (١) .

وعزز السيوطى ذلك ، فقال :

« وزعم المبرد : أن « ما » زائدة ، لاعوض ، فيجوز إظهار « كان » معها ، نحو « أما كنت منطلقا انطلقت(٢) » .

وردّ السيوطى هذا الزعم ، حيث قال ..

« وردّ : بأن هذا الكلام جرى مجرى المثل، فيقال كما سمع ، ولايغير. وليس هذا الموضع من مواضع زيادة « ما »(٣) .

ويناصر الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد المبرد . فيقول .

« ادعاء أنه لايجوز الجمع بين العوض، والمعوض منه لايتم على الإطلاق ، بل قد جمعوا بينهما فى بعض الأحايين .

فهذا حكم أغلبى

وهذا : أجاز المبرد أن يقال : أما كنت منطلقاً انطلقت(٤).

---

(١) ٢٥٣/١ شرح كافية أبن الحاجب للرضى ..

(٢) ١٢٢/١ همع الهوامع ...

(٣) ١٢٢/١ همع الهوامع ...

(٤) ٢٩٨/١ التعليق على شرح ابن عقيل .

ونقول

الجواز من النادر الذى لا تبنى عليه قاعدة ، والجدير بالنظر : عدم الجمع بين العوض ، والمعوض منه .

٣ — القول بشرطية « أن » .

عرض نجم الأئمة : الرضى قول الكوفيين ، القائلين : بأن « أن » المفتوحة بمعنى « إن » المكسورة : الشرطية

وتبعه : حيث قال .

« ولا أرى قولهم بعيداً من الصواب : مساعدة اللفظ ، والمعنى إياه ، أما المعنى

فلأن معنى قوله : « أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَر ... البيت : إِنْ كُنْتَ ذَا عدد فلَسْتَ بفرد .

وأما اللفظ : فلمجىء الفاء فى هذا البيت(١).

وقد عزز ابن هشام كلام الرضى ، وقد مر ذلك فى الاستشهاد بالبيت فى المرة الأولى(٢) .

ولعل الصواب فيما ذهبا إليه لكثرة الشواهد فى ذلك .

٤ — عدم الاستشهاد بالبيت .

قال ابن دريد (٣) فى جمهرة اللغة : **فى « باب الباء ، والضاد »**

« . . . والضبع : السنة المجدبة .

---

(١) ١/٢٥٣ ، ٢٥٤ شرح فيه ابن الحاجب للرضى .

(٢) راجع ص ٣٥ ، ٣٦ من مغنى اللبيب ...

(٣) **ابن دريد :**

« محمد بن الحسن بن دريد ... ولد بالبصرة سنة ٢٢٣ هـ ، وقرأ على علمائها ، ثم صار إلى عمان ، وأقام بها إلى أن مات ... روى عن ابن

قال الشاعر : العباس بن مرداس السلمى ..

أَبَا خُرَاشَةَ : إِمَّا كُنْتَ ذَا نَفَـــرٍ فَإِنَّ قَوْمِىَ لَمْ تَأْكُلْهم الضَّبُـع

أى : لم تجهدهم السنة (١) »

وعلى هذه الرواية **فإنه لا شاهد فى البيت** : فإن « إما » مكسورة ، والفعل « كنت » ثابت .

٥ – السماع والقياس

أثار ابن عقيل السماع فى المسألة حيث قال .

« ولم يسمع من لسان العرب حذف « كان » وتعويض « ما » عنها ، وإبقاء اسمها وخبرها إلا إذا كان اسمها ضمير مخاطب (٢) »

ولم يسمع مع ضمير المتكلم ، ولا مع الظاهر .

وقال ابن عقيل :

« والقياس جوازهما ، كما جاز مع المخاطب(٣) » .

واستأنس بتمثيل سيبويه : « أَمَّا زَيْدٌ ذَاهِباً » .

وتمثيل سيبويه : « وأَمَّا زَيدٌ ذَاهِباً ذَهَبْتُ مَعَهُ (٤) » .

أخى الأصمعى ، والسجتانى ، والرياشى . وكان رأس هذا العلم .. روى عنه خلق ، فهم السيافى ، والمرزبانى ، وأبو الفرج الأصفهانى ، وانتهت إليه لغة البصر بين ، وكان أحفظ الناس ، وأوسعهم علما ، وأقدرهم على الشعر ... وله الأمالى ، والمجتنى ... مات سنة ٣٢١ هـ » .
(البغية ١/٧٦ إلى ٨١) .

(١) ١/٣٠٢ جمهرة العرب .
(٢) ١/٢٩٨ شرح ابن عقيل .
(٣) ١/١٤٨ كتاب سيبويه .
(٤) ٢/٥٥ ، ٥٦ العينى .

٦ — العامل عند الفارسى ، وتلميذه ابن جنى .

ذكر السيوطى أن العامل فى قول العرب ، وفى بيت الشاهد ليس هو «كان المحذوفة ، المعوض عنها « ما »

وإنما العامل فى الرفع ، والنصب هو لفظ « ما » :

قال السيوطى « مسجلا الرأى ، ومعللا له — :

« وزعم أبو على ، وابن جنى : أن « ما » هى : الرافعة الناصبة ، لكونها عوضا عن الفعل ، فنابت منابه فى العمل(١) .

وهذا الرأى : لايراه السيوطى صحيحا ، لأنه سبق أن قال : عن المرفوع ، والمنصوب : إنهما : اسما كان ، وخبرها .

وقال . .

« هذا هو الصحيح فى المسألة(٢) »

٧ — أحوال « كان » :

ا — تمام التصرف ، وما يتصرف منها يعمل عملها : يرفع الاسم وينصب الخبر ..

فالمضارع ، نحو : « وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا(٣) » .

والأمر : نحو : « قُلْ كُونُوا حِجَارَةً ، أَوْ حَدِيدًا(٤) » .

---

(١) ١٢٢/١ همع الهوامع ...

(٢) ١٢٢/١ همع الهوامع ...

(٣) من الآية ٢٠ من سورة مريم .

(٤) من الآية ٥٠ من سورة الإسراء .

والمصدر ، نحو قول الشاعر :

ببذل ، وحلم سَادَ فى قَوْمِهِ الْفَتَى وكونُكَ إيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

واسم الفاعل . نحو قول الشاعر .

وما كلُّ مَنْ يُبْدِى الْبَشَاشَةَ كَائِناً أَخَاكَ ، إذَا لَمْ تُلْفِهِ لك مُنْجِدا

ب — جواز توسط الخبر بينها ، وبين أسمها .

قال الله تعالى : « وكانَ حقًّا علينَا نَصْرُ المؤْمِنِين (١) ».

ج — جواز تقدم خبرها عليها :

قال الله تعالى : « أَهؤُلَاءِ إيَّاكُمْ كانُوا يَعْبدُون (٢) ؟ .

د — جواز تقدم معمول خبرها عليها ، إن كان ظرفاً ، أو مجروراً ، نحو :

« كان » عندك ، أو فى المسجد الصائم معتكفا » .

هـ — كان التامة : أى التى تستغنى بمرفوعها ، ولاتحتاج إلى منصوب .

وذلك نحو قوله تعالى « وإنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ (٣) ».

أى : إن حصل ذو عسرة .

و — زيادة « كان » بشرطين .

أن تكون بمعنى الماضى ، وأن تكون بين شيئين متلازمين ليسا جاراً ومجروراً نحو : « ما كَانَ أَحْسَنَ الصِّدْقَ » !

* * *

---

(١) من الآية ٤٧ من سورة الروم .
(٢) من الآية ٥٠ من سورة سبأ .
(٣) من الآية ٢٨٠ من سورة البقرة .

٨ ــ حذف « كان » .

والحذف فى أمور .

أحدها : أن تحذف مع اسمها ، ويبقى الخبر ــ وهذا هو الأكثر ــ وكثر ذلك بعد « إن ، ولو » الشرطيتين .

مثال « إن » قول النابغة الذبيانى .

حلبت على بطون ضَبَّةَ كلُّهَـــا إنْ ظَالماً أبداً، وإنْ مظلُومَا

ومثال « لَوْ » : « التَمِسْ ، ولَوْ خَاتماً مِنْ حَدِيد[1] ».

ثانيها : أن تحذف « كان » مع خبرها ، ويبقى الاسم ، وهو ضعيف قالوا : « أَلَا طَعَامَ ، ولَوْ تمرٌ » على روايةَ رفع « تمرٌ » .

والتقدير : « ولَوْ يكونَ عِنْدَنَا تمرٌ » .

ثالثها : أن تحذف « كان » وحدها .

وكثر ذلك بعد « أنْ » المصدرية ، فى مثل « أمَّا أنْتَ منْطَلقاً انْطَلَقْتُ مَعَكَ » وهذا ما سيق الشاهد للاستشهاد به على هذا الوجه .

رابعها : أن تحذف مع معمولها .

وذلك بعد « إنْ » فى قولهم : « افْعلْ هَذَا إمَّا لَا » .

أى : إن كنت لاتفعل غيره : فما عوض : ولا النافية للخبر .

٩ ــ حذف لام مضارعها : بشرط كونه مجزوماً بالسكون، غير متصل بضمير نصب ، ولا بساكن ، نحو « ولم أَكُ بغياً » .

---

(١) جزء من حديث رواه البخارى فى صحيحة ...

- ١٠ -

مَا لِلْجِمَالِ : مشيُهَا وَئِيد !

القائل .

ينسب الشاهد النحاةُ ، ورواة الشعر ، والأمثال إلى « الزباء » ملكة الجزيرة(١) .

ويضيف العينى قولا آخر ، فى نسبة الشاهد ، فيقول :

« **أقول** : قائلته : هى الخنساء بنت عمرو بن الشريد بن رياح بن ثعلبة ابن عضبة ، بن خفاف بن أمرى القيس بن بهثة بن سليم ، السلمية الشاعرة واسمها : تماضر ، وخنساء لقبها .

قدمت على رسول الله« صلى الله عليه وسلم »مع قومها فأسلمت معهم(٢).

ولا يهمل العينى أقوال العلماء السابقين عليه ، بل يقول :

« وجمهور أهل اللغة : على أن هذه الأبيات إنما قالتها « **الزباء** » — بفتح الزاى المعجمة ، وتشديد الباء الموحدة(٣) » .

وللشاهد قصة مشهورة ،ومن رواتها العينى ، والميدانى ، صاحب مجمع الأمثال (٤):

---

(١) والجزيرة :مصر قديم ، يقع مابين دجلة ، والفرات ، وقد ملك الجزيرة عمرو بن الضرب ، من نسل العماليق ؛ وهو أبو « الزباء » فمزاه جذيمة الأبرش وقتله ، وفرق جموعه ، فملكت الزباء بعد أبيها ...

(٢) ٤٤٨/٢ شواهد العينى .

(٣) ٤٤٨/٢ شواهد العينى .

(٤) القصة فى مجمع الأمثال للميدانى ٢٤٣/١ ، ٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٧ ، وراجعها فى شواهد العينى ٤٤٨/٢ إلى ٤٥١ .

. . . . . .

وخلاصة القصة فيما يلى ، مع الإيجاز :

أورد الميدانى القصة حينما ذكر المثل :

« خَطْبٌ يَسِيرٌ فى خَطْبٍ كَبِيرٍ » .

قائل المثل : قصير بن سعد اللخمى الجذيمة بن مالك ، يقال له : جذيمة الأبرش .

وجذيمة الوضاح .

والعرب تقول لمن به برص : به وضح ، تفاديا من ذكر البرص .

وكان جذيمة ملك ما على شاطى الفرات ، وكانت الزباء ملكة الجزيرة وتتكلم بالعربية وقد وترها جذيمة بقتل أبيها .

ولما انتظم شمل ملكها أحبت أن تغزو جذيمة ، واستعملت سلاح الدهاء ، قبل أوزار الحرب ، وأسلحتها . . . .

كتبت إلى جذيمة تخبره : بأن ملك النساء ضعيف ، وأنها لم تجد لملكها موضعا ، ولا لنفسها مماثلا غيره ، وطلبت منه أن يقدم إليها ليضم الملكين ويصل المملكتين .

استخف جذيمة مادعته إليه ، ورغب فيما أطمعته فيه ، فجمع أهل الحجا والرأى من ثقاته ، وعرض الأمر عليهم ، فا جتمع رأيهم على أن يسير إليها فسيولى على ملكها .

أما قصير فقد كان أريبا حازماً ، فقد خالف القوم ، وقال :

« رأى فاتر ، وعذر خاضر » فذهب قوله مثلا

. . . . . .

ثم قال لجذيمة : الرأى أن تكتب إليها : فإن كانت صادقة فى قولها فلتقبل إليك ، وإلا لم تمكنها من نفسك ، وقد قتلت أباها .

لم يوافق جذيمة رأى قصير ، وقاده طمعه إلى حتفه ، ودعا جذيمة ابن أخته عمر بن عدى ، فاستشاره ، فشجعه على المسير إليها ، وقال له : إن قومى مع الزباء ولو قد رأوك صاروا معك .

أحب جذيمة ماله ، وعصى قصيرا ، فقال قصير مثلة المشهور :

« لا يطاع لقصير أمر » .

— استخلف جذيمة عمر بن عدى على ملكه ، وسار جذيمة فى وجوه أصحابه ، فلما نزل دعا قصيرا ، فقال : ما الرأى يا قصير ؟ فقال قصير « يبقة خلفت الرأى » فذهب القول مثلا .

قال جذيمة لقصير : وماظنك بالزباء ؟ فقال مثله المشهور :

« القول رداف ، والحزم عثراته تخاف .

استقبلت رسل الزباء جذيمة بالهدايا ، والألطاف .

فقال يا قصير : كيف ترى : فقال مثله الذى سارت به الركبان :

« خطب يسير فى خطب كبير .

وسنلقاك الجيوش .

فإن سارب الجيش أمامك فالمرأة صادقة ، وإن أخذت جنبتيك ، وأحاطت بك من خلفك فالقوم غادرون بك .

« فاركب العصا ، فإنه لايشق غباره » فذهبت مثلا .

. . . . . .

وكانت العصا فرسا لجذيمة لايجارى ، وإنى راكبها ، ومسايرك .

حيل بين جذيمة والعصا، فنظر جذيمة إلى قصير على متن العصا مولياً فقال :

« وَيْلُ امه حَزْماً عَلى مَتْنِ الْعَصَا » فذهبت مثلا .

فجرت به إلى غروب الشمس ، ثم نفقت ، وقد قطعت أرضا بعيدة أحاطت الخيل بجذيمة حتى دخل على الزباء فلما رأته تكشفت ...

فقالت .

« باجذيمة أأدب عروس ترى » ؟ فذهبت مثلاً

فقال جذيمة :

« بلغ المدى ، وجَفَ الثَّرَى ، وأَمْر غَدْرٍ أرَى » . فذهبت مثلا .

ودعت بالسيف ، والنطع ، ثم قالت : أن دماء الملوك شفاء من الكلب فأمرت بطست من ذهب ، وسقته الخمر حتى سكر ، وأمر براهشيه ففطلعا ، وهلك جذيمة .

قدم قصير على عمرو ، وهو بالحيرة، فقال له قصير ، أثائر أنت ؟ قال : « بلْ ثَائِرٌ سَائِرٌ » فذهبت مثلاً .

قال قصير لعمرو :

تهيأ ، واستعد فى ولاتبطلن دم خالك ، قال :

« وكيْفَ لِي بهَا ، وهِيَ أَمْنَعُ مِنْ عُقابِ الْجَوِّ » ؟ فذهبت مثلا .

. . . . . .

ـ سمعت الزباء قول كاهنة استشارها فقالت لها : أرَى هَلاكَكِ بسبب غلامٍ مهين ، غيْر أمين ، وهو : عَمرو بن عِدىَ ، ولن تمونِى إبيدهِ ، ولكنَّ حتْفَكِ بيدِك ...

ـ خشيت الزباء عمراً ، واتخذت لها نفقا من مجلسها إلى حصن لها ، فى داخل مدينتها ، وقالت : إن فجأنى أمر دخلت النفق إلى حصنى .

ـ دعت مصوراً ، فصور لها عمراً فى جميع حالاته ، واتجاهاته ، بعد أن يفد إليه ويخالطه ، ويصوره : جالساً ، وقائما ، وراكباً ، ومتفضلا ، ومتسلحاً بهيئته ، ولبسته ، ولونه .

عاد المصور إلى الزباء بجميع ما طلبته منه ، حتى لاتراه على حال إلا عرفته وحذرته .

جد قصير فى طلب الثأر : وطلب من عمرو : أن يجدع أنفه ، ويضرب ظهره ، ويدعه ، وإياها .

فقال عمرو : ما أنا بفاعل ، وما أنت لذلك مستحقاً عندى :

فقال قصير :

« خلِّ عنى إذَنْ ، وخلاكَ ذمٌّ » فذهبت مثلاً

فقال له عمرو : فأنت أبصر .

جدع قصير أنفه ، وأثر آثارا بظهره ، فقالت العرب :

« لمكر مَّا جدَعَ قصيرٌ أنْفهُ » فذهبت مثلاً

. . . . . .

أظهر قصير لدى الزباء ، أن عمرا فعل به ذلك ، فأذن عليها ، فأدخل فرأته على حالته ، وادعى أن عمرا فعل به ذلك ، لأنه غش خاله .

فلما أنس من أمرها ، واستوثق من ثقتها فيه ، قال لها .

إن لى بالعراق أموالا كثيرة ، وطرائف ، وثياباً ، وصطرا فابعثينى إلى العراق لأحمل ما لى ، وأحمل إليك من بزوزها ، وطرائفها ، وثيابها . وطيبها . . . . . وكان أكثر ما يطرفها من التمر « الصرفان » وكان يعجبها .

أذنت الزباء لقصير ، وجهزت معه عبيدا ، فسار حتى دخل على عمرو

وقال له : اجمع لى ثقات أصحابك ، وهيئ الغرائر ، والمسوح ، واحمل كل رجلين على بعير فى غرارتين ، فإذا ، دخلوا المدينة أقمتك على باب نفقها — وخرجت الرجال من الغرائر . . . . مستعدين للقتال من يقاتلهم ..

تقدم قصير ، فأعلم الزباء بما جاء به من المتاع ، والطرائف ، وقال لها :

« آخر البزُّ على القلُوص » . فذهبت مثلاً .

طلب قصير من الزباء أن تخرج ، فتنظر إلى ما جاء به ، وقال لها

« جئتُ بِمَا صَاء ، وصَمت » فذهبت مثلاً .

ولما خرجت الزباء أبصرت الإبل تكاد قوائما تسوخ فى الأرض من ثقل أحمالها . —

فقالت : ياقصير .

مَا لِلْجمَالِ مشيُهَـا وَئِيـــدا أجَنْدَلًا يحملْن ، أمْ حَديدًا ؟

أمْ صَرْكَانا تارزاً شدِيداً ؟

. . . . . .

فقال قصير فى نفسه :

بل الرجال قَبْضا قُعودا

نزلت الإبل المدينة ، ودل قصير عمرا على باب النفق ، وأقبلت الزباء تريد النفق ، وعرفت عمراً بالصور التى صورت لها ، فمصت خاتمها ، وكان فيه السم ، وقالت .

« بيَدِى ، لَا بيدَ عَمْرُو » فذهبت كلمتها مثلاً

وتلقاها عمرو ، مجالها بالسيف ،وقتلها ، وأصاب ماأصاب من المدينة ، وانكفأ راجعاً إلى العراق »

والشاهد من الرجز المسدس :

والشاهد من شواهد :

الكامل للمبرد ٢٧٩ ، والميدانى ١ — ٢٤٣ فى المثل : « خطب يسير فى خطب كبير »

والمغنى ٥٨٢ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٣٠٨ ، والعينى ٢ — ٤٤٨ والتصريح ١ — ١٧١ ، الهمع ١ — ١٥٩ ، والدرر — ١٤١ والأشمونى ٢ — ٤٦ .

اللغة :

وئيدا : ثقيلا ، تصحبه تؤدة ، وبطء .

وجاء فى القاموس المحيط ، مادة « وأد »

« . . . . . والوئيد » والتوآد ، الرزانة ، والتأنى :

. . . . . .

جندل : جندل ، وزان : جعفر : الحجارة .

وفى القاموس المحيط ، مادة « الجندل » .

« الجندل : كجعفر : ما يفله الرجل من الحجار ، وتكسر الدال ، وكعلبط : الموضع الذى تجتمع فيه الحجارة .

صرفاناً — بفتحات — : النحاس ، والرصاص .

وجاء فى القاموس المحيط ، مادة « الصرف » .

« والصَّرَفان — محركة — : الموت ، والنحاس ، والرصاص ، وتمر رزين صلب المَضاغ »

قعودا : جمع قاعد ، مثل شاهد ، وشهود .

والمعنى :

ما بال الجمال ؟ تمشى مشياً ، وئيدا ، فيه ثقل ، ورزانة ، وبطء أتحمل هذه الجمال حجارة ، أم تحمل حديداً ، أم يثقل مشيها حديد ، أو نحاس أو تمر رزين ثقيل .

وقد هيأ قصير الإجابة فى نفسة ، وهى .

أن الجمال تحمل الموت الزؤام ، وتدنى الداهية الدهياء — التى تذهب الملك ، وتدنى من القبر ، وتطمس على منشور الذكر . . . . . .

وليس الأمر كما تظنين ، وإنما الرجال ينتظرون له أمرا ، ويضمرون سرا ويبيتون خطرا ، فهم جاثمون قاعدون ، لأمر منتظرون :

استشهد المبرد بالبيت فى كتابه « الكامل » .

قد استشهد المبرد بالشاهد استشهادا لغويا ، عارضاً ، لمناسبة تفسير كلمة « موءودة ، وما هو من مادتها . . . فى تفسير شعر الفرزدق .

قال المبرد :

« ... وكان ابن عباس يقرأ : « وإذا الْمَوْءُودَةُ سَأَلَتْ ، بِأَىِّ ذَنْبٍ قُتِلتْ (١) »

وقال أهل المعرفة فى قول الله (عزّ وجَل) : « وإذَا الموءُودَةُ سُئِلتْ ، بِأَىِّ ذنب قُتِلَتْ » :

إنما تسأل تبكيتا لمن فعل ذلك .

كما قال الله تعالى : « يَاعِيسىَ بنَ مَرْيَمَ أأَنْت قلتَ للنَّاس اتَّخِذُونِى ، وأُمِّىَ إلهين مِنْ دُونِ اللهِ (٢) » ؟

وقوله : « وُئِدتْ » إنما هو أثقلت بالتراب

يقال للرجل : اتَّئِد ، أى : تثبت ، وتثقل ، كما يقال : توقَّر .

---

(١) الآيتان ٨ ، ٩ من سورة التكوير .

ويقول جار الله الزمخشرى : « وقرىء : « سألت » اى : خاصمت عن نفسها ، وسألت الله ، اوقاتلها ... » وذلك تعزيز لما تقدم ... (٤/٧٠٨ الكشاف) .

(٢) من الآية ١١٦ من سورة المائدة .

وينظر الزمخشرى بما يقدم فيقول : « نحو التبكيت فى قوله تعالى لعيسى : « أانت قلت للناس ... إلى قوله ... سبحانك مايكون لى أن أقول : ما ليس لى بحق . » (٤/٧٠٨ الكشاف) .

قال قصير صاحب جذيمة : (هذا وَهَم من أَبِى الْعَبَّاس ، وإنما هو للزَّبّاء [١]):—

ما لِلْجمَال ظ: مِيُهَـا وئيـدا أَجَنْدَلًا يحملنَ ، أَمْ حَدِيدا ؟
(أَمْ صَرفاناً بارقًا شديدًا [٢]) »

واستشهاد المبرد استشهاد **لغوى فقط** .

استشهاد الميدانى :

استشهد الميدانى بالأبيات **استشهادا لغويا** ، غير مقصود لذاته وإنما جاء الاستشهاد عرضياً ، لشرح ما يتعلق بالمثل :

« خطبٌ يسير فى خطُب كبيرٍ » .

وسياق القصة ، وهى : مورد المثل استتبع ذكر كثير من الأمثال التى اشتملت عليها.

وقد تقدم كل ذلك [٣] .

***

استشهاد ابن هشام :

استشهد ابن هشام بالشاهد فى مغنى اللبيب ، عن كتب الأعاريب فى « الباب الخامس من الكتاب :

« فى ذكر الجهات التى يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها »[٤]

---

(١) البيت للزباء ، كما يقول جمهور أهل اللغة ، والنحو — وقد تقدم ذلك . وهذا : من قبيل تصحيح نسبة الشاهد لمن قاله .
(٢) ٢٩٠/١ الكامل للمبرد .
(٣) مجمع الأمثال الميدانى ٢٤٣/١ — إلى ٢٤٧ .
(٤) ٥٢٧/٢ مغنى اللبيب ...

قال ابن هشام :

« النوع السابع : اشتراط الجملة الفعلية فى بعض المواضع ، والاسمية فى بعض . . . . . »(١)

ومن الثانى الجملة : بعد (إذا) الفجائية ، و« ايتما » على الصحيح فيها.

ومن الوهم فى الأول : أن يقول من لا يذهب إلى قول الأخفش ، والكوفيين فى نحو : « وَإِن امْرَأَةٌ خَافَتْ. »(٢) « وإِنْ أَحَدٌ مِن المشركين اسْتَجَارَكَ »(٣) و « إذ السَّماءُ انْشَقَّتْ »(٤) :

إن المرفوع مبتدأ .

وذلك خطأ :

لأنه خلاف قول من اعتمد عليهم ، **وإنما قاله سهوا .**

وأما إذا قاله الأخفش ، أو الكوفى فلا يعد ذلك الإعراب خطأ ، لأن هذا مذهب ، ذهبوا إليه ، ولم يقولوه سهواً عن قاعدة .

نعم : الصواب خلاف قولهم فى أصل المسألة .

وأجازوا أن يكون المرفوع محمولا على إضمار فعل ، كما يقول الجمهور

وأجاز الكوفيون وجهاً ثالثاً :

وهو : أن يكون فاعلا بالفعل المذكور ، على التقديم ، والتأخير مستدلين على جواز من ذلك بنحو قول الزباء .

مَا لِلْجِمال : مَشْيُهَا وَئِيـــدَا [أَجَنْدَلًا يحملْن ، أَمْ حَدِيدَا؟]

فيمن رفع « مَشْيُهَا » :

---

(١) ٢/٥٨١ مغنى اللبيب ...

(٢) من الآية ١٢٨ من سورة النســـاء .

(٣) من الآية ٦ من سورة التوبة .

(٤) الآية ١ من ســـورة الانشقاق .

وذلك عند الجماعة مبتدأ ، حذف خبره ، وبقى معمول الخبر ، أى : مشيها يكون وئيداً ، أو يوجد وئيداً .

ولا يكون بدل بعض من الضمير المستتر فى الظرف ، كما كان فيمن جره بدل اشتمال من الجمال ، لأنه عائد على « ما » الاستفهامية .

ومتى أبدل اسم من اسم استفهام وجب اقتران البدل بهمزة الاستفهام .

فكذلك حكم ضمير الاستفهام ، ولأنه لاضمير فيه راجع إلى المبدل منه[1] »

وابن هشام — هنا — يذكر ما يلى :

١ — وهم وخطأ من يعرب المرفوع — فى الآيات التى سجلها — مبتدأ ويكون إعرابه خطأ . إلا إذا كان يأخذ برأى : الأخفش ، والكوفيين ويذهب مذهبهم .

ويعلل ذلك الدسوقى فيقول :

« للزوم دخول أدوات الشرط مبتدأ الجملة الاسمية[2] »

٢ — عدم نسبة الخطأ إلى من يقول بما تقدم ، وإذا كان كوفى النزعة والمذهب.

٣ — خالف الصواب البصريين ، ما عدا الأخفش ، وجانب الكوفيين والأخفش .

٤ — نسب ابن هشام للكوفيين رأياً عادواً فيه إلى مذهب البصريين

٥ — ذكر ابن هشام وجها ثالثاً للكوفيين ، وهو : أن يكون الأمر على التقديم ، والتأخير .

وشاهدهم على ذلك قول نحو الزباء . . . . فيمن رفع مشيها .

* * *

---

(١) ٢/٥٨١ ، ٥٨٢ مغنى اللبيب ...

(١) ١/٢/٢١٥ حاشية الدسوقى على مغنى اللبيب ...

توضيح السيوطى :

ـ **وضح السيوطى النقاط الآتية** فى كتابه ـ شرح شواهد المغنى » .

ـ نسب الشاهد للزباء ، وذكر أن العينى : أسنده للخنساء .

ـ ذكر ما قيل فى الأغانى من قول من قال « قيل » إنه مصنوع » .

ـ سجل الأبيات الثلاثة من مشطور الرجز المسدس . وفى الثالث أتى براوية

« أمْ الرِّجَال قُمصاً قُعُودا. » ؟

ـ شرح بعض الكلمات التى تحتاج إلى تفسير .

ـ فسر « قمصا » بضم القاف ، وتشديد الميم ـ على روايته ، فقال « قمصا » من قمص الفرس ، أى : استن ، وهو أن يطرح بديه ويرفعها ويعجر رجليه .

وفى المصباح المنير ، مادة « قمص » .

« وقمص البعير ، وغيره . عند الركوب قمصا من بابى : ضرب ، وقتل وهو : أن يرفع يديه معاً ، ويضعهما معاً ، والقماص بالكسر : اسم منه .

وفسر رواية « جثما » من : جثم : تلبد بالأرض .

ذكر مذهب الكوفيين ، وهو : جواز تقديم الفاعل ، على الفعل :

ذكر تخريج البصريين : على أنه : مبتدأ حذف خبره : وبقى معمول الخبر ، أى : مشيها يكون وئيداً ، ويوجد وئيداً .

سجل مذهب أبى على الفارس . من أن « مشيها » بدل اشتمال من الضمير فى « للجمال » أو مبتدأ « ووئيدا » : حال سدت مسد الخبر .

— ذكر رواية النصب ، على المصدر أى : يمشى مشيها ، وبالجر بدل اشتمال من الجمال(١) .

وقد كان السيوطى موفق العرض ، والتوضيح .

* * *

استشهاد العينى بالشاهد :

ذكر العينى الشاهد ، تبعاً لشارح من شراحه، هو : ابن هشام الأنصادى ورمز له بالرمز « ه » .

وقبل أن نسجل توضيح العينى نورد استشهاد ابن هشام بالشاهد فى كتابه « التوضيح ، ممزوجاً بالتصريح للشيخ خالد الأزهرى »

* * *

استشهد ابن هشام فى التوضيح . . . . . .

يقول الموضح ، والمصرح : .

« . . . . وما ذكر من وجوب تأخير الفاعل عن المسند هو : .

مذهب البصريين : .

« **وعن الكوفى :** جواز تقديم الفاعل » عن المسند « تمسكا بنحو قول الزباء » — بفتح الزاى ، والباء الموحدة المشددتين والمد ملكة الجزيرة . وتعد من ملوك الطوائف .

(مَا لِلْجمالِ : مشيُهَـــا وَئِيـدا) أَجَنْدَلًا يَحْمِلْنَ ، أَمْ حَدِيد ؟

ووجه التمسك : أن « مشيها » روى مرفوعا :

---

(١) ص ٣٠٨ شرح شواهد المغنى .

ولا جائز أن يكون مبتدأ ، إذا لاخبر له فى اللفظ إلا « وتيداً » وهو منصوب على الحال :

فتعين أن يكون فاعلا « بوئيدا » مقدما عليه : فقد تقدم الفاعل على المسند ، وهو المدعى .

« ووئيدا » — بفتح الواو ، وكسر الهمزة ، وبعدها ياء مثناه تحت ، فدال مهملة — : التؤدة :

قاله الجوهرى :

وفى القاموس : « الوئيد : الرزانة » .

والثانى « وهو عند نا » معشر البصريين « **ضرورة** » ، **والضرورة** تبيح تقديم الفاعل على المسند ، كما تقدم .

« **أو مشيها مبتدأ** ، حذف خبره » لسد الحال مسده « أى يظهر وئيدا » كقولهم : حكمك ممطا »

« فحكمك » مبتدأ ، حذف خبره لسدا لحال مسده « أى : حكمك لك مثبتاً » .

قيل : أو مشيها بدل من ضمير الظرف « المنتقل إليه ، بعد حذف الاستقرار ، **وذلك أن** « **ما** » استفهامية ، فى محل رفع على الابتداء ، « للجمال » خبره وهو جار ومجرور ، وفيه ضمير مستتر ، مرفوع على الفاعلية ، عائد على « ما » .

وهذه التخريجات ضعيفة :

أما الضرورة فلا داعى إليها ، لتمكنها من النصب على المصدرية ، أو الجر على البدلية من « الجمال » بدل اشتمال : .

وأما الإبتدائية فتخريج على شاذ — كما مر — فى بابه .

وأما الإبدال من الضمير ، فلأنه : إما بدل بعض ، أو اشتمال ، وكلاهما لابد فيه من ضمير ، يعود على المبدل منه : لفظاً ، أو تقديراً

وعلى تقدير تكلفه ففيه ضعف من وجه آخر .

وأما أن الضمير المستتر فى الظرف ضمير « ما » الاستفهامية ، وإذا أبدل « مشبها » منه وجب أن يقترن بهمزة الاستفهام ، لأن حكم ضمير الاستفهام حكم ظاهر .

فإن قلت : ما فائدة الخلاف بين أهل البلدين ؟

قلت : فائدته تظهر فى التثنية ، والجمع ، فتقول — على رأى الكوفيين الزيدان قام ، والزيدون قام — بالإفراد فيهما .

ولا يجوز ذلك على رأى البصريين ، بل لابد من الضمير المطابق فى « قام » .

وكلام المصرح والموضح فيه جميع ما يمكن أن يقال فى هذا الشأن ، وإيجازه فيما يلى :

البصريون يمنعون تقديم الفاعل على فعله . . . . وليس بإطلاق — كما سيأتى — .

الكوفيون يجيزون ذلك ..

البصريون يخرجون ما خالف مذهبهم ..

فى التخريج المذكور ما يقبل ، ويعقل ، وفيه ما فيه ضعف ، وبعد وستأتى تكملة لذلك — أن شاء الله تعالى — وتفصيل ..

دور العينى فى الشرح ، والإيضاح :

سجل العينى بيت الشاهد كاملا ، غير مشطور .

ذكر القائلة ، وسجل رأيه ، وآراء جمهور أهل اللغة .

ذكر القصة موجزة :

جاد بالشرح اللغوى ، كعادته .

ـ أعرب الشاهد ـ فى اختصار ـ ولم يهمل الوجوه المتعددة .

جاء دور الاستشهاد ، فقال .

« الاستشهاد فيه » :

فى قولها « مشيُهَا وئيدا » حيث استدل به الكوفيون على جواز تقديم الفاعل ـ كما ذكرناه مستقصى (١) ـ .

استشهاد السيوطى فى « همع الهوامع ، شرح جمع الجوامع ».

ذكر السيوطى مسائل تتعلق بأحكام الفاعل ، **فقال فى الثانية منها :**

« الثانية » :

الصحيح ، وعليه البصريون : أنه يجب تأخير الفاعل عن عامله .

وجوز الكوفية تقديمه ، نحو : « زيْدٌ قامَ » مستدلين بنحو قوله

مَا لِلْجِمَالِ : مشيُهَا وئِيـدَا

أى : وئيداً مشيُهَا .

وتأوله البصريون :

على الابتداء ، وإضمار الخبر ، الناصب « وئيداً » أى : ظهر أو ثبت

---

(١) ٢/٤٥١ شـواهد العينى .

وثمرة الخلاف تظهر :في نحو : « الزَّيْدَان ، أو الزيدُون قَامَ[1]».
والسيوطى : لم يذكر جميع الوجوه ، وإنما اكتفى من المسألة بهذا القدر الذى ذكره .

توضيح الشنقيطى :

سجل الشنقيطى البيت ، وأكمله .

ذكر موطن الشاهد ، وهو « جواز تقديم الفاعل عند الكوفيين وتأوله البصريون على الابتداء . وإضمار الخبر الناصب « لو ثبتاً » أى : ظهر أو ثبت .

— نقل جل ما ذكره الشيخ خالد الأزهرى، فى التصريح فى شرح التوضيح ، وقد سبق ذكره .

أشار إلى القصة إشارة عابرة :

لم يضف الشنقيطى جديدا(٢) .

استشهاد الأشمونى:

استشهد الأشمونى بالشاهد فى شرح قول ابن مالك :

وبَعْدَ فعْلٍ فَاعِلٌ : فَإِنْ ظَهَـــــرْ فَهْوَ ، وإلاَّ فضميرٌ اسْتَتَرْ

قال الأشمونى — ما زجا الشرح بالبيت ، كعادته : فقال فى : أحكام الفاعل :

« الثالث » :

وجوب تأخيره عن رافعه : فإن وجد ما ظاهره تقدم الفاعل وجب تقدير الفاعلى ضميرا مستترأ ، وكون المقدم إما مبتدأ ، كما فى نحو :

---

(١) ١/١٥٩ ، ١٦٠ همع الهوامع ...
(٢) ١/١٤١ الدرر اللوامع ...

« زيْدٌ قامَ » وإما فاعلا محذوف الفعل ، كما فى نحو : « وإنْ أحَدٌ مِن المشركين اسْتَجَارَكَ [1] » .

ويجوز الأمران فى نحو : «أبَشَرٌ يَهْدونَنَا[2]» ؟وأأنْتم تَخْلُقُونَه[3]»

والأرجح الفاعلية ، لما سيأتى فى باب الاشتغال :

وإلى هذا الثالث الإشارة بقوله :

(وبعدَ فعلٍ) أى : وشبهه (فَاعلٌ) : « فاعل » مبتدأ ، خبره فى الظرف قبله .

أى يجب أن يكون الفاعل بعد الفعل .

(فإنْ ظَهَرْ فى اللفظ ، نحو : « قَامَ زَيْدٌ ، والزيْدانِ قَاما » فَهوَ) ذاك (وإلَّا) أى : وإن لم يظهر فى اللفظ (فَضَميرٌ) أى ؛ فهو ضمير (اسْتَتَرَ) نحو : (قُمْ ، وزيدٌ قَامَ ، وهِنْدٌ قامتْ — لما مر — : من أن الفعل ، وفاعله كجزأى كلمة ، ولا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها .

وأجاز الكوفيون : تقدم الفاعل ، مع بقاء فاعليته ، تمسكا بقول الزباء

ما للجمـــالِ : مشيهـــا وئِيـــدًا أجَنْدَلاً يَحمِلنَ ، أمْ حَديدًا ؟

وأولها البصريون :

على أن « مشيها » مبتدأ ، محذوف الخبر .

---

(١) من الآية ٦ من سورة التوبة .

(٢) من الآية ٦ من سورة التغابن .

(٣) من الآية ٥٩ من سورة الواقعة .

والتقدير : مشيها يكون أو يوجد وثيداً .

وقيل : ضرورة .

وقد روى مثلثا :

الرفع : على ما ذكرنا

والنصب : على المصدر ، أى : تَمْشِى مَشْيَهَا .

والخفض : بدل اشتمال من الجمال(١) .

والتأثر بالتوضيح ، والتصريح واضح كل الوضوح ، فى استشهاد الأشمونى

***

إعراب الشاهد

ما اسم استفهام ، مبتدأ ، مبنى على السكون ، فى محل رفع بالابتداء

للجمال اللام : حرف جر : مبنى على الكسر ، لامحل له من الإعراب

الجمال : مجرور باللام ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة .والجار والمجرور ، متعلق بمحذوف ، تقديره « كائن » أو مستقر » خبر المبتدأ .

مشيها على رواية الرفع — :

الكوفيون : يقولون

« مشى » فاعل مقدم على رافعه ، مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ..

« مشى » مضاف . « وها » مضاف إليه ، فى محل جر بالإضافة

---

(١) ٢/ ٢٤٥ ، ٤٦ شرح الأشمونى .

وهذا الإعراب كوفى :

وهو ما استشهد بالشاهد من أجله .

* * *

ونعود **بعد الإعراب إلى الدراسة ، والتحليل** ، وعرض الملحوظات **المنقول** — بعون الله تعالى ، ومشيئه .—

لما كانت القضية النحوية **فى باب « الفاعل »** فإنه يجدر بنا أن نعرفه تعريفاً يكشف عن ما هيته :

تعرف الفاعل :

« **الفاعل** : اسم ، أو ما فى تأويله ، أسند إليه فعل ، أو ما فى تأويله ، مقدم أصلى المحل ، والصيغة(١) ».

فالاسم ، نحو : « تَبَارَكَ الله » .

والمؤول ، نحو : « أَوَلَم يكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا(٢) » أى : إنزالُنا .

والفعل ، نحو : « تبارَكَ الله » ، و « نعْمَ الفَتَى ... » .

والمؤول بالفعل ، نحو : « مخْتَلِفٌ أَلْوَانُه(٣) » ، ونحو :« أَتَى زَيْدٌ منيراً وجهه »

ومقدم : رافع لتوهم دخول نحو : « زَيْدٌ قَامَ » .

وأصلى المحل : مخرج لنحو : « قائمٌ زيدٌ » فإن المسند ، وهو « قَائِمٌ » أصله التأخير ؛ لأنه خبر .

---

(١) ١/٢٦٧ التوضيح ...

(٢) من الآية ٥١ من سورة العنكبوت .

(٣) من الآ ٦٩ من سورة النحل .

وذكر الصيغة : مخرج لنحو : « ضُرِبَ زَيْدٌ » — بضم أول الفعل ، وكسر ثانيه — فإن الصيغة مفرغة عن صيغة « ضَرَبَ » بفتح الضاد ، والراء

٢ — القضية النحوية التى جاء الاستشهاد عليها :

هذه القضية هى :

تقديم الفعل ، وتأخير الفاعل ، أى : وقوع المسند إليه بعد المسند .

وإذا كان الأمر كذلك : فما الحكم النحوى فيما وجد وورد ما ظاهره أنه فاعل ، تقدم ؟

والجواب عن هذا :

يجب تقدير الفاعل ضميراً مستتراً ، وكون المقدم إما مبتدأ فى نحو : « زَيْدٌ قَامَ[1] » وإمَّا فاعلاً ، محذوف الفعل ، فى نحو :« وإنْ أَحَدٌ مِنَ المشركينَ اسْتَجَارَكَ[2] » .

وذلك : لاختصاص أداة الشرط بالجمل الفعلية .

ويجوز الأمران : فى نحو قوله تعالى : « أَبشرٌ يهدوننا[3] » ؟

---

(١) يجب فى مثل هذه المسألة : أن يكون المقدم ، وهو « زيد » مبتدأ ، وجملة « قام » من الفعل ، والفاعل المستتر فى محل رفع خبر المبتدأ .
والكلام — هنا — جملة واحدة اسمية .

(٢) من الآية ٦ من سورة التوبة .
وهنا يجب أن يكون المقدم فاعلا ، ليس غير : « فأحد » فاعل بفعل محذوف ، يفسره الفعل المذكور « استجارك » والتقدير : وإن استجارك أحد استجارك ، والكلام جملتان : فعليتان ، والثانية منهما مفسرة .

(٣) من الآية ٦ من سورة التغابن : والوجهان الجائزان : أن يكون « بشر » فاعلا بفعل محذوف ، والتقدير : أيهدوننا بشر يهدوننا ؟ ويجوز أن يكون مبتدأ خبره « يهدوننا » : وذلك ، لأن همزة الاستفهام تدخل على الاسم ، والفعل . لكن الأرجح الحمل على الفاعلية .

والأرجح الفاعلية :

هذا هو مذهب البصريين .

وسنذكر علة ذلك — إن شاء الله تعالى :

أما مذهب الكوفيين : فإنهم يرون جواز تقديم الفاعل ، متمسكين بنحو قول الزباء .

ما لِلْجَمَـال : مَشْيِهَـا وَئِيدًا ... ...

والكوفيون يقولون :

إن « مشيها » ورد مرفوعاً ، ولارافع له إلا كلمة « وئيدا »

« وئيدا » اسم فاعل . ، مثل القوى ، والسمين ، والمريض

ولاجائز أن يكون مبتدأ إذ لاخبر له فى اللفظ إلا « وئيداً » وهو منصوب على الحال ..

فتعين أن يكون « مشيها » فاعلا : « بو ئيداً » مقدماً عليه : فقد تقدم المسند إليه على المسند

ومن ذلك : جاءت قاعدتهم ، وهى : **جواز تقديم الفاعل على رافعه .**

أما البصريون :

فإنهم لايرون ، **ولا يجيزون أن يتقدم الفاعل على عامله لوجهين :**

أحدهما : أن الفاعل مع فعله مثل كلمة ذات جزأين : صدرها : هو الفعل ، وعجزها هو الفاعل .

وكما لايجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها ، لايجوز تقديم ما هو بمنزلة العجز على ما هو بمنزلة الصدر .

وثانيهما : أن تقديم الفاعل يوقع فى اللبس بينه ، وبين المبتدأ .

فإذا قلت : « زيد قام » وكان تقديم الفاعل جائزاً — لم يدر السامع أأردت الابتداء « بزيد » والإخبار عنه بجملة « قام » من الفعل والفاعل المستتر ، أم أردت إسناد « قام » وحده إليه .

ولا شك أن بين الحالين فرقا :

فإن جملة الفعل ، وفاعله ، تدل على حدوث الشىء ، بعد أن لم يكن **وجملة المبتدأ** ، وخبره تدل على ثبوت الشىء ، وتأكيد إسناده إلى من قام به ، أو وقع منه ..

وقد يقول قائل : إن الجرى وراء غرض المتكلم أمريهم البلاغى **أما النحوى** فإنه يريد إفادة المخاطب أصل معنى الكلام، الذى هو ثبوت المسند للمسند إليه ،أو نفيه عنه على أى وجه من الوجوه كان هذا الثبوت، أو النفى .

ونقول لذلك القائل :

إن البلاغة لطائف ، تأتى فوق الصحة النحوية ، والنحوى لا ينأى بنفسه عن هذه اللطائف ، والدقائق :

وإنما يكون همه أولا : ثبوت الصحة النحوية ، التى تكون من صحة الإسناد ووضع كل شئ فى موضعه الصحيح ، ثم يأتى بعد ذلك دور اللطائف ، والبحث عن الأغراض ، التى من أجلها جاء الأسلوب على نمط معين ، وأهداف المتكلمين ، ومنافذهم فى القول الذى ينفذ فيما لا تنفذ فيه الإبر — كما يقال — :

ونزيد الأمر إيضاحاً ، فنقول :

إذا قال قائل : « نجح محمد » : **فالجملة فعلية :** الفعل المسند « نجح » والفاعل ، الذى هو المسند إليه « محمد » .

والمقصود بالجملة الفعلية : هو إثبات النجاح لمحمد ، والإخبار به : على وجه « ما » من الوجوه :

أما إذا قال هذا القائل : « محمد نجح » : فالجملة اسمية ، لأنها : بدئت باسم ، وهو : « محمد » .

« محمد » مبتدأ ، عمل فيه عامل معنوى الرفع ، وهو « الابتداء ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

وهو فى الجملة الاسمية « المسند إليه » .

أما كلمة « نجح » فهى فعل ما ض ، مبنى على الفتح ، لا محل له من الإعراب ولابد لكل فعل من فاعل :

فإن وجد الفاعل ظاهراً فهو ذاك ، وإلا قدر : .

وعلى ذلك : ففاعل « نجح » ضمير مستتر جوازاً ، تقديره « هو » يعود على « محمد» .

والجملةمن الفعل ، والفاعل: فى محل رفع خبر «محمد الواقع مبتدأ .

ومن ذلك نقول :

إن الإسناد قد تم « لمحمد » المسند إليه — مرتين : .

الأولى : وقوعه مبتدأ ، أى : مسندا إليه ، فى أول الجملة .

وقد أسندت إليه جملة « نجح » : من الفعل ، والفاعل المستتر .

والثانية : أنه اسند إلى ضمير الفعل « نجح » .

أى : أن الإسناد : فى أول الجملة ، وفى فاعل فعل الجملة الخبرية .

وهذا ما يهدف إليه البليغ ، وهو هدف أصيل من أهداف اللغة العربية ، وأساليبها ، و هى لغة ذات خصائص ، ومميزات .

والجملة : أفادت الثبوت :

والنحوى : لايصد نفسه عن ذلك ، وإنما الأهم عنده الإسناد على وجه « ما » : ثبوتاً ، أو نفياً ، ثم يأتى دور الأهداف ، والنكات البلاغية ..

بخلاف : « نجح محمد » : فقد أسندنا النجاح « لمحمد » مرة واحدة ، وأخبرنا به .

وعلى ذلك نقول :

إذا تقدم المسند إليه على المسند ، أعرب مبتدأ ، وهو — مع الصحة النحوية — يحقق أمراً بلاغياً — كما ذكرنا .

ولا يعرب فاعلا ، حتى لا يقع السامع فى لبس ، وحتى يتحقق القصد البلاغى فى التأكيد ، والإثبات ، وحتى يطابق الكلام مقتضى الحال .

٣ — موقف مدرسة البصرة من المدرسة الكوفية فى هذه القضية :

موقف البصريين ، كعادتهم فيما خالف مذهبهم أن يخرجوا الشواهد ...

ويعبر عن ذلك ابن هشام فيقول :

« وهو عندنا ضرورة أو « مشيها » مبتدأ ، حذف خبره ، أى : يظهر وئيداً ، ...»(١)

وينظر لذلك بقول العرب : « حكمك مسمطاً(٢) » .

قيل : أو « مشيها » بدل من ضمير الظرف(٣) » .

---

(١) ١/٢٧١ التوضيح .

(٢) ١/٢٧١ التوضيح .

ويعنى بذلك : أن « حكمك » مبتدأ ، ومضاف إليه ، وأن الخبر محذوف، لسد الحال ، وهو : « مسمطا » مسده ، وهذا نظير « مشيها وئيدا » : مبتدأ ، ومضاف إليه ، وحال سدت مسد الخبر .

(٣) ١/٢٧١ التوضيح .

والقصد : أن البصريين يحملون مثل ما تقدم على :

(أ) **الضرورة :** فبعض البصريين لا يمنعون مطلقاً ، وإنما يمنعون فى السعة ، وقد نقل الصبان عن الدمامينى(١) : « ... ما يفيد أن من المانعين للتقدم من يخص منعه بالاختيار ...»(٢) .

(ب) جعل « مشيها » مبتدأ حذف خبره لسد الحال مسده .

والتقدير : يظهر وثيداً ، أو يوجد وثيداً ...

(جـ) جعل « مشيها » بدلا من ضمير الظرف :

والتقدير : « ما للجمال » « فما » اسم استفهام ، مبتدأ ، وللجمال : جار ، ومجرور ، خبر ، وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ، عائد على « ما » أى : استقر هو ، أو مستقر هو .

موقف الشيخ خالد الأزهرى، فى التصريح من هذه التخريجات :

يصفها الشيخ خالد الأزهرى : بأنها ضعيفة ، حيث يقول :

« وهذه التخريجات ضعيفة(٣) » .

---

(١) الدمامينى :

« محمد بن أبى بكر بن عمر بن أبى بكر بن سليمان بن جعفر ، القرشى المخزومى ، الإسكندرانى بدر الدين ، المعروف بابن الدمامينى ، المالكى ، النحوى ، الأديب ؛ ولد بالإسكندرية سنة ٧٦٣ هـ وتفقه ، وعانى الآداب ، فبرع فى النحو ، والنظم ، والنثر ، والخط ... واشتهر ذكره ، وتصدر بالجامع الأزهر لإقراء النحو ... وركب البحر إلى الهند ؛ فعظمه أهل الهند، وأقبلوا عليه ، وحصل له دنيا عريضة ، فبغته الأجل فى « كلبرجا » الهندية سنة ٨٣٧ هـ . صنف تحفة القريب فى حاشية مغنى اللبيب ، شرح التسهيل ... وغير ذلك (البغية ٦٦ ، ٦٧) .

(٢) ٤٦/٢ حاشية الصبان على الأشمونى .

(٣) ٢٧١/١ التصريح بمضمون التوضيح .

ثم يذكر أسباب الضعف ، وقد تقدم ذلك .

ولتحقيق هذه المسألة نقول :

ذكر إمام أهل الصناعة : سيبويه فى الكتاب (« ... باب ما يحتمل الشعر »

ومنه :

« ... فمن ذلك قول عمر بن أبى ربيعة » :

صَدَدْتِ فأطولتِ الصدودَ ، وقلَّما وصَالٌ عَلَى طولِ الصُّدودِ يَدُومُ

وإنما الكلام : « قل ما يدوم وصال(١) » .

ويقول الأعلم فى الاستشهاد بالبيت :

« وأنشد فى الباب للمرار الفقعسى : (مخالفاً نسبة سيبويه للقائل) :

صَدَدْتِ ، فأطْوَلْتِ الصُّدُودَ ، وقلَّما وصَالٌ عَلَى طُول الصُّدُودِ يَدُومُ

أرادَ : قلَّما يدُومُ وِصالٌ .

فقدم ، وأخر مضطراً ، لإقامة الوزن .

« والوصال » — على هذا التقدير — : **فاعل مقدم** .

والفاعل لا يتقدم فى الكلام ، إلا أن يبتدأ به ، وهو من وضع الشىء فى غير موضعه .

ونظيره قول الزباء :

ما لِلْجِمَالِ ؟ مَشْيُهَا وئِيدًا ... ...

---

(١) ١٢/١ كتاب سيبويه .

أى : وئيداً مشيها ، **فقدمت ، وأخرت ضرورة . . .**(١)

ومن ذلك نأخذ : أن إمام البصريين يقول بالضرورة فى تقدم الفاعل على فعله .

وهذا يعزز ما قلناه : من أن البصريين لا يمنعون ذلك بإطلاق .

والأعلم الشنتمرى :

يخرج بيت الفقعسى تخريجاً آخر فيقول :

« **وفيه تقدير آخر :** وهو : أن يرتفع بفعل مضمر ، يدل عليه الظاهر فكأنه قال :

« وقلَّما يدُومُ وِصالٌ يَدُومُ » .

وهذا أسهل فى الضرورة ، **والأول أصح معنى** ، وإن كان أبعد فى اللفظ ، لأن « قلما » موضوعة للفعل خاصة بمنزلة « ربما » فلا يليها الاسم . البتة ... (٢) » .

فتقديم الفاعل أصح فى المعنى البيت .

وبذلك يكون : « . . قد تحقق تقديم الفاعل على رافعه فى الجملة.(٣)» كما يقول الصبان .

٤ — روايات الشاهد :

روى الشاهد **بثلاثة أوجه : الرفع ، والنصب ، والجر** ، وذلك لقولها « مَشْيُهَا » :

---

(١) ١٢/١ حاشية كتاب سيبويه ، شرح شواهد سيبويه للأعلم .
(٢) ١٢/١ ، ١٣ حاشية كتاب سيبويه ، شرح شواهد سيبوية للأعلم.
(٣) ٤٦/٢ حاشية الصبان على شرح الأشمونى .

(ا) رواية الرفع :

وعليها الاستشهاد بالبيت ، وهى الرواية التى تمسك بها الكوفيون :

والتقدير عندهم : أى شىء ثابت للجمال حالة كونها وئيداً مشيها . ؟

وعندهم : أن الفاعل يجوز أن يجىء قبل العامل فيه ، كما يجىء بعده .

وخرج البصريون هذه الرواية ، ولهم توجيهان :

أحدهما : أن يكون « مشيها » مبتدأ ، و « وئيداً » حال من فاعل فعل محذوف.

والتقدير : مشيُها يَظْهَرُ وئِيداً ،وجمله الفعل المحذوف ، مع فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

والثانى : أن يكون « مشيها » بدلا من الضمير المستكن فى الجار ، والمجرور الواقع خبراً ، وهو « للجمال » فإنك قد علمت أن متعلق هذا الجار ، والمجرور كان ضميراً ، مرفوعاً بالفاعلية ، وأنه لما حذف المتعلق ، انتقل الضمير إلى الجار ، والمجرور .

وفى كل من التوجيهين كلام ...

(ب) **رواية النصب** : ولا شاهد فى البيت عليها .

والإعراب عليها ، على أن « مشيها » مفعول مطلق لفعل محذوف ، **تقديره** : تمشى مشيها » .

و « وئيداً » حال من المصدر.

وجملة الفعل المحذوف ، وفاعله فى محل نصب حال من « للجمال ».

(جـ) **رواية الجر** : ولا شاهد فى البيت عليها .

والإعراب على رواية الجر ، على أن « مشيها » : بدل من الجمال ، الجمال ، بدل اشتمال ، وضمير الجمال مضاف إليه.

و « وئيداً » حال من المشى (١) .

٥ ــ اطراد حذف الفاعل :

ومما له علاقة وثيقة بما تقدم **حذف الفاعل** ، ونقول : **إنه يطرد حذف الفاعل فى المواضع الآتية** : ومعنى الحذف : عدم الذكر فى الكلام .

الأول : فى الفعل المبنى للمجهول ، نحو قوله تعالى : « وقِيلَ يا أَرْضُ ابْلَعِى ماءك (٢) » .

الثانى : فى الاستثناء المفرغ نحو قولنا : « ما حَضَر إلاَّ هِنْد » .

الثالث : فى « أفعل » الذى على صورة الأمر فى التعجب ، إذا كان معطوفاً على مثله ، نحو قوله تعالى : « أسمع بهم ، وأبصر(٣) » : فقد حذف فاعل « أبصر » لدلالة فاعل « أسمع » عليه .

والذى سهل ذلك : كون فاعل « أفعل » هذا على صورة الفضلة ، لأنه مجرور بالباء الزائدة دائماً .

فلما جاء هذا الفاعل على صورة الفضلة أخذ بعض حكمها ، وهو جواز الحذف .

الرابع : فاعل المصدر ، نحو قوله تعالى : « أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما (٤)»

فإن فاعل » إطعام « محذوف ، **والتقدير** : أو إطعامك فى يوم ...

---

(١) راجع ما كتبه الشيخ خالد الأزهرى تضمينا للتخريج ١/٢٧١ التصريح ، بمضمون التوضيح .

(٢) من الآية ٤٤ من سورة هود .

(٣) من الآية ٣٨ من سورة مريم .

(٤) الآية ١٤ ، ومن الآية ١٥ من سورة البلد .

وقد ذكر مفعول هذا المصدر فى الأسلوب ، وهو قوله تعالى : «يتيما»

الخامس : فاعل الأفعال المكفوفة « بما » وهى أفعال ثلاثة :

قلّ وكثرُ وطالُ : تقول : « قلّما فاز بالخير كسول »

و « كَثُرَما وجهتك إلى الخير » و « طَالَمَا سعيتُ فى إصلاح أمرك ».

فإن جعلت « ما » **مصدرية** لم يكن الكلام من هذا القبيل .

وكانت « ما » وما دخلت عليه فى تأويل مصدر « فاعل » .

والتقدير : قل فوز كسول بالخير ، وكثر توجيهى إياك للخير ، وطال سعيي فى إصلاح أمرك .

السادس: أن يكون الفاعل قد عرضت له علة تصريفية ، اقتضت حذفه .

ذلك مثل : التقاء الساكنين ، الذى اقتضى حذف واو الجماعة فى نحو قولك : « يا قَوْمِ اضْرِبُن » .

وحذف ياء المؤنثة المخاطبة فى نحو قولك : « يا هِنْدُ اضْربن » .

وليس يقال : إن المحذوف لعلة كالثابت .

لإمكان أن يقال : إننا نريد إحصاء مواضع حذف الفاعل مطلقا .

٦ — زيادة الباء فى الفاعل :

ومما نجعله مسك الختام فى هذا : زيادة الباء فى الفاعل زيادة نحوية للتأكيد .

وقد أورد ذلك ابن هشام فى مغنى اللبيب ...وذكر ذلك — فى إيجاز فنقول :

تزاد الباء فى الفاعل واجبة ، وغالبة ، وضروره .

فالواجبة : فى نحو : « أَحْسِن بمحمّد » .

فقد قال الجمهور : إن الأصل: « أَحْسَنَ محمدٌ » ،بمعنى : صار ذا حسن ، ثم غيرت صيغة الخبر إلى الطلب ، وزيدت الباء إصلاحا للفظ .

وأما إذا قيل : بأنه أمر لفظا ، ومعنى ، وإن فيه ضمير المخاطب مستترا ، فالباء معدية مثلها فى « امْرُرْ بزيدٍ » .

والغالبة : فى فاعل « كفى » نحو : « كَفَى باللهِ شَهِيداً[1] »

والزجاج يقول : دخلت الفاء لتضمن « كفى » معنى « اكتف »

ويقول فى ذلك ابن هشام :

« وهو من الحسن بمكان(٢) »

والضرورة كقوله :

ألمْ يَأْتِيكَ ، والأَنْبَاءُ تنْمى بما لا قتْ لبُونُ بَنِى زيادِ[3]

أى : تنمى باللذى لاقت . . . .

« والله أعلى ، وأعلم »

---

(١) من الآية ٤٣ من سورة الرعد .

(٢) ١٠٦/١ مغنى اللبيب ...

(٣) راجع المغنى ١٠٦/١ إلى ١٠٨ .

- ١١ -

قال عبد الله بن قيس الرقيات ، يرثى مصعب بن الزبير بن العوام (رضى الله عنهما) .

تـوكّى قِتَـالَ الْمَارِقِينَ بِنفسِـــــهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ : مُبْعَدٌ ، وحَمِيمُ

عبد الله بن قيس الرقيات :

هو عبد الله بن قيس الرقيات القرشى ، من شعراء الغزل ، والسياسة .

نشأ فى قريش ، حريصا على سيادتهم ، ناقما على بنى أمية اعتزازهم باليمن منتصرا لابن الزبير .

ولما قتل ابن الزبير ، واستقر الحكم للأمويين اطمأن إليهم ، وقد كان فى أول أمره مطاردا من خلفائهم ، ينتقل مختفيا بين الكوفة ، والمدينة ، حتى نال الأمان .

ولزم عبد العزيز بن مروان ، وإلى مصر إلى أن مات سنة ٧٥ هـ .

وشبب عبد الله بن قيس الرقيات بثلاث نسوة ، يسمين جميعا رقية ، وهن : رقية بنت عبد الله بن أبى قيس ، وابنة عم لها رقية يقال لها رقية ، وأخرى أموية يقال لها رقية أيضاً .

ويمتاز شعر ابن قيس الرقيات بالسهولة ، ورقة المعانى ، ولا سيما فى الغزل ، والرثاء ،

ولعل سر ذلك : يعود إلى مزاجه الصافى ، وإلى الموضوعات التى يعالجها . . . .

ومصعب بن الزبير بن العوام (رضى الله عنهما) :

قد سار بجنوده من الكوفة ، وكان عبد الملك بن مروان قد سار بجنوده من الشام فالتقيا بدير الجاثليق ، فكانت الدائرة على مصعب (رضى الله عنه) .

و « **الجاثليق** » : موضع على شاطىء نهر يقال له : « دجيل » من أرض مسكن من بلاد العراق .

وكان ذلك فى سنة ٧١ هـ .

ولما قتل مصعب رثاه عبد الله بن قيس الرقيات بقصيدة : أولها :

لقد أورثَ المصرين[1] حزنًا ، وذلّةً ... قتيلٌ يدير الجاثليق مقيمُ
فما قَابلْت فى الله بِكْر بن وائلٍ ... ولا صبرَتْ عند اللقاء تميمْ
ولكنه رام القيام ، ولم يكنْ ... لَهَا مُضَرى يومَ ذاك كريمْ »

ومن شعر عبدالله بن قيس الرقيات فى مولاة الزبيريين ، ومعادة الأمويين قوله :

كيف نومِى عم الفِراشِ ، ولمّا ... تَشْمَلِ الشامَ غارةٌ شَعْوَاءُ ؟
تُذْهلُ الشيخَ عن بنيهِ ، وتُبْدِى ... عَنْ بُرَاضا العقيلةُ الْعذْراءُ

وبيت الشاهد من القصيدة .

وبحره : الطويل .

والبيت من شواهد : مغنى اللبيب ... ٣٦٧ ، ٣٧١ ، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ٢٦٦ ، وشذورالذهب ١٧٧ ، والعينى ٢ / ٤٦١ ، والتصريح ١ / ٢٧٧ ، وهمع الهوامع ١ / ١٦٠ ، والدرر اللوامع ١ / ١٤١ ، والمكودى والأشمونى ٤٧/٢ وديوان الشاعر ١٩٦ .

---

(١) المصران : الكوفة ، والبصرة .
(٢) ٤٦٢/٢ شواهد العينى .

اللغة :

المارقين : يريد الخارجين عن الدين .

وجاء فى القاموس المحيط ، مادة : (المرق) :

« ....ومرق السهم من الرمية مروقا : خرج من الجانب الآخر ، والخوارج مارقة ، لخروجهم من الدين ....»

وقد قال فيهم الرسول الأمين : « يمرقون من الدين ، كما يمرق السهم من الرمية .

أسلماه : خذلاه .

وفى القاموس المحيط ، مادة : السلم

« وأسلم : انقاد ، وصار مسلما ، كتسلم ، والعدو خذله ... »

مبعد : أراد به الرجل الأجنى عنه .

حميم : الصاحب الذى يهتم بصاحبه .

وفى مختار الصحاح ، مادة : (ح م م) :

« . . . وحميمك : قريبك الذى تهتم لأمره . . . » .

والمعنى :

تولى مصعب قتال الخارجين عن الدين ، المارقين منه بنفسه ، وكان جيشا بنفسه ، وقد خذله أقاربه ، والأباعد عنه. . . .

الاستشهاد بالبيت

استشهاد ابن هشام بالبيت :

أولا : فى مغنى اللبيب : ، عن كتب الأعاريب .

استشهد ابن هشام بالبيت مرتين :

الأولى : فى « حرف الواو »(١)، وفى خروج الواو عن إفادة مطلق الجمع (٢).

وذلك على أوجه : الثانى عشر منها ، قال فيه ابن هشام :

« **الثانى عشر** : واو علامة المذكرين فى لغة » طىء ، أو أزد شنوءة ، أو بالحارث »(٣)

ومنه الحديث :« يَتَعَاقَبُونَ فيكُمْ مَلَائِكَةٌ باللَّيلِ ،ومَلَائِكَةٌ بالنَّهارِ(٤)»

وقوله :

تَلُومُونَنِى فِى اشْتِرَاءِ النَّخِيلِ أَهْلِى ، فكُلُّهمْ ألُومُ

وهى عند سيبويه حرف دال على الجماعة ، كما أن التاء فى « قالت » : حرف دال على التأنيث .

وقيل : هى اسم مرفوع على الفاعلية .

---

(١) ٣٥٤/٢ مغنى اللبيب ..

(٢) ٣٥٧/٢ مغنى اللبيب ..

(٣) اصحاب هـذه اللهجة .

(٤) ابو سعيد السيرافى :

« الحسن بن عبد الله بن المرزبان ، القاضى : أبو سعيد ، السيرافى، النحـوى .

كان أبوه مجوسيا اسمه « بهزاد » فسماه أبو سعيد : عبد الله ، وكان أبو سعيد يدرس ببغداد علوم القرآن ، والنحو ، واللغة ، والفقه، والفرائض ... قرأ القرآن على أبى بكر بن مجاهد . واللغة على ابن دريد، والنحو عن ابن السراج ، ومبرمان .. وولى القضاء ببغداد ... وهو شيخ الشيوخ وإمام الائمة .. افتى فى جامع الرصافة خمسين سنة على مذهب ابى حنيفة ، فما وجد له خطأ ، وكان دينا ، ورعا ، تقيا ... صنف كثيراً ، وشرح كتاب سيبويه ... شواهد سيبويه ... مات سنة ٣٦٨ هـ (البغية ٥٠٧/١ إلى ٥٠٩) .

ثم قيل : إن ما بعدها بدل منها ، وقيل : مبتدأ ، والجملة خبر مقدم .

وكذا الخلاف فى « قَامَا أَخَوَاكَ » . و « قد نِسْوَتُكَ » .

وقد تستعمل لغير العقلاء ، إذا نزلوا منزلتهم .

قال أبو سعيد... : نحو : « أَكَلُونى الْبَرَاغِيث » . ...

... وقد حمل بعضهم على هذه اللغة :« ثُمَّ عَمُوا ، وصمُّوا كثيرٌ منْهُم»(١).

« وأسرُّوا النَّجْوَى الذينَ ظَلَمُوا(٢) » .

وحملهما على غير هذه اللغة أولى لضعفها :

وقد جُوِّز فى « الذِينَ ظلمُوا » أن يكون بدلا من الواو فى « وأسروا» أو مبتدأ خبره ، إما : « وأسروا » ، أو قول محذوف عامل فى جملة الاستفهام أى ، يقولون : هل هذا ؟ وأن يكون خبرا لمحذوف ، أى : هم الذين ، أو فاعلا « بأسروا » الواو — كما قدمنا ، أو « بيقول » محذوفا ، أو بدلا من واو « استمعوه » وأن يكون منصوبا على البدل من مفعول « يأتيهم » أو على إضمار وأذم » أو « أعنى » وأن يكون مجرورا على البدل من « النَّاسِ » فى « اقْتَرَبَ للنَّاسِ حِسَابُهُمْ » أو من « الهاء »والميم ، فى « لَا هِيَةً قُلُوبُهُمْ » .

فهذه أحد عشر وجها .

وأما الآية الأولى : فإذا قدرت الواوان فيها علامتين ، فالعلامتان قد تنازعا على الظاهر .

---

(١) من الآية ٧١ من سورة المائدة .

(٢) من الآية ٣ من سورة الأنبياء .

فيجب — حينئذ — أن تقدر فى أحدهما ضميرا مستترا ، راجعا إليه .

وهذا من غرائب اللغة : أعنى وجوب استتار الضمير فى فعل الغائبين

ويجوز كون «كثير» مبتدأ ، وما قبله خبرا ، وكونه بدلا من الواو الأولى:

مِثل : اللَّهُمَّ صَلِّ عليهِ : الرءُوفِ ، الرَّحيمِ » .

فالواو الثانية — حينئذ — عائدة على متقدم رتبة .

ولا يجوز العكس ، لأن الأولى — حينئذ — لا مفسر لها . »

وجوز الزمخشرى فى : « لَا يملكُون الشَّفاعةَ إلاَّ من اتخذَ عندَ الرَّحمن عهْداً [1] » كون « منْ » فاعلا ، والواو علامة .

« ... وإذا قيل : جاءوا : زيدٌ ، وعمرٌو ، وبكرٌ » لم يجز عند ابن هشام[2] : أن يكون من هذه اللغة

وكذا تقول : جاءا : زيدٌ ، وعمرٌو » .

وقول غيره أولى — لما بينا : من أن المراد بيان المعنى » .

---

(١) الآية ٨٧ من سورة مريم .

(٢) **ابن هشام الخضراوى** .

« محمد بن يحيى بن هشام الخضراوى ، العلامة : أبو عبد الله ، الانصارى ، الخزرجى ، الاندلسى .

من اهل الجزيرة الخضراء ، ويعرف بابن البردعي ، كان راسبا فى العربية ، عاكفا على التعليم ، أخذها عن ابن خروف ، ومصعب ، والرئدى ، والقراءات عن أبيه ، واخذ عنه الشلوبين ... صنف فصل المقال فى ابنية الافعال ... الإنصاح بفوائد الإيضاح ... النقض على الممتع لابن عصفور ولد سنة ٥٧٥ هـ ومات بتونس سنة ٦٤٦ هـ . (ا البغية ١/٢٦٧ ، ٢٦٨) ..

وقد رد عليه بقوله

تَوَلَّى قتالَ المارِقينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ : مُبْعَدٌ ،وحمِيمُ

وليس بشيء ، لأنه إنما يمنع التخريج ، لا التركيب(١) . »

***

وقد ذكر ابن هشام — فى هذا الاستشهاد — ما يلى :

— جعل من الأمور التى تأتى الواو لها : أن تكون علامة فى الفعل ، تدل على أن الفاعل جمع مذكر سالما .

— بين أن نون النسوة كذلك ، وقد مثل لها بقوله : « قمن نسوتك »

— ذكر أصحاب هذه اللهجة من قبائل العرب ، وإن نعتها بأنها ضعيفة ، ولعل الضعف بالمقارنة ، والموازنة بلغة الأكثرين .

— سجل شواهد قرآنية ، وشعرية ، وسجل حديثا شريفا ، ورد فى صحيح البخارى .

— خرج الآيتين تخريجا نحويا — فى إفاضة —

— سجل اعتراف الزمخشرى باللهجة ، والاستشهاد عليها بآية شريفة ، هى : « لا يملكون الشفاعة إلا من . . . . »

— فقد رأى ابن هشام الخضرى فى عدم جواز : «جاءوا : زيدٌ ، وعمرٌو ، بكرٌ . . »

— بين أن ذلك جائز مع الألف فى : « جاءا : زيدٌ ، وعمرو »

— أتى بالشاهد للاستشهاد به على هذه المسألة الأخيرة . . . ، ثم على الموضوع كله . . »

---

(١) ٢/٣٦٥ إلى ٣٦٧ مغنى اللبيب ...

الثانية :

فى حرف « الألف » : وقال فى الوجه الرابع :

« الرابع » : أن تكون علامة الاثنين ، كقوله :

أُلفِيتا : عَيْنَاكَ عِنْدَ الْقَفَا أَوْلَى فأَوْلَى لكَ واقِيهْ

وقوله :

تَوَلَّ قِتَال المارِقينَ بنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَماهُ : مُبْعَدٌ ، وحمِيمُ

وعليه قول المتنبى :

ورُمَّى ، وما رمتًا يَدَاهُ ، فصَابنِى سَهْمٌ يُعَذبُ ، والهُمام تريحُ[1]

* * *

والاستشهاد فى هذا الموضع تتميم ، وتكميل لما سبق .

* * *

ثانيا : فى شذور الذهب فى معرفة كلام العرب ، وشرحه .

ذكر ابن هشام فى شرح الشذور أحكاما تخص « الفاعل ، ونائب الفاعل[2] » فقال :

وأقول :

ذكرت — هنا — خمسة أحكام ، يشترك فيها الفاعل ، والنائب عنه[3]»

ثم قال — بعد ذلك — :

---

(١) ٢/٢٧١ مغنى اللبيب ، وبيت المتنبى لا يعد من الاستشهاد به ، وإنما من الاستئناس به .

(٢،٣) ص ٢١٣ شذور الذهب .

الحكم الخامس :

أن عاملهما لا تلحقه علامة تثنيه ، ولا جمع — **فى الأمر الغالب** — بل تقول : « قام أخواك ، وقام أخوتك ، وقام نسوتك » كما تقول :

« قام أخوك . . . »

ومن العرب : من يلحق علامات دالة على ذلك ، كما يلحق الجميع علامة دالة على التأنيث ، كقوله :

تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه : مبعد ، وحميم

وقوله (صلى الله عليه وسلم (: « يتَعاقَبُون فيكُمْ ملائكةٌ باللَّيْلِ ، وملائكة بالنَّهارِ[1] .»

وقول بعض العرب : « أكلُونى البرَاغِيث . »

وقول الشاعر :

نتَجَ الرَّبيعُ مَحَاسِنًا ألقحْنَها غز السَّحَائِبْ

وقول الآخر :

رَأَيْنَ الغوانِي الشَّيْبَ لاَح بقارِضِى فَأعْرَضْنَ عنِّى بالخدُودِالنَّواضِرِ

وقد حمل على هذه اللغة آيات من التنزيل ، منها : قوله سبحانه :

« وَأسَرُّوا النجوَى الذينَ ظَلَمُوا »[2]

والأحود تخريجها على غير ذلك .

---

(١) الحديث من الحديث من أحاديث موطأ الإمام مالك ، وسيأتى التحقيق فيه — إن شاء الله تعالى .

(٢) من الآية ٣ من سورة الأنبياء .

وأحسن الوجوه فيها : إعراب : « الذينَ ظَلَمُوا »مبتدأ، و « أسَرُّوا الجوى » خبرٌ ، »[1]

* * *

واستشهاد ابن هشام فى الشذور : **نلمس منه ما يلى :**

— لم يخرج عن الاستشهاد السابق فى معنى اللبيب .

— ذكر أن الأمر يتعلق بالفاعل ، ونائب الفاعل .

— أكثر من ذكر الشواهد .

ذكر أن لغة « أكَلُونى البراغيث » هى « غير الغالبة » ولكنها معترف بها .

سجل أجود الوجوه فى تخريج الآية الكريمة : « وأسَّروا النجوَى الذينَ ظَلَموا . »

— استأنس ببيت المتنبى ، فكأنه أراد أن يقول : إن هذه اللهجة مستمرة وجرت على ألسنة من لا يستشهد بشعرهم ....من المولدين .

* * *

ثالثا : استشهاد ابن هشام بالبيت فى « التوضيح »

ومن المستحسن أن نجنى أشهى ثمار « التوضيح ، والتصريح » ممزوجين لطول الكلام فى هذا الاستشهاد بالبيت ، مع الإشارة بما بين القوسين للتوضيح .

أخذ ابن هشام يذكر أحكام الفاعل إلى أن وصل إلى الحكم الخامس منها « فقال :

---

(١) ص ٢٢٦ إلى ٢٢٩ شرح شذور الذهب .

(و) الحكم (الخامس) من أحكام الفاعل (أن فعله يوجد مع تثنيته ، وجمعه

كما يوجد مع إفراده ، فكما تقول : « قَامَ أَخوكَ » كذلك تقول : « قَامَ أَخَوَاكَ ، وقامَ إِخْوتُكَ »

قال الله تعالى: « قالَ رجُلَانِ[1] »، «وقَال الظَّالمون »[2] «وقال نِسْوةٌ[3]»

وحكى البصريون عن طِيِّء و) حكى (بعضهم عن أَزْدِ شَنُوءة نحو : « ضربونى قَوْمُكَ ، وضَربَنى نِسْوتُك ، وضَربَانى أَخَواك وفى الحديث : أَو مُخْرِجِيَّ هم . » ؟

قاله (صلى الله عليه وسلم) — لورقة ابن نوفل — .

والأصل : « أَوَ مخرجُوىَّ هُم » ؟ : فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء فى الياء .

(وقال) : عمرو بن ملقط الجاهلى :

أُلفَيتَا عيناكَ عند القفا أَوْلى فأُولى ذلك ذا وقيه)

... وناثب الفاعل « عيناك » ـ كالفاعل .

يصف به رجلا : إذا اشتد الوطيس : فهو يلتفت إلى ورائه مخافة أن يتبع ، فتلفى عيناه عند قفاه من شدة الالتفات .

(وقال) أمية :

(يلُومُونَنِى فى اشْتِرَاء النَّخِيـــلِ أَهْلِى) فكلُّهم أَلُومَ

---

(١) من الآية ٢٣ من سورة المائدة .

(٢) من الآية ٨ من سورة الفرقان .

(٣) من الآية ٣٠ من سورة يوسف .

« فأهلى »فاعلى « يلومونى » فألحق الفعل علامة الجمع ، مع أنه مسند إلى الظاهر .

(وقال) آخر :

(نَتَج الرَّبيعُ مَخَـاسِناً أَلْقَحْنَها غـزُ السَّحائِبْ

(**والصحيح**) **عند سيبويه** ، ومتابعيه (أن الألف ، والواو ، والنون فى ذلك) المسموع (أحرف ، دلوا بها على التثنيه ، والجمع) : تذكيرا ، وتأنيثا (كما دل الجميع) من العرب (بالتاء فى قامت على التأنيث) بجامع الفرعية عن الغير : فالمثنى ، والجمع فرع الإفراد ، كما أن المؤنث فرع المذكر .

(لا أنها ضمائر الفاعلين ، وما بعدها مبتدأ)وهى ،وما قبله خبر (على التقديم) للخبر (والتأخير) للمبتدأ .

(أو) ما بعدها (تابع) لها (على الإبدال من الضمير) بدل كل من كل .

(و) **الصحيح** — أيضا — (أن هذه اللغة) وهى إلحاق العلامات (لا تمتنع مع المفردين ، أو المفردات المتعاطفة) بغير أو (خلافا لزاعمى ذلك) : **أى** : خلافا لمن زعم : **أن الظواهر مبتدآت** .

ولمن زعم أنها أبدال

ولمن زعم امتناع هذه اللغة مع المتعطفات

وإنما كان الصحيح : أنها أحرف ، لا ضمائر (**لقول الأئمة**) من أهل اللغة (إن ذلك لغة قوم معينين) .

(وتقديم الخبر) كما يقول به الأول (والإبدال) من الضمير ، كما يقول به الثانى يجيز هما جميع العرب (ولا يختصان بلغة قوم بأعيانهم) .

(لمجيء قوله) وهو عبد الله بن قيس الرقيات ، يرثى مصعب بن الزبير ابن العوام (رضى الله عنهما) .

توَلَّى قتال المارقين بِنفْسِهِ (وَقدْ أَسْلمَاهُ :مُبْعَدٌ ،وحمِيمُ

(وقوله) : وهو عروة بن الورد ، يمدح الغنى ، ويذم الفقر :

ذرينى لِلْغِنَى أَسْعَى ، فـإنِّى رأَيْتُ النَّاسَ : شرُّهُمْ الفقيرُ

وأَحقـرَهُمْ ، وأَهـوَنُهُمْ عَلَيْـهِ (وإنْ كَانَا لهم نَسَبٌ ، وخيرُ)

فألحق علامة التثنيه ، وهى : الألف ، فى « كانا » مع المتعاطفين ، وهما : « نسب ، وخير » — بكسر الخاء — : الكرم »(١) .

* * *

وابن هشام فى هذا الاستشهاد واضح وضوحا بينا .

وقد عزز ابن هشام ما تقدم ، وبرزت له بعض الآراء التى تضع لغة « أكلونى البراغيث » فى موضعها المناسب ، وتحدد موقفه منها ، وموقفه من التخريج . . . .

استشهاد العينى ، وتوضيحه :

وقد استشهد العينى بالبيت ، تبعا لاستشهاد ثلاثة من شراحه به هم :

١ — ابن الناظم .

٢ — ابن عقيل .

٣ — ابن هشام ، وقد ذكرنا استشهاده .

وقد رمز لهم بالرمز (ظهع) :

---

(١) ١/٢٧٤ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ، ٢٧٧ التصريح بمضمون التوضيح .

ونأخذ استشهاد كل من ابن الناظم ، وابن عقيل من كتابيهما ، كما فعلنا مع ابن هشام الأنصارى ، ثم يأتى دور العينى ، بعد ذلك .

استشهاد ابن الناظم بالبيت :

استشهد ابن الناظم بالبيت حينما شرح بيتى الخلاصة لوالده ، وهما :

وجرِّدِ الفعلَ إذا ما أُسْـــــنِدَا لاثْنَيْنِ ، أوْ جمعٍ «كـ ـاز الشُّهداء»
وقَـدْ يقالُ : سَعِدَا ، وسَـعِدُوا والفعلُ للظاهِـر ـ بَعْدَ ـ مُسْنَدُ

قال ابن الناظم :

« **اللغة المشهورة** : أن ألف الاثنين ، وواو الجماعة ، ونون الإناث أسماء مضمرة .

ومن العرب من يجعلها حروفا : دالة على مجرد التثنية ، والجمع.

فعلى اللغة الأولى :

إذا أسند الفعل إلى الفاعل الظاهر ، وهو مثنى ، أو مجموع جرد من الألف ، والواو ، والنون .

كقولك : « سَعِدَ أَخَوَاكَ ، وفَازَ الشُّهَدَاءُ ، وقام الهنْداتُ » ، لأنها أسماء فلا يلحق شيء منها الفعل إلا مسندا إليه .

ومع إسناد الفعل إلى الظاهر ، لا يصح ذلك ، لأن الفعل لا يسند مرتين .

وعلى اللغة الثانية :

إذا أسند الفعل إلى الظاهر لحقته الألف فى التثنيه ، والواو فى جمع المذكر ، والنون فى جمع المؤنث .

نحو : « سَعِدَا أَخوَاكَ ، وسَعِدُوا إِخْوَتُك ، وقُمْنَ الهِنْداتُ » لأنها حروف ، فلحقت الأفعال ، مع ذكر الفاعل علامة على التثنيه ، والجمع ، كما تلحق التاء علامة على التأنيث .

ومما جاء على هذه اللغة قولهم : « أَكَلُونِى البَرَاغِيث » وقوله (صلى الله عليه وسلم) : « يَتَعَاقَبُونَ فيكُمْ مَلَائِكَةٌ باللَّيْلِ ، ومَلَائِكَةٌ بالنَّهارِ » .

وقول الشاعر :

تَوَلَّى قِتَالَ المارِقِينَ بنَفْسِـــهِ وقَدْ أَسْلَماهُ : مُبْعَدٌ ، وحَمِيمُ

وقول الآخر :

رَأَيْنَ الغوانِى الشَّيْبَ لَاحَ بعَارِضِى فأَعْرَضْنَ عنِّى بالْخُدُودِ النَّواضِرِ

ومن النحويين من يحمل ما ورد من ذلك على أنه : خبر مقدم ، ومبتدأ مؤخر .

ومنهم من يحمله : على إبدال الظاهر من اضمر .

وكلا المحملين غير ممتنع فيما سمع من غير أصحاب اللغة المذكورة .

ولا يجوز حمل جميع ما جاء من ذلك على : الإبدال ، أو التقديم ، والتأخير ، لأن أئمة اللغة اتفقوا : على أن قوما من العرب يجعلون : الألف والواو ، والنون علامات للتثنيه ، والجمع .

كأنهم بنوا ذلك : على أن من العرب من يلتز م — مع تأخير الاسم الظاهر — الألف فى فعل الاثنين ، والواو فى جمع المذكر ، والنون فى فعل جمع المؤنث .

فوجب أن تكون عند هؤلاء حروفا ، وقد لزمت الدلالة على التثنيه ، والجمع كما قد تلزم التاء ، للدلالة على التأنيث ، لأنها لو كانت أسماء لازم إما : وجوب الإبدال ، أو التقديم ، والتأخير ، وإما إسناد الفعل مرتين .

وكل ذلك باطل ، لا يقول به أحد » .

* * *

وابن الناظم كعادته — مع إيجاز العبارة ، وتسلسل الفكرة — سليم النظرة ، موفق العرض .

— أشار إلى اللغة المشهورة ، ولم يهمل لهجة أصحاب اللغة غير المشهورة .

— أشار إلى أن الألف ، والواو ، ونون الإناث ضمائر ، ولا يلحق الفعل منها إلا ما كان مسندا إليه .

— من العرب من يجعلها حروفا ، دالة على مجرد التثنيه ، والجمع ، مثل تاء التأنيث ، التى تلحق الفعل دلالة على تأنيث فاعله .

وهى الحروف تلحق الفعل دلالة على تثنيه الفاعل ، أو جمعه .

— أورد ابن الناظم بعض الشواهد استدلالا على صدق هذه اللهجة .

— لا مانع من التخريج عند ابن الناظم ، على الإبدال ، أو على التقديم ، والتأخير عند أصحاب غير هذه اللهجة ، لكن ذلك غير مطرد فى جميع ماورد كما أنه لا يجوز حمل جميع ما ورد على ذلك ، لاتفاق أئمة اللغة على صدق هذه اللهجة ، التى التزم أصحابها إلحاق علامة بالفعل تدل على تثنية الفاعل ، وجمعه .

والألف والواو ، والنون حروف عند هؤلاء ، ويلزم باطل على القول باسميتها .

والخلاصة :

فإن شرح ابن الناظم ، وتوجيهه من أدق ما يقال فى ذلك ، وتأثيره واضح فى غيره من الشراح .

استشهاد ابن عقيل .

شرح ابن عقيل بيتى الناظم المتقدمين ، وهما اللذان شرحهما ابن الناظم فقال :

مذهب جمهور العرب

أنه إذا أسند الفعل إلى ظاهر — مثنى ، أو مجموع — وجب تجريده من علامة تدل على التثنية ، أو الجمع ، فيكون كحاله إذا أسند إلى المفرد .

فتقول : « قامَ الزيدانِ ، وقامَ الزيْدُونَ ، وقامت الهنْداتُ » ، كما تقول : « قام زيدٌ » .

ولا تقول على مذهب هؤلاء : « قَاما الزيْدَان ، ولا قامُواالزيدونَ ، ولاقمن الهندات » : فتأتى بعلامة فى الفعل الرافع للظاهر ، على أن يكون ما بعد الفعل مرفوعا به ، وما اتصل بالفعل — من الألف ، والواو ، والنون — حروف تدل على تثنية الفاعل ، أو جمعه .

بل على أن يكون الاسم الظاهر مبتدأ مؤخرا ، والفعل المتقدم ، وما اتصل به اسما فى موضع رفع به .

والجملة : فى موضع رفع خبرا عن الاسم المتأخر .

ويحتمل وجها آخر :

وهو : أن يكون ما اتصل بالفعل مرفوعا به — كما تقدم — وما بعده بدل مما اتصل بالفعل من الأسماء المضمرة .

ومذهب طائفة من العرب ، وهم بنو الحارث بن كعب ، كما نقل الصفار فى شرح الكتاب :

أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر — مثنى ، أو مجموع — أتى فيه بعلامة تدل على التثنية ، أو الجمع ، فتقول :

« قَامَا الزَّيْدَانِ ، وقامُوا الزَّيْدُونَ ، وقُمْنَ الهِنْدَاتُ » .

فتكون الألف ، والواو ، والنون حروفا تدل على التثنية ، والجمع ، كما كانت التاء فى « قامت هند » حروفا تدل على التأنيث عند جميع العرب .

والاسم الذى بعد المذكور مرفوع به ، كما ارتفعت « هند » « بقامت » ومن ذلك قوله :

تولَّى قتال المارِقينَ بنَفْسِـــهِ وقَدْ أَسْلَمَاهُ : مُبْعَدٌ ، وحَمِيمُ

وقوله :

يَلُومُونَنِى فِى اشْتِرَاءِ النَّخِيـــــلِ أَهْـلِى ، فَكُلُّهُمْ يُعْذِلُ

وقوله :

رأَيْنَ الغوانِى الشيْبَ لاحَ بعارِضِى فأَعْرَضْنَ عنِّى بالخُدُودِ النَّواضِرِ

« فمبعدٌ ، وحميمٌ » : مرفوعان بقوله : « أَسْلَمَاه » .

والألف فى : « أَسْلَمَاهُ » حرف يدل على كون الفاعل اثنين .

وكذلك : « أَهْلِى » مرفوع بقوله : « يَلُومُونَنِى » والواو حرف يدل على الجمع .

و « الغوانِى » : مرفوع « برأَيْنَ » والنون حرف يدل على جمع المؤنث .

وإلى هذه اللغة أشار المصنف بقوله :

وقَدْ يُقَالُ : سَعِدا ، وسَعِدُوا ... ... إلى آخر البيت

ومعناه :

أنه قد يؤتى فى الفعل المسند إلى الظاهر بعلامة ، تدل على التثنية ، أو الجمع ، فأشعر قوله : « وقد يقال » **بأن ذلك قليل ، والأمر كذلك** .

وإنما قال : « والفِعْل للظَّاهِرِ ـ بَعْدَ ـ مُسْنَدُ » ؛ لينبه على أن مثل هذا التركيب **إنما يكون قليلا** ، إذا جعلت الفعل مسندا إلى الظاهر ، الذى بعده .

وأما إذا جعلته مسندا إلى المتصل به ـ من الألف ، والواو ، والنون ـ وجعلت الظاهر مبتدأ ، أو بدلا من الضمير ، فلا يكون ذلك قليلا .

وهذه اللغة : هى التى يعبر عنها النحويون بلغة : « أكلُونى البَرَاغِيث » :

ويعبر عنها **المصنف فى كتبه بلغة** : « يَتَعَاقَبُونَ فيكمْ مَلائِكَةٌ باللَّيْلِ ، ومَلَائِكَةٌ بالنَّهَارِ » .

« فَالْبَرَاغِيثُ » فَاعل « أَكَلُونِى » و « مَلَائِكَةٌ » فاعل يتعاقَبُونَ » .
هَكَذَا زعم المصنف[1] » .

* * *

واستشهاد ابن عقيل ، وصنيعه فى شرح البيتين تظهر فيه روح ابن الناظم : ـ مبدأ ، وغاية ـ

---

(١) ٢/٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ، ٨٥ شرح ابن عقيل .

وإن كان لكل منهما ذا تينه ، التى تبرز خصائص سيره فى معالجة الموضوع .

ـ فابن عقيل ذكر مذهب جمهور العرب ، وتخريج ما خالفه .

ـ ذكر مذهب أصحاب اللغة الأخرى .

ـ الاستشهاد فيه التأثر التام بابن الناظم .

ـ كان ابن عقيل سهل المأخذ فى توضيح الشواهد .

ـ جعل كلام الناظم المحور الذى دار حوله الشرح ، والتمثيل ، والاستشهاد .

ـ الاتفاق مع ابن الناظم فى جوهر القضية النحوية .

* * *

دور العينى :

ذكر العينى نسبة البيت إلى قائله ، وجو القصيدة ، وسجل بعض أبياتها ، ثم أعرب الشاهد — فى إجمال — بعد الشرح اللغوى . . . . . ثم جاء دور الاستشهاد ، فقال العينى :

الاستشهاد فيه :

فى قوله : « وقد أسلماه » حيث ثنى الفعل المسند إلى الفاعلين ، الظاهر وكان القياس أن يقال :

« وَقَدْ أَسْلَمَهُ مُبْعَدٌ ، وحَمِيمٌ » .

ولكنه جاء على لغة بعض العرب ، فقيل هم : « طيئ » وقيل : « أزد شنوءة . »

وهم يأتون بالألف مع المثنى ، وبالواو مع جمع المذكر ، وبالنون مع جمع المؤنث »

فيقولون : « قَامَا أَخَوَاكِ ، وقامُوا إِخْوَتُك ، وقُمْنَ أَخَواتُك » ومنه البيت المذكور .(١)»

* * *

استشهاد السيوطى بالشاهد :

يقول السيوطى فى « همع الهوامع . . . »

« إذا أسند الفعل إلى الفاعل الظاهر :

فالمشهور : تجريده من علامة التثنية ، والجمع ، نحو : « قَام الزَّيْدَانِ ، وقامَ الزَّيْدُون ، وقَامَ الهِنْداتُ » .

ومن العرب : من يلحقه الألف ، والواو ، والنون ، على أنها حروف. كتاء التأنيث ، لا ضمائر .

وهذه اللغة تسميها النحويون لغة « أَكَلُونِي البَرَاغِيث ».

ومنها قوله :

... ... وَقَدْ أَسْلَمَاهُ : مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ

وقوله :

يَلُومُونَنِي فِي . شِرَاءِ النَّخِيـــــــلِ أَهْلِي : فَكُلُّهُمْ أَلُومُ

وقوله :

نتجَ الرَّبيع مَحاسِـناً أَلْقحنَهَا غُرُّ السَّحَائِب

وقوله :

] ولكنْ دِيَافِيٌّ أبوه ، وأُمُّه] بحوْرَان يعصِرْن السَّلِيطَ أقاربهْ

---

(١) ٤٦٣/٢ شواهد العينى .

ومن النحويين : من جعلها ضمائر ، ثم اختلفوا :

فقيل : ما بعدها بدل منها .

وقيل : مبتدأ ، والجملة السابقة خبر .

والصحيح الأول

لنقل الأئمة أنها لغة ، وعزيت لطيء ، وأزد شنوءة .

وكان ابن مالك يسميها لغة : « يتَعَاقبون فيكُمْ ملائِكةٌ باللَّيْلِ .....

وهو مردود ، كما بينت فى أصول النحو ، وغيره (١) »

والسيوطى تابع من سبقه ، وأخذ عنه ، ولم يصنف جديدا . . .

* * *

إيضاح الشنقيطى :

أتم الشنقيطى البيت ، ثم قال :

« استشهد به على لغة من يجمع بين الفاعل الظاهر ، والضمير .

وهى اللغة المعروفة بلغة « أكلُونِى البَرَاغِيث(٢) » .

ثم نقل الشنقيطى القياس عن العينى ، فقال :

« وكان القياس أن يقول : وقد أَسْلمَه : مبْعَدٌ ، وحَمِيمٌ ، ولكنه جاء على لغة بعض العرب ... (٣) » .

* * *

---

(١) ١٤١/١ الدرر اللوامع ..

(٢) ١٦٠/١ همع الهوامع .

استشهاد المكودى :

استشهد المكودى بالبيت عندما شرح بيت الخلاصة :

« وقدْ يقال : سَعِدًا ، وَسَعِدوا والفعْل للظَّاهــرِ بَعْــدَ مسند

هذه اللغة : يسميها النحويون لغة : « أكلونى البراغيث » :

وهى : أن يلحق الفعل المسند إلى المثنى ألف ، والمسند إلى الجمع المذكر واو ، والمسند إلى الجمع المؤنث نون .

فنقول « سَعِدًا أخوَاك ، وسعِدوا إخْوتُكَ ، وسعِدْن بَنَاتُك » .

وهذه الأحرف اللاحقة للفعل على هذه اللغة ليست بضمائر ، وإنما هى علامات للفاعل ، كالتاء فى « قامَتْ هِنْد» .

ويكون المسند إليه بلفظ التثنية ، والجمع ، كما ذكر ، ويعطف آخر الاسمين على الأول ، كقوله :

تولَّى قتال المــارقينَ بنَفْسِــــهِ وقدْ أسْلماه : مبْعَدٌ ، وحَمِيم

وفهم من قوله : « قدْ يقالُ » : قلة هذه اللغة .

وفهم من قوله :

... ... والفعــل للظَّاهــر بَعْد مسْنَد

أن هذه الحروف علامات ، لا ضمائر (١) »

وعبارة المكودى — على إيجازها — اشتملت على جل المطلوب ....

* * *

---

(١) ص ٥٧ شرح المكودى لألفية ابن مالك .

استشهاد الأشمونى :

يقول الأشمونى ، مازجا شرحه ببيتى الناظم . . .

« (وَجرِّدِ الْفِعْلَ) من علامة التثنية ، والجمع (إذا مَا أُسْنِدَا : الاثنين)« كفازِ الشَّهيدانِ » ويَفُوزُ الشَّهيدَانِ (أو جَمْعٍ كَفَازَ الشُّهَدَا) « ويفُوزُ الشُّهَدَاءُ ، وفازتْ الهنداتُ ، وتَفُوزُ الهِنْدَاتُ » .

هذه هى اللغة المشهورة .

(وقَدْ يقَال) علىلغةٍ قليلة : « (سَعِدا) الزيْدَان ، ويسْعَدانِ الزَّيْدَان » « (وسعدوا) العمرون ، ويسعَدون العَمْرون ، وسَعِدنْالهنداتُ ، ويَسْعَدْنَ الهنداتُ » .

ومن ذلك قوله :

تولَّى قتالَ المارقين بنَفْسِهِ وقَدْ أَسْلَمَاهُ : مُبْعَدٌ، وحَمِيمُ

وقوله :

نُسِيَا حاتمٌ ، وأَوسٌ لَدُنْ فَا ضَنتْ عَطَايَاكَ يا ابنَ عبدِالعزِيزِ

وقوله :

نصَرُوك قوْمِى ، فَاعْتزَزْتُ بِنَصْرِهِمْ وَلَو انَّهُمْ خَذَلُوك كنتَ ذَلِيلاَ

وقوله :

يلُومُونَنِى فى اشْتِرَاء النَّخِيـــل أَهْلِى ، فكُلُّهُمْ يعْذِلُ

وقوله :

رأَيْنَ الغوانِى الشَّيْبَ لاحَ بِعَارِضِى فَأَعْرَضْنَ عنى بالخُدُودِ النواضِرِ

ويعبر عن هذه اللغة بلغة « أكلونِى البراغِيث » .

وعليها حمل الناظم قوله (عليه الصلاة ، والسلام : « يتَعاقَبُون فِيكُمْ مَلَائِكةٌ باللَّيْلِ ، ومَلائِكةٌ بالنَّهارِ » .

أخرجه مالك فى الموطأ .

ثم قال : لكننى أقول فى حديث مالك : إن الواو فيه علامة إضمار ، لأنه حديث مختصر ، رواه البزاز مطولا ، مجردا . فقال :

« إنَّ للهِ مَلائكَةً يتَعَاقَبُونَ فيكُمْ » .

وحكى بعض النحويين : أنها لغة طيئ ، وبعضهم : أنها لغة أزد شنوءة (والفعل) على هذه اللغة ليس مسندا لهذه الأحرف ، بل هو (للظَّاهِرِ بَعْدُ مسندٌ) .

وهذه أحرف دالة على تثنية الفاعل ، وجمعه ، كما دلت التاء فى « قامت هند » على تأنيث الفاعل .

ومن النحويين : من يحمل ما ورد من ذلك على أنه خبر مقدم ، ومبتدأ مؤخر .

ومنهم من يحمله على إبدال الظاهر من المضمر .

وكلا الحملين غير ممتنع فيما سمع من غير أصحاب هذه اللغة .

ولا يجوز حمل جميع ما جاء من ذلك على الإبدال ، أو التقديم ، والتأخير لأن الأئمة المأخوذ عنهم هذا الشأن : اتفقوا على أن قوما من العرب يجعلون هذه الأحرف علامات للتثنية ، والجمع .

وذلك بناء منهم : على أن من العرب من يلتزم — مع تأخير الاسم الظاهر .

الألف فى فعل الاثنين ، والواو فى جمع المذكر ، والنون فى فعل جمع اؤنث ، فوجب أن تكون عند هؤلاء حروفا .

وقد لزمت للدلالة على التثنية ، والجمع ، كما لزمت التاء للدلالة على على التأنيث ، لأنها لو كانت أسماء لازم :

إما : وجوب الإبدال ، أو التقديم ، والتأخير ، وإما إسناد الفعل مرتين ، واللازم باطل اتفاقا(١)»

وقد لحظ لنا :

أن الأشمونى : أفاد من السابقين إفادة جيدة ، وأنه عرض المسألة عرضا يساير منهجه فى الشرح ، وأنه أكثر من تسجيل الشواهد .

إعراب البيت

تولى : **فعل ماض** ، مبنى على الفتح المقدر ، للتعذر ، لا محل له من الإعراب ،

والفاعل : ضمير مستتر جوازا ، يعود على «مصعب» (رضى الله عنه)

قتال : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

المارقين « قتال » مضاف ، و « المارقين » مضاف إليه مجرور بالإضافة ، وعلامة جره الياء ، المكسور ما قبلها ، المفتوح ما بعدها ، لأنه جمع مذكر سالم ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد .

بنفسه : « الباء » **زائدة** زيادة نحوية ، وهى تفيد التأكيد ، حرف مبنى على الكسر ، لا محل له من الإعراب .

« **نفس** » توكيد للضمير ، المستتر فى « تولى » والواقع فاعلا.

---

(١) ٢/٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ شرح الأشمونى .

وتوكيد المرفوغ مرفوع ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة ، منع من ظهورها اشتغال ألمحل بحركة حرف الجر الزائد .

« نفس » مضاف ، و « الهاء » مضاف إليه ، مبنى على الكسر ، فى محل جر بالإضافة .

أو الباء حرف جر أصلى ، والجار ، والمجرور متعلق بالفعل « تولى »

وقد : « الواو » واو الحال ، حرف مبنى على الفتح ، لا محل له من الإعراب ، من فاعل « تولى »

« قد » حرف تحقيق ، مبنى على السكون ، لا محل له من الإعراب.

أسلماه : « أسلم » فعل ماض ، مبنى على الفتح ، لا محل له من الإعراب .

« **والألف** » حرف دال على التثنية ، أى : علامة على التثنية ، مبنى على السكون ، لا محل له من الإعراب .

و « الهاء » مفعول به ، مبنى على الضم فى محل نصب ، مقدم على فاعله .

مبعد : فاعل مرفوع بقوله « أسلم » وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وقد أخر عن المفعول به .

وحميم : « الواو » : حرف عطف ، مبنى على الفتح ، لا محل له من الإعراب .

« حميم » معطوف على « مبعد » والمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

والجملة : فى محل نصب حال ، من فاعل « تولّى » .

وهذا **الإعراب** على لهجة طيئ ، وأزد شنوءة . . . . وهى لغة « أكلونى البراغيث »

وعلى لغة بقية العرب ، وعلى إعراب الجمهور :

أسلماه : « أسلم » فعل ماض . . . .

والألف : ضمير ، مبنى على السكون ، فى محل رفع فاعل « أسلم »

والجملة : من الفعل ، والفاعل ، فى محل رفع خبر مقدم ، وما بعده من « مبعد . . . » مبتدأ مؤخر ، والرابط الضمير فى « أسلماه » . أو « مبعد . . . « يدل كل من كل من الضمير الفاعل فى « أسلماه » وبدل المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، أى : « لمبعد » وما بعده « حميم » عطف عليه .

وهذا التخريج :

يلائم الشاهد ، لأن قائله هو : عبد الله بن قيس الرقيات ، وهو مخزومى قرشى .

فليس من « طيئ ، أو أزد شنوءة ، أو بنى الحارث بن كعب . »

وهم أصحاب هذه اللهجة

والقياس على لغة ، جمهرة العرب :

« وقد أسلمه مبعد ، وحميم . »

* * *

وبعد عرض ما تقدم يأتى دور الدراسة ، والتحقيق النحوى ، والملحوظات .والتحليل ، وجمع الأشباه ، والنظائر . . .

وذلك : فيما يأتى — بعون الله ،ى توفيقه —

١ — القضية النحوية التى دار البحث حولها ، والتخريج ، والاستشهاد ...

وهى :

هل تلحق العرب فى لغتها بالفعل علامة تدل على التثنية ، والجمع للفاعل كما ألحقت بالفعل علامة تدل على تأنيث فاعله ؟

والجواب عن هذا :

لغة أكثر العرب : عدنانين ، وقحطانين لم تفعل ذلك ، ولم تلحق بالفعل علامة تدل على تثنية فاعله ، أو جمعه ، كما فعلت عند التأنيث .

ولهجة طيء العدنانية : وأزد شنوءة القحطانية ، ولغة بنى الحارث ابن كعب.

إلحاق علامة تدل على أن الفاعل مثنى ، أو أن الفاعل جمع ، كما فعلت جميع قبائل العرب فى إلحاق علامة للتأنيث ، تدل على أن الفاعل مؤنث .

والإلحاق ، وعدمه : ظاهرتان سمعتا ، ورواهما ثقات علماء اللغة ، ونقلتها وودت عليها الشواهد .

وعلى ذلك : فالاعتراف بهما ضربة لازب .

وليس يعنينا أن تكون لغة أكثر العرب هى السائدة المشهورة ، ولهجة الآخرين أخفى ، وأقل شهرة بقدر ما يهمنا إثبات السماع ، والنقل ، وورود الشواهد على كل منهما .

وعلى ذلك نقول :

لغة أكثر العرب ، لا تلحق بالفعل علامة ، لتدل على تثنية الفاعل ، أو جمعه .

وإنما تجرد الفعل عن العلامة .

ولغة قبائل محددة : تفعل ذلك .

٢ ــ مدار القضية النحوية ، وأبعادها :

النظرة المدققة تكشف لنا عن طبيعة الموضوع ، فنجد أن الذى ألحقت به القبائل العلامة لا يخلو عن أن يكون مثنى ، أو مجموعا :

وللتثنية **الألف** : وهى صالحة لنوعى المثنى : المثنى ، المذكر ، والمثنى المؤنث .

ومن هنا ــ جاء بحث ابن هشام المتقدم ــ فى أن مما جاء ت له الألف فى اللسان العربى : أن تكون علامة تلحق الفعل ، لتدل على تثنية فاعله ، فى لغة بعض القبائل ، وتكون حرفا .

أما الجمع : فإنه لايخلو : من أن يكون مذكر سالما ، أو جمع جمع مؤنث سالما .

ولجمع المذكر « الواو »

وقد ذكر ابن هشام ــ فيما سبق ــ فى معانى الواو ــ أنها تكون علامة على أن الفاعل جمع مذكر سالم ، وتلحق بالفعل ، فى لهجة بعض القبائل ، وتكون حرفا .

ولجمع المؤنث السالم « النون » :

وقد نص ابن هشام ــ أيضا ــ على حرفيتها ــ فى لهجة بعض القبائل ــ حيث يقول فى « حرف النون » **فى الموضوع الثالث :**

« الثالث : نون الإناث » :

وهى اسم فى نحو : « النسْوَةُ يَذْهَبْنَ . » ـ خلافا للمازنى[1] ـ .

وحرف فى نحو : « يذْهَبْنَ النِّسْوَةُ . » فى لغة من قال : « أَكَلُونِي البراغيث .

خلافا لمن زعم أنها اسم ، وما بعدها بدل منها ، أو مبتدأ مؤخر ، والجملة قبله خبره(٢) »

ونوجز ما تقدم ، فنقول :

« الألف ، والواو ، ونون النسوة » ضمائر فى لغة أكثر العرب ، وفى اتجاه جمهور النحاة ، أحرف تدل على تثنية الفاعل ، وجمعه ، أو ماينوب عنه فى لغة « أكلونى البراغيث ، وفى اتجاه بعض النحاة .

والتمثيل لما تقدم :

سَعِدَا أخواك ، وسعدُوا إخوتُكَ ، وسَعِدْنَ بناتُكَ . »

وتفعل ذلك عند العطف ، كما تقول :

« سَعِدَا زيدٌ ، وعمرٌو ، وسعدُوا زيدٌ ، وعمرٌو ، وبكرٌ، وسَعِدْن سعاد وليلى وفاطمة . »

---

(١) المـازنى :

« بكر بن محمد بقية ... أبو عثمان المازنى ... مازن بنى شـيبان ابن ذهل ... بصرى ، روى عن أبى عبيدة ، والأصمعى ، وأبى زيد ، وعنه المبرد ، واليزيدى ، وجماعة . كان إماما فى العربية ، متسعا فى الرواية ، وكان لا يناظره احد إلا غلبه ، لقدرته على الكلام ... قال المبرد : لم يكن بعد سيبويه أعلم بالنحو من أبى عثمان ... صنف كتابا فى القرآن، عال النحو ، تفاسير كتاب سيبويه ... التصريف ... وغير ذلك .

مات المازنى سنة ٢٤٩ هـ أو ٢٤٨ هـ (البغية ١/٤٦٥ ، ٤٦٦) .

(٢) ٢/٣٤٤ مغنى اللبيب .

لأن « المراد بيان المعنى (١) » كما يقول ابن هشام فى المغنى .

٣ ــ موقف إمام أهل الصناعة : سيبويه من هذه القضية النحوية :

نالت « لغة أكلونى البراغيث » : من سيبويه اهتماما . . .

فقد وجدنا لها ذكرا فى ١ / ٥ ، ٦ ، ٣٩ ، ٢٣٦ وفى ٢ / ٨ .

فقد جاء فى (١ / ٢٣٦) :

« واعلم أن من العرب من يقول :« ضَربُونِي قَوْمُك » و « ضَربَانِي أخَواك »

فشبهوا هذا بالتاء ، التى يظهرونها فى : « قَالَتْ فُلاَنَةُ » :

فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة ، كما جعلوا للمؤنث .

وهى قليلة :

قال الشاعر : (وهو الفرزدق) :

ولكنْ ديا فىٌّ أبوهُ ، وأُمُّه بِحَوْرانَ يَعْصِرْنَ السليط أقارُبُهْ

وأما قوله (عز وجل) :« وأسَرُّوا النَّجْوَى الذينَ ظَلَمُوا »(٢) فإنه يجىء على البدل ، أو كأنه قال : « انطلقوا » فقيل له من : ؟ فقال : « بنو فلان » :

فقوله : « وأسَرُّوا النجوى الذينَ ظَلَمُوا » على هذا .

فيما زعم يونس »(٣).

---

(١) ٣٦٦/٢ مغنى اللبيب . . .

(٢) من الآية ٣ من سورة الأنبياء .

(٣) ٢٣٦/١ كتاب سيبويه .

وإمام أهل الصناعة : سيبويه :

يثبت هذه اللغة ، ويذكر أنها قليلة .

— يشبه الألف ، والواو ، اللذين يدلان على تثنية الفاعل ، وجمعه ، وهما علامة على ذلك ، بالتاء ، وهى علامة على تأنيث الفاعل ، فالتشبيه فى مطلق العلامة .

— أصحاب هذه اللهجة أرادوا بذلك : أن يجعلوا للجمع علامة ، كما جعلوا للمؤنث .

— فتح إمام أهل الصناعة باب التخريج لمن أتى بعده ، **لغير أصحاب هذه اللغة :**

ويقول الأعلم فى شرح الشاهد ، وبيان موطن الاستشهاد :

« الشاهد فى قوله : « يعصرن » :

فأتى بضمير الأقارب فى الفعل ، وهو مقدم على لغة من **ثنى الفعل ، وجمعه ، مقدما** ، ليدل على أنه لاثنين ، أو لجماعة ، كما تلحه علامة التأنيث ، دلالة على أنه مؤنث .

والشائع فى كلامهم إفراده ، لأن ما بعده من ذكر الاثنين ، والجماعة يغنى عن تثنيته ، وجمعه . . .

هجا رجلا : فجعله من أهل القرى . المقملين لإقامة عيشهم ، ونفاه عما عليه العرب : من الانتجاع ، والحرب .

و « **دياف** » : قرية بالشام ، **والسليط** : الزيت . . . **وحوران** : من مدن الشام(١) . »

---

(١) ٢٣٦/١ شواهد الأعلم بأسفل كتاب سيبويه .

وذكر ابن عقيل — فيما تقدم — : أن مذهب طائفة من العرب — وهم بنو الحارث بن كعب — كما نقل الصفار(١) فى شرح الكتاب أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر — مثنى ، أو مجموع أتى فيه بعلامة تدل على التثنية ، أو الجمع . . .(٢) »

٤ — الفرق بين علامة التأنيث ، وعلامة التثنية والجمع

يفرق العلماء بينهما من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول :

أن لحاق علامة التثنية والجمع لغة لجماعة من العرب بأعيانهم .

أما إلحاق تاء التأنيث فلغة جميع العرب

الوجه الثانى :

أن إلحاق علامة التثنية ، والجمع عند من يلحقها جائز فى جميع الأحوال ، ولا يكون واجبا أصلا ، بل ربما جاء وا با لعلامة ، وربما أهملوا الإتيان بها .

وأما إلحاق علامة التأنيث فيكون واجبا ، وغير واجب على حسب التفصيل فى باب الفاعل .

الوجه الثالث :

أن احتياج الفعل إلى علامة التأنيث أقوى من احتياجه إلى علامة

---

(١) الصـــفار :

« قاسم بن على بن محمد بن سليمان ، الأنصارى ، البطيلوس ، الشهير بالصفار . صحب الشلوبين ، وابن عصفور .

وشرح كتاب سيبويه شرحا حسنا ، ويرد فيه كثيرا على الشلوبين باقبح رد مات بعد الثلاثين ، وستمائة . (البغية ٢/٢٥٦) .

(٢) ٢/٨٠ شرح ابن عقيل .

التثنية ، والجمع ، لأن الفاعل قد يكون مؤنثا بدون علامة ، ويكون الاسم — مع هذا — مشتركا بين المذكر ، والمؤنث « كزيد » ، وهند :

فقد سمى « بزيد » ، وهند مذكر ، كما سمى بكل منهما مؤنث ..

فإذا ذكر الفعل بدون علامة التأنيث ، لم يعلم : أمؤنث فاعله ، أم مذكر ؟

فأما المثنى ، والجمع : فإنه لا يمكن فيهما احتمال المفرد .

٥ — أكلونى البراغيث

سمعة ، وعلامة على اللهجة المنسوجة إلى قبائل بعينها :

والأصل فى التعبير : « أَكَلَتْنِى البراغيثُ » أو « أَكَلْنَنِى البراغيث » و « **الواو للعقلاء** : سواء كانت ضميرا ، أو علامة تشبيها لها بهم : من حيث فعلها فعلهم من الجور ، والتعدى ، المعبر عنه بالأكل مجازا(١)»

ولعل فى إطلاق « أَكَلُونِى الْبَرَاغيث » على هذه اللهجة ما يشير إلى مغمز فيها من الجمهور . . . . مع أنها لهجة قوم . . . وذلك من ناحية إطلاق التسمية فقط ، مع عدم تجاهل صحتها : أخذا من ورد التعبير على لسان اللاهجين بها .

أما ابن مالك : فقد اعترف بهذه اللهجة ، وأطلق عليها فى كتبه لغة : يَتَعَاقَبُون فيكم ملائكةٌ . . . » أخذا من الحديث الذى اتفق عليه الشيخان .

ولعل فى ذلك : ما يرد لهذه اللغة ما هى جديرة به : من أنها لغة قوم من العرب . لا يمكن تجاهلها ، أورد المسموع عليها .

---

(١) ٢٨/٢ حاشية الصبان على الأشمونى ..

٦ — « يتَعاقبُون فيكم . . . . » وتحقيق الرواية .

يقول الأشمونى :

«. . . . أخرجه مالك فى الموطأ(١)»

وبالرجوع إلى موطأ الإمام مالك (رضى الله عنه) فى «باب جامع الصلاة» .

« وحدثنى (أى يحيى)

عن مالك ، عن **أبى الزناد** ، عن الأعرج ، عن أبى هريرة ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال :

« يتعاقبُون فيكم مَلائكَةٌ باللَّيْلِ ، وملائِكَةٌ بالنَّهَار .

ويجتمعونَ فى صَلَاةِ الْفَجْرِ ، ثم يعرجُ الذينَ باتُوا فيكم ، فيسألُهم ، — وهو أعلَمُ بهم .

كيف تركتمُ عبَادِى ؟ فيقولون :

تركناهُم ، وهم يصلُّون ، وأتيناهُمُ ، وهم يُصَلون . »(٢)

وفى صحيح البخارى : « باب فضل صلاة العصر »(٣) :

« حدثنا عبد الله بن يوسف ، قال : حدثنا مالك ، عن **أبى الزناد** ، عن الأعرج ، عن أبى هريرة ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال :

«يتَعَاقَبُون فيكُمْ ملائكةٌ باللَّيْلِ ، ومَلائكةٌ بالنَّهار ، ويَجْتَمِّعون فى صَلَاةِ الفجرِ ، وصلاةِ الْعَصْر ، ثم يعرجُ الَّذِينَ باتُوا فيكُمْ ، فيسألُهم وهو أعلم بهم .. .

---

(١) ٤٨/٢ شرح الأشمونى ..

(٢) ١٣٨/١ صحيح البخارى .

(٣) ص ١٢٣ موطأ الإمام مالك .

كيف تركتَم عِبَادِى ؟ فيقولون :

تركناهُمْ ، وهمْ يُصَلُّون ، وأَتَيْناهُمْ ، وهُمْ يُصَلُّون . »

والروايتان متفقتان فى متن الحديث ، وقد جاءتا على لغة يَتَعَاقَبُون فيكم ملائكةٌ . . . »

وجاء **فى صحيح مسلم** ، بشرح النووى ، فى « فضل صلاتى الصبح ، والعصر ، والمحافظة عليها . »

« حدثنا يحيى بن يحيى ، قال : قرأت على مالك ، عن **أبى الزناد** ، عن الأعرج ، عن أبى هريرة ، أن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) قال :

« يَتَعَاقَبُوا فيكمُ ملائكةٌ باللَّيْلِ ،وملائكةٌ بالنَّهارِ ، ويَجتَمعُون فى صَلاةِ الفَجْرِ ، وصلاة العصرِ ، ثم يَعْرُجُ الذين باتُوا فيكم ، فيسألُهم ربُّهم – وهو أَعْلَمُ بِهم – :

كيف تركتُم عبادِى ؟ ، فيقولُون :

تركناهم ، وهم يُصَلُّون ، وأَتيناهُم ، وهم يُصَلُّون. »[1]

ويقول النووى

فى قوله (صلى الله عليه وسلم) : « يَتَعَاقبُون فيكمْ ملائكةٌ . . . .

« فيه دليل لمن **قال من النحويين**

يجوز إظهار ضمير الجمع ، والتثنية فى الفعل ، إذا تقدم .

---

(١) ٢٧٨/٢ صحيح مسلم ..

وهولغة بنى الحارث

وحكوا فيه قولهم : [« أَكَلُونِي الْبرَاغِيث . »(١)

وعزز بعمل قول « أكلونِي البراغِيث » واردا من أهل هذه اللغة .

ويقول النووى

« وعليه عمل الأخفش ، ومن وافقه قول الله تعالى : وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا . »(٢)

وقال سيبويه ، وأكثر النحويين : لا يجوز إظهار الضمير ، مع تقدم الفعل ، ويتأولون كل هذا ، ويجعلون الاسم بعده بدلا من الضمير ولا يرفعونه بالفعل ، كأنه لما قيل : « وأسرُّوا النَجْوَى » قيل من هم ؟ قيل : الذين ظلموا ، وكذا : « يتعاقبون » ونظائره(٣) »

ونيمم شطر ابن حجر العسقلانى ، لنرى ما قاله فى شرح حديث البخارى ، فى كتابه المسمى فتح البارى بشرح صحيح البخارى

يقول ابن حجر القسطلانى : ويهمنا — فى المقام الأول — مايخص النحو

« قوله :(يَتَعَاقَبُون) : أى تأتى طائفة عقب طائفة ، ثم تعود الأولى عقب الثانية . . . . (ونقل القرطبى)

قال القرطبى : الواو فى قوله « يَتَعَاقَبُون » : علامة الفاعل ، المذكر ، المجموع على لغة « بلحارث » .

وهم القائلون : « أَكلُونِي الْبَرَاغيث »ومنه قول الشاعر :

---

(١) ٢٧٨/٢ شرح النووى لصحيح مسلم .

(٢) من الآية ٣ من سورة الأنبياء .

(٣) ٢٧٨/٢ شرح النووى لصحيح مسلم .

... ... بحَوْران يَعْصِرْا لسَّلِيطَ أقارِبُهْ

وهى لغة فاشية ، وعليها حمل الأخفش قوله تعالى : « وأسرُّوا النَّجْوى الذين ظلمُوا »[1]

قال : وقد تعسف بعض النحاه فى تأويلها ، وردها للبدل ، وهو تكلف مستغنى عنه .

فان تلك اللغة مشهورة ، ولها وجه من القياس واضح . .

وتوارد جماعة من الشراح على أن حديث الباب من هذا القبيل .

ووافقهم ابن مالك

وناقشه أبو حيان زاعما أن هذه الطريق اختصرها الراوى .

واحتج لذلك بما رواه البزار من وجه آخر عن أبى هريرة ، بلفظ : «إنَّ لله ملائكةً ، يتعاقبُون فيكم : ملائكة بالليل ، وملائكة بالنهار . » . . . . الحديث .

وقد سومح فى العزو إلى مسند البزار ، مع أن هذا الحديث بهذا اللفظ فى الصحيحين .

فالعزو إليهما أولى . . . (٢) »

وللحديث أكثر من رواية ، وأكثر من طريق . . . .

وقول ابن حجر يعزز اتجاه ابن مالك ، ومذهبه . . .

ويعزز ما تقدم رواية روى بها « حديث أم زرع » الذى رواه البخارى فى صحيحه .

---

(١) من الآية ٣ من سورة الأنبياء .

(٢) ٢١٨/٣ فتح البارى بشرح البخارى .

يقول العسقلانى فى شرح الحديث — :

« . . . وفى رواية أبى على الطبرى فى مسلم: « جلَسْنَ » : بالنون — [أى : جلسْن إحدى عشْرة امْرأة ..] »

وفى رواية أبى يعلى : « اجْتَمَعْنَ . » :

قال القرطبى زيادة النون على لغة : أكلُونى البَرَاغِيث »

وقد أثبتها جماعة من أئمة العربية . واستشهدوا لها بقوله تعالى : « وأسروا النجوى الذين ظلموا(١)» وقوله تعالى : فَعَمُوا ، وصُّموا كثيرٌ منهم »(٢)

وحديث « يتعاقبون فيكمُ ملائكةٌ . . . » وقول الشاعر :

... ... بحْورَان يعصِرنَ السَّلِيط أقارِبُهْ

وقوله :

يلُومونَنى فِى اشْتِراء النخيـــــــل قَومْى ، فكلُّهمُ يَعْذِلُ

وقد تكلف بعض النحاة رد هذه اللغة إلى المشهورة ، وهى :

ألا يلحق علامة الجمع ، ولا التثنية ، ولا التأنيث فى الفعل ، إذا تقدم على الاسم .

وخرج لها وجوها ، وتقديرات **فى غالبها نظر** .

ولا يحتاج إلى ذلك ، بعد ثبوتها نقلا ، وصحتها استعمالا ، والله أعلم .

---

(١) من الآية ٧١ من سورة المائدة ، وصدر الآية : « فعموا ، وصموا ، ثم تاب الله عليهم ثم عموا ، وصموا كثير منهم ... » .

(٢) ١٩/٣٠٦ ، ٣٠٧ فتح البارى بشرح صحيح البخارى .

ويقول القرطبي فى توجيه قوله تعالى : «ثمَّ عُموا ، وصُمّوا كثيرٌ منهم.» فارتفع كثير على البدل من الواو .

وقال الأخفش : سعيد : كما تقول : رأيْتُ قومك ثلثَيهْم ، وإن شئت كان على إضمار مبتدأ ، أى : العمى ، والصم كثير منهم ، وإن شئت كان التقدير : العمى ، والصم منهم كثير .

وجواب رابع أن يكون على لغة من قال : « أكلُونِي البَرَاغيث » وعليه قول الشاعر :

ولكنْ ديَا فىّ ، أبوهُ ، وأُمُّه بحْوران يَعْصِرن السَّلِيطَ أقارِبُهْ

ومن هذا المعنى قوله تعالى : « وأسرُّوا النجوى الذينَ ظَلَمُوا »(١)

ومما يعزز ما تقدم — أيضا ما نقله العينى فى شواهده عن السهيلى :

قال العينى

وقال السهيلى

ألفيت فى كتب الحديث المروية الصحاح ما يدل على كثرة هذه اللغة ، وجودتها ، نحو ما جاء فى قول وائل بن حجر : — فى سجود النبى (صلى الله عليه وسلم) :

« ووقَعتَا ركبتَاهُ قبل أنْ تقَعا كفّاهُ » ونحو قوله : « يخرجْنَ العواتِق وذَواتِ الخُدَور . » ونحو :« يتَعاقَبُون فيكُمْ ملائكة باللّيلِ ، وملائكةٌ بالنهار . »

أخرجه فى الموطأ ، والألف ، والواو والنون حروف(٢) »

* * *

---

(١) ص ٢٢٤٥ تفسير القرطبى ٠

(٢) ٢/٤٦٠ شواهد العينى ٠

وخلاصة ما تقدم لوجزه — بمشيئة الله تعالى — فى الآتى :

— من مظاهر عظمة الله (عز وجل (اختلاف الألسنة ، والألوان :

وقد اختلف اللاهجون العرب — فى إلحاق علامة بالفعل تدل على تثنية الفاعل ، أو جمعه .

وجل قبائل العرب جردت الفعل من هذه العلامة .

وألحقت العلامة بالفعل : **طيىء ، وأزد شنوءة ، وبلحارث بن كعب** ولم يكن ذلك على سبيل الوجوب — كما تقدم — .

— **علماء اللغة ، ونقلتها** : جمعوا المنطقين . . . الإلحاق ، وعدمه .

— رأى علماء النحو جمهرة العرب ، تختلف عن القبائل المعينة ، التى تلحق بالفعل العلامة الدالة على تثنية الفاعل ، أو جمعه .

— اعتراف شيخ النحاة ، وإمامهم : سيبويه : باللهجة التى خالفت جمهرة العرب ، ورودت فى كتابه فى غير موضع — كما ذكرنا —

— فتح إمام أهل الصناعة : سيبويه باب التخريج لغير أصحاب تلك اللهجة ، واتسع الباب عند النحاة ، وأغزرهم تخريجا ما ورد فى استشهاد ابن هشام فى المغنى . . . وقد تقدم — .

— دفع التخريج ، والرغبة فى مخالفة الآخرين إلى ارتكاب وجوه غير مسلمة وفيها نظر .

— أطلق جمهور النحاة على اللهجة التى خالفت لهجة الجمهور لغة : « أكلُونِي البراغِيث » أخذا مما ورد على ألسنة من نطق بها . . . وغمزا عليها . . .

وخفف ذلك ابن مالك ، فنسبها إلى حديث : «يتَعَاقَبُون فيكم ملائكةٌ»

— لم تقتصر اللهجة على قبائلها فقط ، وإنما تسربت إلى قبائل خارج حدودها ، فالذكر الحكيم لم تخل منها بعض آياته — كما سبق — وذلك من إعجازه ، ليكون بطل اللغات ، ولا يهمل بعض اللهجات . . .

— وردت اللهجة فى لسان من أوتى جوامع الكلم (صلى الله عليه وسلم (— كما ذكرنا —

— وردت فى الشواهد الكثيرة لأصحابها ، ولغيرهم ممن سجلنا شواهدهم فيما تقدم ، وفى شواهد أخرى ، لا يتسع المقام لتسجيلها كلها . . .

— وردت فى شعر المولدين ، الذين مثل بعض النحاة بشعرهم : من قبيل التمثيل ، لا من قبيل الاستشهاد — وقد سبق ذلك —

— جميع ما استشهد به — أيضا — : لا يجعل فى النفس حرجا من الاعتراف بهذه اللهجة ، ويجعل النفس تطمئن إليها ، ولا تنفر مما ورد عليها . . . . . .

— ما يخص التخريج فإننا ينبغى أن نراعى فيه أمرين :

أولهما : التخريج لما ورد من غير أصحاب هذه اللهجة .

وثانيهما : البعد عن التكلف فى التخريج ، حتى لا نفر من أمر محذور ، فنقع فى أمر أكثر منه خطرا .

والقصد

فإن لغة « **أكلونى البراغيث** » لغة عربية صحيحة ، لعرب معترف بهم ، وأخذها غيرهم عنهم ، ولا سبيل إلى إنكار ما ورد منها ، ولا إلى التقليل من شأنها . والله تعالى أعلى وأعلم .

٧ — شواهد لما تقدم :

وتتوج هذا البحث بذكر بعض الشواهد ، فنقول :

قال : تميم : وهو من شعراء اليتمية .

إنّى رأيتُ النّجْمَ ، وهو مغرّبٌ وأقبلْنَ راياتُ الصّبَاحِ من الشّرقِ

وقال يزيد بن معاوية :

يَدُورونَ بِي فى ظِلِّ كلِّ كنيسةٍ فَينْسَوْنَنى قومى ، وأهْوَى الكنائسا

وقال قيس بن الأسلت :

ويُكْرِمْنَها جارَاتها ،فيزرنَها وتعتلُّ عَنْ إتْيَانِهِنَّ ، فتعْذَرُ

وقال البحترى — وهو طائى — : وطيٌّ أصل هذه اللغة :

لَدنَ يَنهَبْنَه الْعُيون سِراعاً فيه لو أمكنَ العُيُون انتهابُهْ

وقال أبو تمام : حبيب بن أوس الطائى :

أغرت همُومى ، فاسئلنْ فضولها نومى ، وبتْنَ عَلَى فضول وِسادِى

وقال أبو نواس :

وكأنّ سُعْدَى إذ تودّعُنَا وقد اشرأبَّ الدمْع أنْ يكفَا

رَشَأتواصَيْنَ العَيانُ به حتى عقدْن بِإذْنِهِ شَنَفَا

وقال — أيضا — :

الحمد لله ليْس لى نَشَبٌ فخفَّ ظَهْرِى ، وقلَّ زوّارى

وأحسنتْ نفسى التعزّىَ عن شىءٍ تولّى ، ومُتْنَ أوكارِى

وقال الشريف الرضى :

نهضتُ،وقدقَعَدْنَ بى اللّيالِى فلا خيلٌ أعَنّ ، ولاركابُ

قال رُؤْبة بن العجَّاج :

ليْتَ ، وهَلْ ينفعُ شيئاً ليْتُ ؟ ليتَ شباباً بُوعَ فاشْتريتُ

رُؤْبة بن العَّجاج :

هو : أبو محمد : رؤبة بن الحجاج ، **والعجاج** لقبه ، واسمه عبد الله بن رؤبة البصرى التميمى ، السعدى .

سمى باسم **قطعة** من الخشب يرأب بها الإناء ، إذا انصدع .

وهو ، وأبوه راجزان مشهوران ، كل منهما له ديوان رجز ، ليس فيه شعر ، سوى الأراجيز .

وهما مجيدان فى رجزهما ، وكان رؤبة بصيرا باللغة ، قيما بحواشيها ، وغريبها ، والعجاج ، ورؤبة من أنعم الله تعالى على اللغة ، فقد حفظا كثيرا من غريبها ، بالرحلة ، والأسفار ، وخلفا لنا هذه الثروة الهائلة ، مستخدمة فى أرجازهما .

وكان يونس يعظمه ، ويقول عنه ــ وقد سئل : من أشعر الناس ــ ؟ فقال : العجاج ، ورؤبة ، فقيل له : لم نعن الرجاز ، قال : هما أشعر أهل القصيد . مات رؤبة سنة ١٤٥هـ (معاهد التنصيص ١/١٥ إلى ١٩)

وراجع أخباره فى « أخبار النحويين البصريين للسيرافى ، ص ٢٨ ، ٦٢ ، ٦٩ ، ٧٠ »

وراجع أخباره فى « مراتب النحويين ، لأبى الطيب اللغوى ص ٤٤ ، ٤٥ »

وراجع ترجمته فى « وفيات الأعيان ، لابن خلكان ١ — ٣٣٣ » .

والبيتان من الرجز المسدس .

والأول

من شواهد ابن يعيش ٧٠/٧ ، ومغنى اللبيب ٣٩٣ ، وشرح شواهده للسيوطى ٢٧٧ ، والعينى ٢٥٤/٢ ، والتصريح ١ / ٢٩٤ ، وهمع الهوامع ٢٤٨/١ والدرر اللوامع ٢٠٦/١ ، والأشمونى ٦٣/٢ ، والمكودى ٦٢ وابن جابر الأندلسى ٣٧٤ ، وملحقات ديوانه ١٧١ .

والثانى :

من شواهد ابن يعيش ٧٠/٧ ، والمغنى ٣٩٣ ، وشواهد السيوطى ٢٧٧ ، والعينى — ٢٥٤ ، والتصريح ٢٩٤/١ ، والهمع ١٦٥/٢ ، والدرر ٢٢٢/٢ ، والأشمونى /٦٣ ، والمكودى ٦٢ وابن جابر الأندلسى ٣٧٤ .

اللغة :

ليت : كررت « ليت » ثلاث مرات .

الأولى : حرف تمن من أخوات « إنّ » . . .

والثانية : قصد لفظها ، فوقعت فاعلا ، للفعل ينفع .

والثالثة : مؤكدة للأولى ، فلا اسم لها ، ولاخبر . . .

والتمنى : طلب المستحيل ، أو ما فيه عسر ، وتمنيه من هذا القبيل . .

بوع : لغة فى « بيع » .

اشتريت : من الشراء ، أى : اشتريته لنفسى ، وتجملت به .

وقبل البيت فى زيادات ديوانه :

يـــاقوم قَدْ حَوْقَلْتُ ، أو دَنَوْتُ وشرُّ حِيقال الرِّجَالِ الموتُ
مَالِي إذَا أَجْذِبُها صَـــأَيْتُ أَكِبَرٌ قَدْ عَالَنِي ، أَمْ بيتُ ؟
ليتَ ، وهلْ ينفع شيئاً ليت ليت شَبَاباً بيعَ فاشتريْتُ

حوقلت : ضعفت ، وأصابنى الكبر . . . .

دنوت : قربت ،

حيقال : مصدر « حوقل » .

أجذبها : أراد : أنزع الدلو من البئر . . .

صأيت : صحت ، من قولهم : صأى الفرخ : صاح صياحا ضعيفا .

وأراد : أنينه من ثقل الدلو عليه .

عالنى : غلبنى ، وقهرنى ، وأعجزنى . .

بيت : يريد الزوجة ، وذلك : لأن الغرب أقوى على العمل ، أو يريد : هموم العيال ، وثقل مطالب الحياة ، التى لا تنتهى عند غاية . . . .

والمعنى :

أتمنى ، وما يفيد التمنى شيئاً . . . .

ليت شباباً يعرض للبيع ، وقوة تكون للشراء ، وعافية تجلب من سوق ولو كان الأمر كذلك ، لاشتريت ذلك لنفسى . . .

وذلك مثل قول القائل :

أَلاَ لَيْتَ الشَّبابَ يَعُودُ يَوْمًا

الاستشهاد بالبيت

استشهاد ابن يعيش :

استشهدابن يعيش بالشاهد فى باب «من أصناف الفعل المبنى للمجهول(١).

وقد ذكر التغيير الذى يطرأ على الفعل إذا بنى لما لم يسم فاعله ، وذكر الفعل الماضى ، والمضارع . . . ثم قال :

« . . . فإن كان معتلا نحو : « قَال ، وبَاعَ »(٢) :

مما كان من ذلك من ذوات الواو ، فإن واوه تصير ياء **فى أعلى اللغات** ، فتقول : « قِيل القولُ ، وصِيغَ الخاتم . »

وكان الأصل : « قُوِل »— بضم القاف ، وكسر الواو — على قياس الصحيح — فأرادوا إعلاله ، حملا على ما سمى فاعله : فنقلوا كسرة الواو إلى القاف ، بعد إسكانها ، ثم قلبوا الواو ، لسكونها ، وانكسار ما قبلها ياء فصار اللفظ بها : « قِيل »— بكسرة خالصة ، وياء خالصة .

فاستوى فيه ذوات الواو ، والياء .

وتقول فى اللغة الثانية : « قيل » — بإشمام القاف شيئاً من الضمة ، حرصا على بيان الأصل .

وتقول فى اللغة الثالثة : « قُولَ القولُ » فتبقى ضمة القاف ، حرصاً على بناء الكلمة .

---

(١) ٦٩/٧ شرح ابن يعيش لمفصل الزمخشرى .

(٢) الأصـــل : فى قال : « قول » وفى باع « بيع » : الفصـــل الأول من ذوات الواو ، والثانى من ذوات الياء ، دخلهما إعلال بالنقل ، ثم القلب .

فعلى هذا : تكون قد حذفت كسرة الواو حذفاً من غير نقل .

وما كان من ذوات الياء ففيه ثلاثة أوجه — أيضا :

أحدها : « بِيع المتاعُ » : والأصل : بضم الباء ، وكسر الياء — : فنقلت الكسرة من الباء إلى الياء ، من غير قلب .

وتقول فى الوجه الثانى : « بيع » — بإشمام الباء شيئاً من الضمة .

وقرأ الكسائى :

« وغِيضَ الماءُ . »(١)

وقرأ غيره من القراء : بإخلاص الكسرة ، على الوجه الأول .

وفى الوجه الثالث : « بوع المتاع » : كأنك أبقيت ضمة القاف إشعاراً بالأصل ، ومحافظة على البناء ، وحذفت كسرة الياء — على ما ذكرنا فى الواو — فصار اللفظ : « بوع المتاع » :

فتستوى ذوات الياء ، والواو

وأنشد ابن الأعرابى (٢):

لَيْتَ ، وهَلْ ينفعُ شيئاً لَيْتُ ؟ ليت شَباباً بُوع فَاشْتَرَيْتُ

* * *

الكلام فى الفعل الثلاثى الأجوف :

وهو : ما اعتلت عينه ، أو : ما كان ثانيه حرف علة .

---

(١) من الآية ٤٤ من سورة هود .

(٢) الرجز : لرؤبة بن العجاج، كما ذكرنا .

حرف العله إما : واو ، أو ياء — فى الأصل — لأن ألف الأجوف منقلبة عن أحد الحرفين : الواو ، أو الياء .

مثل ابن يعيش للنوعين : بنات الواو ، وبنات الياء .

ذكر ابن يعيش الأصل ، والمآل .

ذوات الواو ، مثل : « قال » عند البناء للمجهول لا بد من تغيير فى الفعل : فقد حمل المعتل على الصحيح ، **فحدث الآتى :**

نقلت كسرة الواو إلى القاف ، بعد سكونها بعد سلب حركتها ، ثم قلبت الواو ياء ، لسكونها ، وانكسار ما قبلها .

والمآل : صار اللفظ قِيلَ — بكسرة خالصة ، وياء كذلك ، — وهنا — يستوى ذوات الواو ، وذوات الياء .

أما ذوات الياء فإننا نجرى فى الفعل عند بنائه للمجهول الآتى ، قياساً على الصحيح — أيضاً —

نقول : بِيعَ المتاعُ **والأصل** : بُيِعَ — بضم الباء ، وكسر الياء ، : نقلت الكسرة من الياء إلى الباء — من غير قلب —

ذكر ابن يعيش اللغات الواردة عن العرب فى ذلك ، وكان موفقاً فى ترتيبها — بحسب الذكر — لاترتيبها بحسب كثرة الورود ، والاستعمال ، وقلتهما .

وهى على الترتيب الآتى :

ا — « قِيلَ القولُ ، وبِيعَ المتاعُ » وهى لغة إخلاص الكسر .

ق — « قِيلَ يا أَرْضُ ابْلَعِى . » ، . . وغِيضُ الْمَاءُ . »

---

(١) ٧٠/٧ شرح ابن يعيش لمفصل الزمخشرى .

على لغة الإشمام . وهو أن تشم « القاف ، والغين » فى « قيل ، وغيض » شيئاً من الضمة وكأنك بهذا تحرص على بيان أصل الحركة .

جـ — « قُولَ ، وبُوعَ » فتبقى ضمة القاف ، والباء ، حرصاً على بناء الكلمة .

استشهد بالشاهد لما تقدم ذكره ، والشاهد فى قول الراجز « بُوعَ » .

* * *

استشهاد ابن هشام فى مغنى البيت :

استشهد ابن هشام بالشاهد فى كتابه : « مغنى اللبيت ، عن كتب الأعاريب فى باب انقسام الجملة الكبرى إلى : ذات وجه ، وإلى ذات وجهين) ثم ذكر (الجمل التى لا محل لها من الإعراب) (١).

ثم انتهى إلى « الجملة الثانية : المعترضة بين شيئين ، لإفادة الكلام تقوية أو تحسيناً ، وقد وقعت فى مواضع (٢) » .

منها المواضع : « الثالث عشر : بين الحرف ، وتوكيده ، كقوله :

ليتَ ، وهَلْ ينفَعُ شيئاً ليتُ ؟ ليْتَ شَبَابا بُوعَ فاشْتَريتُ(٣)

ويوضح الدسوقى فى حاشيته على المغنى ، فيقول :

« (قوله : « ليت إلخ) :

« ليت » — الثانية : فاعل « ينفع ، لأن المراد لفظها ، والثالثة توكيد للأولى .

وجملة : « وهل ينفع . . . » ؟ معترضة بين الأولى ، والثالثة (٤). »

---

(١) ٣٨٢/٢ مغنى اللبيب .

(٢) ٣٨٦/٢ مغنى اللبيب .

(٣) ٣٧٨/٢ مغنى اللبيب .

(٤) ٥٠/٢ حاشية الدسوقى على مغنى اللبيب .

والدسوقى — بذلك — يوضح الجملة المعترضة ، ويذكر موقعها فى البيت وترك السر الذى من أجله جاء الراجز بهذه الجملة المعترضة ، وتركنا نختار من تعليل ابن هشام ما نشاء .

ثم يأتى دور السيوطى فى توضيح الشاهد ، فيقول :

« وأنشد :

لَيْتَ — وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ؟ لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

أنشده الكسائى فى صفة « دلو » .

وقبله :

ما لى إِذَا أَجْدِبُهَا صَأَيْتُ ؟ أَكبرٌ قَدْ غَالَنِى ، أَمْ بَيْتُ ؟

. . . . . والمراد بالبيت : المرأة .

وقال الفراء فى المصادر : البيت : التزويج .

وجملة : « وهل ينفع شيئاً ليت » ؟ معترضة بين ليت الأولى ، وليت الثالثة ، المؤكدة لها .

و « ليتُ » الثانية : اسم مرفوع « بينفع » .

والمراد بها : اللفظة . وهو أحد الشواهد على الإسناد اللفظى .

و « بوع » لغة فى « بيع » وقد استشهد النحاه بالبيت على ذلك .

وذكر المصنف فى شواهده أنَّ « هَلْ » بمعنى النفى ، وأن الكسائى أنشده بلفظ وَمَا يَنْفَعُ شيئاً لَيْتُ[1] . »

---

(١) ص ٢٧٧ شرح شواهد المغنى للسيوطى .

وفى كلام السيوطى ما يحتاج إلى شىء من التوضيح .

الأبيات لرؤبة — كما تقدم — وإن أنشدها ابن الأعرابى — كما يقول ابن يعيش ، أو أنشدها الكسائى . . . .

وهى فى وصف رؤبة نفسه وضعفه لكبره ، أو غيره ، وظهر ذلك عند ممارسة الأعمال ، وفى جلب الدلو من البئر ، وهو واحد منها . . . .

— **فسر « البيت »** أكثر من تفسير ،والمعنى سائغ على ما ذكره وعلى ما تقدم .

— وضح السيوطى موطن الاستشهاد الذى قصده ابن هشام فى هذا الموضع .

كما أنه لم يغفل استشهاد النحاة به فى لهجة (بوع) كما ذكر ابن يعيش .

— أشار إلى المعنى البلاغى الذى خرج له الاستفهام ،وهو النفى ،وعززه برواية الكسائى : « وما ينفعُ شيئاً لَيْتُ » .

— أشار إلى الإسناد اللفظى ،وذلك فى إسناد « ينفع » إلى « ليت » الثانية ، لقصد اللفظ .

استشهاد العينى بالشاهد :

استشهد بالشاهد الشراح الأربعة :

ا — ابن الناظم .

ب — ابن أم قام المرادى .

جـ — ابن هشام الأنصارى .

ء — ابن عقيل .

وقد رمز العينى لهم بالرمز (ظقهع) :

ومن الخير أن نرجع إلى استشهاد كل منهم فى كتابه ؛ ثم نعود إلى العينى

استشهاد ابن الناظم :

استشهد ابن الناظم بالشاهد ، فى شرح أبيات والده ، التى ضمنها كيفية بناء الفعل لما يسم فاعله .

قال ابن الناظم :

« . . . وإن كان الفعل ثلاثياً ، معتل العين ، فبنى لما لم يسم فاعله استثقل فيه مجىء الكسرة ، بعد الضمة .

ووجب تخفيفه : بالقاء حركة الفاء ، ونقل حركة العين إليها .

« بَاع ، وقَالَ » : « بِيعَ ، وقِيلَ » :

وكان الأصل : « بُيِعَ ، وقُوِل » فاستثقلت كسرة على حرف علة ، بعد ضمة ، فألقيت الضمة ، ونقلت الكسرة إلى مكانها ، فسلمت الياء من نحو : « بَيِع » ، لسكونها بعد حركة تجانسها ، وانقلبت الواو ياء ، من نحو : « قيل » لسكونها بعد كسرة .

فصار اللفظ بما أصله الواو كاللفظ بما أصله الياء .

وبعض العرب :

ينقل ، ويشير إلى الضم ، مع التلفظ بالكسر ، ولا يغير الياء ، ويسمى ذلك إشماماً .

وقد قرأ به نافع ، وابن عامر ، والكسائى فى نحو : « قيل »(١) وغيض(٢) « وسيق » (٣) .

---

(١) من الآية ٤٤ من سورة هُود .

(٢) من الآية ٤٤ من سورة هود .

(٣) من الآيتين ٧١ ، ٧٣ من سورة الزمر .

ومن العرب :

من يخفف هذا النوع بحذف حركة عينه :

فإن كانت واوا سلمت ، كقول الراجز .

حُوكتْ على نَوْلين ، إذْ تُحاكُ يَخْتَبِطُ الشَّوكَ ، ولا تُشَاكُ[1]

وإن كانت ياء قلبت واوا ، لسكونها ، وانضمام ماقبلها ، كقول الآخر :

ليت — وهلْ ينفَعُ شيئاً لَيْتُ ؟ ليْتَ شبَاباً بُوعَ فاشْتَرَيتُ

وعرض ابن الناظم ، وتحليله ، وتسلسل فكرته . . . كل ذلك لا يحتاج منا إلى بيان ، إذ أن تبين البين مشكل — كما يقال — .

* * *

استشهاد المرادى :

شرح ابن أم قاسم المرادى بيت الناظم ، وهو :

واكسِرْ ، أوِا شمِمْ فَاثُلاثِّ أُعِلْ عيناً ، وَصَمٌّ جَا « كَبُوعَ » فَحْتَمِلْ

قال المرادى ،

« إذا كان الماضى ثلاثيا ، معتل العين ، معلها ، نحو : « قَالَ ، وبَاعَ » وقصد بناؤه للمفعول ، فعل فيه تقديرا ما يقتضيه القياس : فيضم أوله ، ويكسر ما قبل آخره ، فيقال : « قُوِلَ ، وبُيِعَ » .

إلا أن العرب قصدوا تخفيفه ، لثقل الكسرة على حرف العلة :

فمنهم : من حذف ضمة الفاء ، ونقل كسرة العين إلى مكانها ، فسلمت الياء من « بِيعَ » وقلبت الواو من « قول » ياء ، لسكونها بعد كسره ، فصار اللفظ : « قيل ، وبيع » .

---

(١) ص ٢٣٢ ، ٢٣٣ شرح ابن الناظم .

ففى ذوات الياء عملان وفى ذوات الواو ثلاثة .

وهذه أفصح اللغات

ومنهم : من فعل ما تقدم : من حذف الضمة ، ونقل الكسرة ، إلاأنه يشم الفاء للضم .

ومعنى الإشمام هنا : شوب الكسرة شيئا من صوت الضمة .

ولهذا قيل : ينبغى أن يسمى رَوْماً .

قلت : وقد عبر عنه بعض القراء بالروم .

فإن قلت : ما كيفية اللفظ بهذا الإشمام ؟

قلت : ظاهر كلام كثير من النحويين ، والقراء : أنه يلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة ، ممتزجة من حركتين : ضمة ، وكسرة ، على سبيل الشيوع .

والأقرب :

ما حرره بعض المتأخرين ، فقال : كيفية اللفظ : أن يلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة ، مركبة من حركتين : إفرازا ، لا شيوعا .

جزء الضمة مقدم ، وهو الأقل ، يليه جزء الكسرة ، وهو الأكثر .

ومن ثم : تمحضت الياء .

وهذه اللغة : أعنى لغة الإشمام فصيحة تلى لغة الكسر فى الفصاحة .

ومنهم : من يحذف كسرة العين : إذ منها ينشأ الثقل ، وتبقى الفاء على ضمها ، فتسلم « الواو » فى : « قول » وتقلب « الياء » واوا ، فى « بيع » ، لانضمام ما قبلها .

وهذه اللغة أضعف اللغات :

وعليها قول الراجز :

... ... ليتَ[1] شَباباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

والمرادى :

كان طيب العرض ، وقد رتب اللغات ترتيبا سليما — بحسب القوة ، والضعف ، والمنزلة من الفصاحة ، وبين المراد بالإشمام ، وأحسن التعليل ، . . . . . فاللغات : أفصح ، وفصيحة ، وأضعف . . . .

* * *

استشهاد ابن هشام الأنصارى بالشاهد ، فى « التوضيح » .

قال ابن هشام :

« وإذا اعتلت عين الماضى ، وهو ثلاثى « كقام ، وباع . . . فلك كسر ما قبلها : بإخلاص ، أو إشمام الضم ، فتقلب فيهما واوا ،

قال[2]:

ليتَ — وهلْ يَنْفَعُ شيئاً لَيْتُ ؟ لَيْتَ شبَاباً بُوعَ فَاشْتريْتُ[2]

ونأخذ من شرح المصرح : الأزهرى ما نوضح به بعض الجوانب :

— إخلاص الكسر لغة قريش ، ومن جاورهم .

وإشمام الكسر الضم لغة كثير من قيس ، وأكثر بنى أسد .

— نقل الأزهرى عن الشاطبي[3] المذاهب فى كيفية الإشمام :

---

(١) ٢/٢٤ الى ٢٦ شرح المرادى لالفية ابن مالك .

(٢) ١/٢٩٤ التوضيح .

(٣) الشاطبى : « القاسم بن فيرة بن ابى القاسم ، خلف بن احمد الرعينى الشاطبى ، المقرىء النحوى الضرير .

الأول : ضم الشفتين ، مع النطق بالفاء ، فتكون حركتها بين حركتى : الضم ، والكسر ، وهو المعروف المشهور ، المقروء به .

الثانى : ضم الشفتين ، مع إخلاص كسرة الفاء .

الثالث : ضم الشفتين قبل النطق بها ، لأن أول الكلمة مقابل لآخرها ، فكما أن الإشمام فى الأواخر بعد الفراغ من إسكان الحرف ، فكذلك يكون الإشمام فى أولها قبيل النطق بكسر الحرف .

ـ **إخلاص الضم** ، فتقلب الألف واوا . . .

والضم الخالص كقول رؤبة ، . . . . البيت .

ـ « فبوع » مبنى للمفعول ، وهو « خبر ليت » الأولى ، و « شبابا » اسمها ، و « ليت » الأخيرة توكيد للأولى ، فلا اسم لها ، ولا خبر و « ليت » الوسطى فاعل « ينفع » وشيئا » مفعول مطلق ، أى : نفعا . . .

والجملة : ـ من الفلل ، والفاعل ـ معترضة بين المؤكد ، والمؤكد وهل للنفى ، بدليل أنه روى « وما ينفع شيئا ليت . »

.... كان إماما فاضلا فى النحو ، والقراءات ، والتفسير ، والحديث ، علامة ، نبيلا ، محققا ، ذكيا ، واسع المحفوظ ، بارعا فى القراءات ، استاذا فى العربية ، حافظا الحديث ، شافعيا ، صالحا ، صدوقا ، ظهرت عليه كرامات الصالحين : كسماع الاذان وقت الزوال بجامع مصر من غير مؤذن ، ولا يسمع ذلك إلا الصالحون .

وكان يعذل أصحابه على أشياء ، لم يطلعوه عليها .

اخذ القراءات عن ابن هذيل ، وغيره ... وكان يجلس إليه من لا يعرفه ، فلا يشك انه ببصر ، لأنه ـ لذكائه ـ لا يظهر منه ما يظهر من الأعمى فى حركاته .

صنف فى القراءات القصيدة المشهورة .... ولد سنة ٥٣٨ هـ مات سنة ٥٩٠ هـ (البغية ٢/٢٦٠) .

والواو : للاعتراض (١) .

وفى كلام الموضح كثير من الفوائد .

* * *

استشهاد ابن عقيل .

أورد ابن عقيل بيت الخلاصة ، وهو :

واكسِرْ ، أوا شمم فاثلاثىَّ أعِلْ عينًا ، وضمٌّ جا « كَبُوعَ » فاحْتُمِل

قال ابن عقيل فى شرح البيت :

« إذا كان الفعل المبنى للمفعول ثلاثيا ، معتل العين سمع فى فائه ثلاثة أوجه :

(١) إخلاص الكسر : نحو : « قِيلَ ، وبِيعَ » ، ومنه قوله :

حِيكَتْ عَلى نِيرَيْن إذْ تُحَاكُ تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ ، وَلَا تُشَاكُ(٢)

(٢) وإخلاص الضم : نحو : « قُول ، وبُوْعَ »

ومنه قوله :

ليتَ — وهلْ يَنْفَعُ شيئاً لَيْتُ ؟ — لَيْتَ شبَاباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

وهى لغة بنى : « دبير ، وبنى فقعس » وهما من فصحاء بنى أسد .

(٣) والإشمام : — وهو الإتيان بالفاء بحركة بين الضم ، والكسر — ولا يظهر ذلك إلا فى اللفظ ، ولا يظهر فى الخط .

---

(١) ١/٢٩٤ التصريح بمضمون التوضيح .

(٢) وللبيت رواية أخرى :

حوكت علي نولين إذ تحـاك تختبط الشـوك ، ولا تشاك

وقد قرىء فى السبعة قوله تعالى : « وقيلَ يـا أَرْضُ ابْلَعِى مَاءَكِ ، ويَـا سمَاءُ أَقْلِعِى ، وغِيضَ الْمَاءُ[1] » .

بالاشمام فى : « قِيلَ » و « غِيضَ[2] » .

دور العينى : واستشهاده بالشاهد :

— **ذكر العينى القائل :** رؤبة بة بن العجاج ، وأن البيت من الرجز المسدس ، وبين أن الكسائى أنشده ، ولم يعزه لأحد ، وسجل بيتا قبله ، وأعرب البيت — فى إجمال — بعد الشرح اللغوى .

— **ثم قال : الاستشهاد فيه :**

فى قوله : « بُوع » فإن القياس فيه « بِيعَ » ، لأنه مجهول « بَاعَ » .

لكن من العرب من يخفف هذا النوع : بحذف حركة عينه ، فإن كانت واوا سلمت ، كما فى قوله : حُوكَتْ » والقياس : « حيكت » وإن كانت ياء قلبت واوا ، لسكونها ، وانضمام ما قبلها ، كما فى قوله : « بوع » : بضم الباء ، وكسر الياء ، فحذفت حركة الياء ، فصار : « بُيع » — بضم الباء ، وسكون الياء — فقلبت الباء واوا . لسكونها ، وانضمام ما قبلها[3] »

وفى توضيح العين تعزيز ، وتأكيد لجميع ما تقدم .

* * *

استشهاد السيوطى فى همع الهوامع :

استشهد السيوطى بالشاهد مرتين :

---

(١) من الآية ٤٤ من سورة هود .
(٢) ٢/١١٤ الى ١١٧ شرح ابن عقيل .
(٣) ٢/٥٢٤ الى ٥٢٦ شـواهد العينى .

قال :

... ... لِيتَ شباباً بُوعَ فَاشْتَرِيْتُ[1]

ويقول الشنقيطى ، بعد أن يكمل البيت :

« استشهد به — على جواز ضم أول المبنى للمجهول — الذى أصله الكسر مسد ، وبين فى الهمع تعليله .

وظاهره : أن هذه اللغة تساوى لغة الكسر ، وليس كذلك . . .[2] »

* * *

استشهاد المكودى :

شرح المكودى بيت الناظم ، وهو :

واكسرْ ، أوِ اشمِمْ فَاثُلاثِىٌّ أَعِلْ عيناً ، وضمٌّ جَا « كبُوعْ »فَاحْتُمِل

قال المكودى :

« يعنى : أن فى الفعل الماضى الثلاثى ، المعتل العين ثلاث لغات :

الأولى : إخلاص الكسر ، وهى المشار إليها بقوله : « واكسر » .

الثانية : الإشمام ، وهى المشار إليها بقوله : « أواشمم » .

وحقيقته عند الجمهور : أن تكون الكسرة مشوبة بشىء من صوت الضمة :

وهاتان اللغتان فصيحتان ، وقرئ بهما فى المتواتر .

---

(١) ١٦٥/٢ همع الهوامع .

(٢) ٢٢٢/٢ الدرر اللوامع .

الثالثة : إخلاص الضمة ، وهى المشار إليها بقوله : « وضم جا « كبوع » ومنه قوله :

لـيتَ — وَهَلْ يَنْفَعُ شيئاً لـيتْ ؟ لـيتَ شبَاباً بُوع فاشْتَرَيْتُ[1]

واستشهاد المكودى — مع الإيجاز — مسدد نحو الهدف ، وإنما يعوزه التعليل .

* * *

استشهاد الأشمونى :

شرح الأشمونى بيت الناظم ، ومزج المتن بالشرح ، كعادته ، فقال :

« (واكْسِرْ ، أو اشْمِمْ فَا) فعل (ثُلاثِيٌّ أُعِلَّ . عيناً) واوا ، أو ياء ، فقد قرىء : « وقيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِى مَاءكِ ، وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِى ، وغِيض الماءُ » بهما [2] .

والإشمام : هو الإيتان على الفاء بحركة بين الضم ، والكسر .

وقد يسمى رَوْمًا .

(وضمٌّ جَا) فى بعض اللغات (كبوع) وحوك (فاحْتُمِلْ) :

كقوله :

لـيتَ — وهَلْ ينفَعُ شيئاً ليتْ ؟ ليتَ شباباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

وكقوله :

حُوكَتْ على نِيرَيْن إذْ تُحاكُ تختبطُ الشُّوكَ ، وَلاتُشاكُ

---

(١) ص ٦٢ الدرر اللوامع .

(٢) من الآية ٤٤ من سورة هود .

« تنبيه » :

أشار بقوله : « فاحتمل » إلى ضعف هذه اللغة بالنسبة للغتين الأولين .

وتعزى لبنى فقعس ، وبنى دبير (١).

وقد اكتفى الأشمونى فى شرح البيت هذا الشرح ، عن ذكر الإجراء ، والتعليل ، ولم يذكر المفاضلة بين لغتى : الكسر ، والإشمام ، إذ الأولى أفصح ، والثانية فصيحة .

استشهاد ابن جابر الأندلسى بالشاهد :

قال ابن جابر :

قوله :

واكسرْ ، أو اشْمِمْ فَاثُلاثِىٌّ أُعِل عَيْنًا ، وضَمَّ جَا « كبُوعَ » فَاحْتُمِل

هذا البيت :

نبهك فيه على أن الفعل الثلاثى ، المعتل العين فيه ثلاث لغات :

وسواء كانت العين واوا « كقَالَ » أو ياء « كَبَاعَ »:

فاللغة الأولى :

أن تكسر الفاء منه : لأن الأصل أن تضمها ، وتكسر ما قبل الآخر ، فتقول فى : « بَاعَ » : « بُيِع » — بضم الباء ، وكسر الياء —

فاستثقلوا الكسرة على الياء ، التى هى العين ، فطرحوا ضمة الباء ؛ التى هى الفاء ، وألقوا عليها كسرة الياء ، وسكنت الياء بعدها ، فصار ؛

---

(١) ٢/٦٢ ، ٦٣ شرح الأشمونى .

وهى اللغة الكثيرة

وكذلك العمل فى « قَال » سواء ، إلا أنَّ الواو تقلب ياء ، لوقوعها ساكنة ، بعد كسرة ، فيصير : « قِيلَ » .

واللغة الثانية :

أن تشم الضم فى الفاء . مع النطق بها مكسورة .

والإشمام تنبيه على أن الأصل فى الفاء كان الضم .

وقد قرئ بالإشمام فى السبع فى : « قيل [١] ، وغِيض [٢] ، وحيل [٣] بَيْنَهم ، وسيق [٤] ، وسِيئَت [٥] ».

واللغة الثالثة :

أن تبقى الفاء مضمومة ، وتزيل حركة الواو ، فى « قول » فيصير : « قول » .

وحركة الياء فى : « بيع » فيصير « بوع » فتنقلب الياء واوا ، لوقوعها ساكنة ، بعد ضمة :

وقد أشار المصنف إلى اللغتين فى فاء الثلاثى ، المعتل العين بقوله :

وَاكْسِرْ ، أَوِ اشْمِمْ فَاثُلَاثِيٌّ أُعِلْ عَيْناً ... ...

---

(١) من الآية ٤٤ من سورة هود .

(٢) من الآية ٤٤ من سورة هود .

(٣) من الآية ٥٤ من سورة سبأ .

(٤) من الآيتين ٧١ ، ٧٣ من سورة الزمر .

(٥) من الآية ٢٧ من سورة الملك .

تقديره :

أعلت عليه ، « فالعين » — فى الأصل — فاعل ، ثم نصبت على التمييز .

وقصر قوله : « فاثلاثى » للضرورة .

ونقل حركة همزة « اشمم » : إذ بذلك يستقيم الوزن .

وأشار إلى اللغة الثالثة بقوله :

... ... وضمَّ جا « كبُوعَ » فَاحْتُمِلْ

يعنى جاء فى الفاء ، مع سكون العين « فاحتمل » : يعنى :فأجيز .

وقصر همزة « جاء » ضرورة .

ويشهد لهذه اللغة قول الشاعر :

حُوكتْ عَلَى نَوْلَينْ ، إذْ تُحاكُ تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ ، وَلَا تُشَاكُ

ولو جرى على اللغة الفصيحة لقال : « حيكت» .

وهذا إشارة على هذه اللغة ، فيما أصله الواو .

ويشهد لهذه اللغة ، فيما ، أصله الياء قول الشاعر .

ليتَ ، وهلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ ؟ ليتَ شَبَاباً بُوعَ فَاشْتَرَيتُ[1]»

* * *

وابن جابر الأندلسى : سار فى شرح البيت — كعادته — على النحو التالى:

— جعل نصب عينيه بيت ابن مالك ، يصدر عنه ، ويترسم خطاه .

— كانت لغته السهلة المحببة ، المبسوطة العبارة .

---

(١)ص ٣٧٢،٣٧٣،٣٧٤ شرح ابن جابر لالفية ابن مالك — بتحقيقنا —

- أبان عن اللغات فى « الأجوف » إبانة ، غنية عن الإطراء .
- أكثر من التمثيل على لغة الإشمام ، واستشهد للغة إخلاص الضم .
- أشار إلى الضرورة فى بيت ابن مالك - كعادته - « جا » نقل حركة همزة « اشمم » .
- أشار إلى التمييز المحول فى قول ابن مالك : « ... أُعِلَّ . . عَيْنًا . »

والقصد :

فقد أخذ ابن جابر قواعده من بيت الناظم ، مشيرا إلى ما فيه من ضرورة .

إعراب البيت

ليت : حرف تمن ، من أخوات « إن » ينصب الاسم ، ويرفع الخبر ، مبنى على الفتح ، لا محل له من الإعراب .

وهل : **الواو** : اعتراضية ، حرف مبنى على الفتح ، لا محل له من الإعراب .

هل : حرف استفهام ، مبنى على السكون ، لا محل له من الإعراب . وليس المقصود : طلب الفهم ، وإنما المراد النفى ، أى : وما . . . .

ينفع : فعل مضارع ، مرفوع لتجرده من الناصب ، والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

شيئا : مفعول به « لينفع » .

أو مفعول مطلق ، بمعنى « نفعا » والمعنى : ينفع نفعا .

وفى كلتا الحالتين « شيئا » منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

ليت : قصد لفظها ، فاعل « ينفع » مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

والجملة : من : « وهل ينفع شيئا ليت » لا محل لها من الإعراب معترضة بين المؤكد ، والمؤكد .

ليت : حرف تمن . . . . مؤكد للأول .

شبابا : اسم « ليت » منصوب « بليت » وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

بوع : فعل ماض ، مبنى للمجهول ، مبنى على الفتح ، لا محل له من الإعراب . ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازا ، تقديره « هو » ، يعود على « شباب » .

والجملة : من الفعل ، ونائب الفاعل فى محل رفع خبر « ليت » .

فاشتريت : الفاء : حرف عطف ، مبنى على الفتح ، لا محل له من الإعراب . « اشترى » فعل ماض ، مبنى على السكون ، لاتصاله بتاء الفاعل ، لا محل له من الإعراب .

وتاء الفاعل : ضمير مبنى على الضم فى محل رفع فاعل « اشترى » .

والجملة الفعلية ، معطوفة على الجملة الفعلية قبلها .

ومفعول « اشتريت » محذوف .

والتقدير : اشتريته .

وقد عنت لنا — بعد ما تقدم — بعض الملحوظات ، التى نوردها فيما يلى :

١ — ورد الشاهد فى باب المفعول الذى لم يسم فاعله :

وهذا الاصطلاح : اصطلاح الجمهور ، على هذا الباب .

أما ابن مالك : فقد ترجم له بباب و ترجمة ابن مالك النائب على الفاعل:

أولى ، وأحصر من ترجمة الجمهور :

أما الاختصار فظاهر :

وأما كونها أولى : : فلأن « المفعول الذى لم يسبق فاعله » :

« لا يشمل غير المفعول ، مما ينوب ، كالظرف ، إذ المفعول به هو المراد عند الإطلاق ، ولأنه يشمل المفعول الثانى فى نحو :أعطى زيد دينارا . » وليس مرادا (١) . »

وهذا ، ومثله : من التجديد ، والجنوح إلى الدقة . والتحديد ، والتيسير . . .وكلها أمور ظهرت فى تآليف ابن مالك — كما سبق — .

فترجمة ابن مالك : تشمل المفعول ، كما تشمل بقية ما ينوب عن الفاعل من : الظروف ، والمصادر ، ومن الجار والمجرور ، بشروط ذكرت فى مواضعها .

وفى ذلك يقول الناظم فى الخلاصة :

وقابلٌ مِنْ ظرفٍ ، أوْ من مصْدرِ أوْ حَرْفِ جرٍّ بنيابةٍ حرِى

* * *

(١) ١/١٧٥ حاشية الخضرى على ابن عقيل .

٢ ــ حذف الفاعل ، وإنابة غيره عنه :

مما مرن عليه العرب فى لسانهم : أنهم يحذفون الفاعل ، ويقيمون ما يصلح أن يقام مقامه نيابة عنه :

ومن يتتبع أساليب اللسان العربى يجدهم قد فعلوا ذلك لأسباب لفظية وأخرى معنوية :

فالأسباب اللفظية كثيرة :

منها : قصد الإيجاز فى العبارة ، نحو قوله تعالى:« فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ[1] . »

ومنها : المحافظة على السجع فى كلام منثور ، كقولهم:« مَنْ طَابَتْ سريرتُه حُمِدَتْ سِيرتُه . »

إذ لو قيل : حمِدَ الناسُ سيرتَهُ

إذ لو قيل : حمد الناس سيرته ، لاختلف إعراب الفاصلتين . . .

ومنها : المحافظة على الوزن ، كقول الأعشى : ميمون بن قيس :

عَلَّقْتُهَا عرضاً ، وعُلِّقَتَ رجَلًا غيرى ، وعلَّق أُخرى ذَلك الرجلُ

فقد كرر الأعشى فى بيته « عُلِّق » ثلاث مرات ، مع البناء للمجهول ، لأنه لو بنى للمعلوم ، وذكر الفاعل فى كل مرة ، لما استقام له وزن البيت .

ويريد بالتعليق : المحبة .

وعرضا : يريد بغير قصد منى . . . .

---

(١) من الآية ١٢٦ من سورة النحل .

فالأسباب — هنا — عائدة إلى أمر لفظى . وهو مقصود للمتكلم ؛ إذ أن العرب مشهورون بهندسة الألفاظ ، ووضع كل لفظة فى موضعها ، الذى تستقر فيه ، فلا تكون قلقة ، أو نابية عن موضعها .

والأسباب المعنوية كثيرة أيضاً :

منها : كون الفاعل معلوما للمخاطب ، بحيث لا يحتاج إلى معرفته ، ولا إلى ذكره .

قال الله تعالى : « خُلِقَ الإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ [1] »

والخالق الأعظم هو الله (عز وجل) .

ومنها : كونه مجهولا للمتكلم ، فهو — لجهله — لا يستطيع المتكلم أن يعينه للمخاطب ، كما تقول : « اغتصبت الأرض » وأنت لا تدرى من الغاصب . . .

ومنها : رغبة المتكلم فى الإبهام على السامع ، كقولك : «تُصُدِّق بألف دينار » : وأنت لا تحب أن تذكر المتصدق ، وتريد أن تبهم أمره على السامع .

ومنها : رغبة المتكلم فى إظهار تعظيمه للفاعل : بصون اسمه عن أن يجرى على لسانه ، كما تقول : « خلق الخنزير » .

ومنها : خوف المتكلم من الفاعل ، فيعرض عن ذكره ، لئلا يناله منه مكروه ، كما تقول : « قتل الرجل » ولا تصرح باسم القاتل . .

ومنها : خوف المتكلم على الفاعل ، فيعرض عن اسمه ، لئلا يمسه أحد بمكروه ، كما تقول : « كسر الزجاج » ولا تصرح باسم الكاسر ، مخافة أن يناله عقاب .

---

(١) من الآية ٣٧ من سورة الانبيـــاء .

ومنها غير ذلك :

والنحوى : يهمه – فى المقام الأول – المحذوف ، وما ناب عنه

أما مقاصد الحذف ، وأغراضه : فإنها تهم – فى المقام الأول – البلاغى .

إذ أن البلاغة إنما : « هى عبارة عن مطابقة الكلام الفصيح لمقتضى الحال(١) » فالكلام مع فصاحته ، وهى تشمل : الصحة اللغوية ، والصرفية ، والنحوية لابد له من البلاغة ، وبها تتم المطابقة المقصودة .

فالبلاغة : لطائف تأتى من المطابقة ، وغيرها مع الصحة اللغوية ، والنحوية .

* * *

٣ – اللغات الثلاث ، ونسبتها إلى أصحابها :

اللغة الأولى :

وهى الأفصح ، وتنسب إلى : قريش ، ومن جاور قريشا . . .

وأجرى فيها ما يجرى فى الثلاثى الصحيح : من ضم الأول ، وكسر ما قبل الآخر تقديرا .

ولكن : أزيد التخفيف فى النطق ، فجرت الأعمال المتقدمة :

أجرى عملان فى اليائى ، وثلاثة أعمال فى الواوى – كما سبق – .

ولغة قريش أعلى اللغات قدرا ، وقد نشأت ، وكملت ، وهذبت بعد طول غربلة ، وصقل . . .

---

(١) ١/١٣٣ شرح السعد لتلخيص المفتاح – شروح التلخيص .

اللغة الثانية :

وهى الفصيحة : وهى لغة الإشمام . الذى يطلق عليه القراء الروم — أيضا — وهى متفرعة عن الأولى .

وهى ترى ، ولا تكتب ، وصاحبها يشير إلى الضم الأصلى حينما يبدأ بالكسرة ، فيشير بشفته السفلى حينما يجرى مبدأ الكسر إلى الضم الأصلى ، فكأنه — وهو يرفع شفته ليستعين على الوصول إلى الضم لينهى به الحركة — يحاول أن يشم شفته . . . أو أن يشير بالشفة إلى حاسة شمة ، وهى الأنف .

وكانت هذه اللغة فُصحى ، لأنها فرع عن الأفصح بقليل من التصرف كما ذكرنا .

وقد قرىء بها فى السبع كما تقدم — .

اللغة الثالثة :

وهى الضعيفة ، ولكنها مقبولة ، لأنها لغة عرب فصحاء :

فضعفها بالنسبة إلى قوة اللغة الأولى الأفصح ، والثانية الفصحى .

وهى لغة بنى « **فقعس ، ودبير** » **وهما من فصحاء بنى أسد** ، وهم بنوعم ومة قريش ، فهم جميعا مضريون .

ويقول الشيخ خالد الأزهرى : وهى : « موجودة فى كلام هذيل[1] »

كما يقول الشيخ خالد الأزهرى : « وقال الشاطبى : حكيت عن بنى ضبة ، وقال الموضح : « حكيت عن بعض تميم[2] »

---

(١) ٤/٤٩٤ خزانة الأدب للبغدادى .

(٢) ١/٢٩٤ التصريح بمضمون التوضيح .

والقبائل المتقدمة : قبائل فصحاحة، ولسن ، ولم تفسد لهجاتها بمجاورة الأعاجم من : فرس ، أو روم .

والقبائل التى نطقت بهذه اللهجة لم تجنح إلى التخفيف ، كما فعلت قريش ؛ ومن جاورها .

وإنما عاملت الفعل الأجوف معاملة الفعل الصحيح : فضمت الحرف الأول ، **وأبقت على هذا الضم** .

ولما كان الحرف الثانى : ياء ، أوْ وَاوًا — فى الأصل — قبل أن يقلب ألفا فى مثل : « قال ، وباع » : أبقت الواوى على حاله ، لأن الواو تناسب الضمة ، **وقلبت اليائى** : أى جعلت الياء واوا ، لمناسبة الضمة فقالت « بوع » .

ولعل نسبة اللغة إلى الضعف : إنما جاء من قبيل عدم الجنوح إلى التخفيف ، وبخاصة فى الثلاثى ، الذى يطلبون فيه غاية الخفة ، وفى فرع الفعل الثلاثى ، وهو « المبنى للمجهول » .

٥ — ما ينوب عن الفاعل عند حذفه :

ونجعل ذلك مسك الختام فى هذا المبحث ، فنقول :

الأصل فى النيابة عن الفاعل إذا حذف هو :

(ا) المفعول به :

تقول : « قرأتُ الكتاب » و « فهمت الموضوع » فتقول — عند البناء للمفعول به : « قرِىء الكتابُ » ، و « فهم الموضوع » .

(ب) الظرف :

ينوب الظرف بالشروط الآتية :

١ — أن يكون مختصا ، فلا يجوز : « سير وقت » ولا جلس مكان » .

٢ — أن يكون متصرفا ، فلا يجوز : « جُلِسَ عندك »

٣ — أن يكون ملفوظا به .

(ج) المصدر :

وينوب بشروط :

١ — أن يكون متصرفا ، فلا يجوز نيابة « سبحان » ونحوه .

٢ — أن يكون لغير مجرد التوكيد ، فلا يجوز : « ضرب ضرب » لعدم الفائدة .

٣ — أن يكون ملفوظا به ، أو مدلولا عليه بغير العامل نحو : « بلى سير » لمن قال : « ما سير سير شديد » .

(د) الجار ، والمجرور :

وينوب الجار ، والمجرور بشرطين :

الأول :

ألا يلزم الحرف الجار للمجرور وجها واحدا فى الاستعمال ، مثل : « مذ ، ومنذ » . . .

الثانى :

ألا يكون الجار للتعليل ، مثل : « اللام ، والباء ، ومن » — إذا دلت على التعليل .

* * *

وعند وجود هذه الأشياء ، مع المفعول به فإن النيابة عن الفاعل تكون للمفعول به عند جمهور البصريين .

وأجاز الكوفيون نيابة غير المفعول به مع وجوده ؛ وشاهدهم على ذلك قول الراجز :

لم يَغْنَ بالعَلْياءِ إلاَّ سيِّدَا ولَا شَفَى ذَا الْغيِّ إلاَّ ذُو هُدى

وقول الشاعر :

و إنَّما يُرْضِى المنيبُ ربَّـهُ مادام مَعْنِيًّا بِكَسْرِ قَلْبَهُ

والله تعالى أعلى ، وأعلم .

* * *

- ١٣ -

قال المرَّارُ الفَقْعَسِي :

أَعَلامَةً أُمَّ الوُلَيِّد بَعْـدَ مَا أَفْنانُ رأسِك كالثَّغامِ المُخْلِسِ

المرار بن سعيد الفقعسى :

والمرَّار - بفتح الميم ، وتشديد الراء المهملة الأُولى

وينسب تارة إلى « فقعس » وهو أحد آبائه الأقربين ، وتارة إلى أسد ابن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر ، وهو جده الأعلى .

وهذه تسميته من « المؤتلف ، والمختلف ، للآمدى : المرار بن سعيد ابن حبيب بن خالد بن نضلة بن الأشتر بن جحوان . . بتقديم الجيم المفتوحة على الحاء المهملة الساكنة .

فقعس بن طريف : الشاعر المشهور . . .

والمرار بن سعيد من شعراء الدولة الأموية ، وقد أدرك الدولة العباسية وكان المرار مفرط القصر ، ضئيلا (١) » . .

والبيت من الكامل .

والبيت من شواهد كتاب سيبويه ١-٦٠ ، ٢٨٣ ، ومقتضب المبرد ٢-٥٤ ، وأمالى ابن الشجرى ٢ - ٢٤٢ ، وشرح ابن يعيش ٨ - ١٣١ ، ١٣٤ ، وخزانة الأدب ٤-٤٩٣ ، ومغنى اللبيب ٣١١ ، وشرح شواهده للسيوطى ٢٤٦ ، وهمع الهوامع ١-٢١٠ ، والدرر اللوامع ١-١٧٦ ، .

---

(١) ٤/٤٩٤ خزانة الأدب للبغدادى .

اللغة :

علاقة :

فى القاموس المحيط ، مادة : « العلق » : « . . . والهوى ، والحب ، وقد علقه ، كفرح ، وبه عُلُوقا — بالكسر ، وبالتحريك — وعَلَاقَة . . . »

ويقال : عَلِقهَا — بكسر اللام — علاقة : أحبَّها

الوليد : — بضم الواو ، وفتح اللام ، وتشديد الياء المكسورة — مصغر وليد — بفتح الواو —

ويروى « الوليد » — على التكبير — والأول أولى ، لمناسبة الوزن —

أفنان : جمع فن .

وأراد به : الخصلة من الشعر ، شبه الغصن .

وفى القاموس المحيط ، مادة « (الفن) :

« والفَنَنُ — محركة : الغصن ، والجمع : أفْنان ، وجمع الجمع : أفانِين وامرأة فينانة : كثيرة الشعر »

الثغام : وجاء فى القاموس المحيط ، مادة (الثغام) :

« الثغام : كسحاب : نبت ، فارسيته « درمنة » واحدته بهاء وأثغماء : اسم الجمع ، وأثغم الوادى : أنبته ، والرأس : صار كالثغامة . بياضا . . . »

ويقول البغدادى :

« والثغام — بفتح المثلثة ، والغين المعجمة — : قال أبو حنيفة الدينورى فى كتاب النبات :

أخبرنى بعض الأعراب ، قال : تنبت الثغامة خيوطا ، طوالا ، دقاقا ، من أصل واحد ، وإذا جفت ابيضت كلها ، وهو مرعى تعلقه الخيل ، وإذا أمحل الثغام كان أشد ما يكون بياضا .

ويشبه به الشيب ، قال حسان :

أمَا ترى رأسى تغيَّر لونه ؟ شمطا ، فأَضْبحَ كالثَّغام المُمْحِلِ

وإذا كان الثغام مخلسا شبه به الشعر الشمبط ، وهو الذى اختلط بياضه بالسواد .(١)»

المخلس : فى القاموس المحيط ، مادة (الخلس) :

« الخلس : الكلأ اليابس ، ينبت فى أصله الرطب ، فيختلط ، كالخليس ، ونقل البغدادى — أيضا — عن الدينورى من كتابه :

« الخلس ، والخليس : وهما جميعا : الكلأ اليابس ، ينبت فى أصله الرطب ، فيختلط به . . . يقال : أخلست الأرض ، وهو الخليس ، ومنه قيل : أخلس رأسه : إذا شابَ ، فاختلط بالسواد(٢) »

ويقصد الشاعر الشاعر « بأم الوليد » :

أنّ المرأة شابة ، فهى فى سن الولادة .

ورواية التصغير أدق فى أداء هذا المعنى ، وأنسب من ناحية الوزن ،

---

(١) ٤/٤٩٤ خزانة الادب للبغدادى .

(٢) ٤/٤٩٤ خزانة الادب للبغدادى .

لأن « الوليد » كلما كان صغيرا كانت أمه فى أول الشباب ، وشرخه ، وإن كان هذا المعنى غير مسلم .

والمعنى

يلوم الشاعر نفسه ، ويوبخها ، ويخاطبها ، فيقول :

أتعلق أم الوليد ، وتحبها ، وتفعل أفعال المتصابين ، وقد كبرت ، وصار شعر رأسك كالثغام بياضا . . . واشتعل شيبا ؟ ؟ ؟ ؟

فكأنه يقول لها : أى : لنفسه .

... ... كفى الشَّيْبُ ، والإسْلام للمرءِ ناهِيا

وهذا المعنى :

وهذا الذى أشار إليه البغدادى(١)، ويكون على قراءة البيت ، بفتح الكاف لكلمة « رَأسِك . »

ويمكن أن يكون المعنى :

أتبغين منى علاقة يا أم الوليد ، بعد أن تقدمت بك السن ، وفارقت شرخ الشباب ، وظهر الشيب فى أصول شعرك ، وصارت خصله مثل الثغام المخلس بياضا . . . . ؟

يقول لمن تبغى وصل حبالها به . أو استدامة هذا الوصل ، واستمرار العلاقة .

ويتم ذلك المعنى على قراءة البيت — بكسر الكاف — من كلمة : «رأسك»

والمعنى الأول : أنسب وأونى : جرياً على العادة ، والإلف ، من مغالبة النفس ، وردها عن نوازعها . فى وقت ونى فيه الشباب ، وفترت

---

(١) راجع ٤/٩٥ الخزانة للبغدادى .

نوازعه . . . وصارت ألسنة الناس حداداً باللوم ، والعذل ، والتجريح ..

الاستشهاد بالبيت :

استشهد سيبويه بالبيت فى الكتاب ، فقال :

« هذا باب ماجرى فى الاستفهام ، من أسماء الفاعلين ، والمفعولين مجرى الفعل ، كما يجرى فى غيره مجرى الفعل » (١)

قال سيبويه :

« ومما أُجرى مُجْرَى الفعل من المصادر قول الشاعر(٢) :

يَمُرُّون بالدَّهْنا خِفافاً عَيابُهُمْ ويَرْجِعْن منْ دارين بجرَ الحقائب
على حين ألهى الناسِ جلُّ أمورِهم فندْلاً زُرَيقُ المالَ ندلَ الثَعالِبِ

---

(١) ١/٥٥ كتاب سيبويه .

(٢) **الشاعر :**

قيل : إن الشاعر أعشى همدان ، وقيل الأحوص ، وقيل هو جرير ابن عطية بن الخطفى .

والبيتان من الطويل :

الدهنا : رملة من بلاديتى تحيم : تمد ، وتقصر .

خفافا عيابهم : لا شىء فى حقائبهم .

دارين : اسم سوق ينسب إليه المسك ، فيقال : مسك دارى .

بجر الحقائب : يريد : امتلاء حقائبهم مما سرقوه ... أو جلبوه .

ندلا : الندل : الخطف فى سرعة ، وخفة باليدين .

يصف الشاعر لصوصا : بأنهم يمرون بالدهناء ، ولا شىء فى حقائبهم ، ويعودون من سوق دارين ممتلئة عيابهم ، مما اختطفوه فى سرعة ، وخفة وينادى بعضهم بعضا — فى حال انشغال الناس فى أمورهم — طالبين الاختطاف فى سرعة ، أو يصف تجارا : يجلبون التجارات ، ويواظبون على الكسب ، وإن كان الناس فى شغل عن ذلك ... والشاهد فى نصب المال بقوله : « ندلا » كأنه قال : « اندل ندلا »

كأنه قال : « انْدُل » :

وقال المرار الاسدى :

أعَـلاقةً أمَّ الوليِّدِ بعْـــدمَا أفْنان رأسِك كالثَّغامِ المخْلِسِ[1] .

ويقول الأعلم الشنتمرى فى شرح البيت ، وبيان موطن الشاهد : « الشاهد فى نصب « الأُمّ » بقوله «علاقة» : ، لأنها بدل من لفظ « تعلق » فعملت عمله .

وصف كبره ، وأن الشيب قد شمله ، فلا يليق به الصبا ، واللهو .

وأفنان الرأس : خصل شعره . . . والثغام : شجر ، إذا يبس ابيض.

ويقال : هو نبت له نور أبيض ، فشبه بياض الشيب فى سواد الشعر. بياض النور فى خضرة النبت .

والمخلس : مااختلط فيه البياض بالسواد .

يقال : أخلس الشعر ، والنبت : إذا كان فيه لونان .

والعلاقة ، والعلق : أن يعلق الحب بالقلب ، ومنه « نظرة من ذى علق » أى : من ذى هوى قد علق قلبه .

وأوْلى بَعْدَ « ما » الجملة : فى قوله : « بعد ما أفنان رأسِك . »

و « بعد » لا تليها الجمل .

وجاز ذلك : لأن « ما » وصلت بها ، لتهيأ للجملة بعدها كما فعل « بقلما ، وربما » .

« وما » مع الجملة فى موضع جر بإضافتها إليها .

---

(١) ١/٦٠ كتاب سيبويه ..

والمعنى :

بعد شبه رأسك بالثغام المخلس .

وصغر الوليد ، ليدل على سن المرأة ، لأن صغر وليدها لايكون إلا فى عصر شبابها ، ومايتصل به من زمان ولادتها (١) .

ونزيد موطن الشاهد إيضاً حأفنقول :

- الاستشهاد فيما أطلق عليه العلماء ، بعد ذلك : « إعمال المصدر » .

- أعمل المرار الفقعسىّ قوله : « علاقة » فى كلمة « أم » .

وذلك : لأن كلمة « علاقة » بدل من لفظ الفعل ، وهو « تعلق »، فلما كان الأمر كذلك عمل المصدر عمل فعله . . . ، أو عمل إسم المصدر المصدر عمل فعله - كما سيأتى .

واستشهاد سيبويه المتقدم هو **الاستشهاد الأول بالبيت** .

الاستشهاد الثانى :

قال سيبويه :

« هذا باب **الحروف الخمسة** (٢) ، التى تعمل فيما بعدها كعمل الفعل الفعل فيما بعده (٣) » . ثم ذكر **هذه الحروف** ، فقال :

---

(١) ١/٦٠ ، ٦١ شواهد الأعلم بأسفل كتاب سيبويه .

(٢) هذه الحروف التى ترجم النحاة لها بقولهم : « إن وأخواتها » وهى : « إن ، وأن ، ولكن ، وليت ، ولعل ، وكأن . »

وعدها إمام أهل الصناعة خمسة ، لانه جعل « إن » مفتوحة الهمزة ، ومكسورتها - اداة واحدة ، وافردهما النحاة ، لاختلاف الحرفين فى بعض أمور ...

(٣) ١/٢٧٩ كتاب سيبويه .

« وهى إنَّ ـ[بكسر الهمرة ، وفتحها]ـ ولكنَّ ، وليتَ ، ولعَلَّ وكأنَّ[1] »

ثم قال :

وقال الخليل : « إنما » لا تعمل فيما بعدها .

كما أن « أرى » إذا كانت لغوا لم تعمل .

فجعلوا هذا نظيرها من الفعل ، كما أن نظير « إن » من الفعل مايعمل

ونظير إنما قول الشاعر : (وهو المرار الفقعسى) : [2]

أعَـلاقةٌ أمُّ الوليِّد بَعْـدمَـا أفنانُ رأسِـك كالثغامِ المخْلِس

جعل « بَعْدَمَا » بمنزله حرف واحد[3] .

* * *

ويقول الأعلم الشنتمرى فى تعيين موطن الشاهد ، وذكر الاستشهاد به.

« استشهد به ـ هاهنا ـ على دخول « ما » لتجعل « بعد » من حروف الابتداء ، كما جعلت « لعَلَّ ، و أخَواتها[5] . »

---

(١) ١/٢٨٠ كتاب سيبويه .

(٢) نسب « المرار » فى الكتاب نسبتين : الأولى : المرار الاسدى ، وهى نسبة إلى الجد الأعلى (١/٦٠) ، والثانية : المرار الفقعسى ، وهى نسبة إلى جد قريب (١/٢٨٣) .

(٣) اى : كلمة واحدة .

(٤) ١/٢٨٣ كتاب سيبويه .

(٥) ١/٢٨٤ كتاب سيبويه (شواهد الاعلم) .

استشهاد ابن الشجرى(١) :

ونقل ابن الشجرى فى « أماليه » عبارة سيبويه ، وعلق عليها ، فقال :

وأقول :

قال الخليل : « إنَّما » لا تعمل فيما بعدها، كما أن « أرَى » إذا كانت لغوا لم تعمل . . . . . (٢) »

وأقول :

إن تشبيهه لهما « بأرَى » يدل على أنهما ربما عملت ، ولأن « أرى » ليست تلغى على كل حال . . .

ثم قال بعد هذا :

ونظير « إنما » قول المرار الفقعسى :

أعَسلاقةٌ أمَّ الوليِّد بَعْدمـا أفْنانُ رأسِك كالثَّغام المخلِس ؟

قال :

« جعل « بَعْدَمَا » بمنزلة حرف واحد ، وابتدأ ما بعدها (٣) » .

---

(١) **ابن الشجرى :**

« هبة الله بن على بن محمد بن على بن عبد الله بن حمزة ... ابن جعفر بن الحسن بن على بن أبى طالب : أبو السعادات ، المعروف بابن الشجرى ... نسب إلى بيت الشجرى من قبل أمه ... كان أوحد زمانه ، وفرد أوانه فى علم العربية ، ومعرفة اللغة ، وأيام العرب وأشعارها ، وأحوالها ، متضلعا من الأدب ، كامل الفضل ... قرأ على ابن فضال والخطيب التبريزى ... وأقرأ النحو سبعين سنة ... صنف الأمالى ، الانتصار لنفسه على ابن الخشاب ، كتاب الحماسة ... مولده ببغداد سنة ٤٥٠ هـ ومات سنة ٥٤٢ هـ (البغية ٢/٣٢٤) .

(٢) ١/٢٨٣ الكتاب .

(٣) ١/٢٨٣ الكتاب .

فتشبيهه « إنما » يقول الشاعر « بَعْدَمَا » مانع من إعمال « إنَّما » كما أن قوله : بَعْدَمَا » لا يصح إعماله (١) .

استشهاد المبرد فى كتابه « المقتضب » :

استشهد المبرد بالبيت فى كتابه المقتصب ، فى « باب المجازاة ، وحروفها (٢) » .

قال المبرد :

« . . . . . « فَمَا » تدخل على ضربين :

أحدهما : أن تكون زائدة للتوكيد ، فلا يتغير الكلام بها : عن عمل ، ولا معنى .

فالتوكيد : ماذكرته فى هذه الحروف (٣)، سوى « حَيْثُمَا ، وإذْ مَا » **واللازم ماوقع فيهما .**

ونظيرهما قولك : « إنَّما زيدٌ أَخُوكَ » منعت «ما » « إنَّ » عملها .

وكذلك : « جئتُك بَعْدَمَا عبدُ الله قَائمٌ » .

فهذا : خلاف قولك : « بَعْدَ عبدِ الله . »وكذلك :

أَعَلاقةٌ أُمَّ الوليِّدِ بعدَمَا أَفْنانُ رَأْسِكَ كالثغامِ المُخْلِسِ

* * *

(١) ٢٤٢/٤ أمالى ابن الشجرى .

(٢) ٤٥/٢ المقتضب . ويراد بذلك : الشرط ، والجزاء ، اى اساليب الشرط ...

(٣) ٥٢/٢ المقتضب .

(٤) ٥٣/٢ المقتضب .

استشهاد المبرد كاستشهاد سيبويه الثانى :

كلاهما يجعل « ما » كافة ، وقد كفت « بعد » عن الإضافة .

بخلاف استشهاد سيبويه الأول : فإنه فى موطن آخر : هو :

عمل « علاقة » النصب فى « أم الوليِّد . » .

وذكر ذلك ابن الشجرى فى أماليه(٢ — ٢٤٢) : أنَّ « مَا » كافة « لبَعْد » عن إضافتها لما بعدها .

ولابن هشام رأى فى « ما » سنذكره بعد ذلك — إن شاء الله تعالى —

٢ — **ذكر المبرد** إضافة « إذْ ، وحَيْثُ» إلى « مَا » ، وذكر أن الجزاء لا يكون فيهما **إلَّا** « بمَا » (٢ — ٥٢ المقتضب) .

ثم قال : «فأماسائر الحروف التى ذكرناها سواهما فانت فى زيادة«ما» وتركها مخيَّر ، تقول : « إنْ تأتِنِى آتك » و « أينَ تكنْ أكنْ » و « أينما تكنْ أكنْ » و « أيًّا تكرمْ يُكْرِمْك » ، « وأيًّا مَاتدعُوا فَلَهُ الأَسْماءُ الحسْنَى[1] »

استشهاد ابن يعيش الحلبى بالبيت : وقد استشهد بالشاهد مرتين :

الأولى منهما :

ذكر ابن يعيش الحلبى زيادة « ما » . وبين أنها تزاد على **ضربين : كافة ، وغير كافة .**

ثم بين **معنى الكافة** فقال :

وهى : « أن تكف ما تدخل عليه عما كان يحدث فيه قبل دخولها من العمل .

---

(١) من الآية ١١ من سورة الإسراء . (٢/٥٣ المقتضب) .

وقد دخلت على الكلم الثلاث : الحرف ، والأسم ، والفعل .

أما دخولها على الحرف للكلف فعلى ضربين :

أحدهما : أن تدخل عليه ، فتمنعه العمل ، الذى كان له قبل ، وتدخل فى ما كان دخل عليه قبل الكف ، غير عامل فيه ، نحو قوله تعالى : « إنَّما اللهُ إلهٌ واحدٌ[1] » « إنَّما أنْت مُنْذِرُ مَنْ يَخْشاَهَا[2] » « وكأنَّما زيدٌ أسَدٌ » و « لعلَّما أنْتَ حَالِم[3] »

والآخر : أن تدخل على الحرف ، وتكفه عن عمله ، **وتهيئه للدخول على مالم يكن يدخل عليه قبل الكف .**

وذلك نحو قوله تعالى : « إنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ[4] » و« كأنما يُسَاقُون إلى الْمَوْتُ[5] »

ومنه قوله تعالى : « رُبَمَا يودُّ الَّذِين كفرُوا[6] . »

ألا ترى أنه فد ولى « رب » بعد دخول « ما » من الفعل مالم يكن يليها قبل . ؟

وأما دخولها على الاسم ، فنحو قوله :

... ... أفْنانُ رَأْسِك كَالثَّغامِ الْمُخْلِسِ[7]

---

(١) من الآية ١٧١ من سورة النســـاء .

(٢) من الآية ٤٥ من سورة « النازعات » .

(٣) وتمام البيت ، وهو : لسنويد بن كراع العكلى : تحلل ، وعالج ذات نفسك ، وانظر :ـ أبا جعل لعلما أنت حالم .

(٤) من الآية ٢٨ من سورة فاطر .

(٥) من الآية ٦ من سورة الأنفال .

(٦) من الآية ٢ من سورة الحجر .

(٧) ١٣١/٨ شرح ابن يعيش لمفصل الزمخشرى .

ثم ذكر ابن يعيش :

أن « بعد » من حقها أن تضاف إلى مابعدها من الأسماء ، ويجر المضاف إليه بالإضافة .

ولما دخلت « ما » على « بعد » كفتها عن عمل الإضافة ؛ ووقعت بعدها الجملة الابتدائية(١) . »

* * *

وخلاصة استشهاد ابن يعيش نوجزه فيما يلى :

— تزاد « ما » : كافة ، وغير كافة .

— « ما » **الكافة** : تدخل على الاسم ، والفعل ، والحرف ، **ومعنى الكف**: أنها تبطل عمل ماتدخل عليه وتكفه عما كان يعمله قبل دخولها .

« وستأتى تكملة ، وإيضاح لذلك — إن شاء الله تعالى — .

— مثل ابن يعيش « لإنما ، وكأنما ، ولعلما » المكفوفات عن العمل ، بزيادة « ما » .

— كما تدخل « ما » الكافة على الحرف ، وتكفه عن عمله ، وتهيئه للدخول على مالم يكن يدخل عليه قبل الكف .

وقد مثل « بإنما ، وكأنما ، وربما » وقد دخلت بعد الكف على أفعال .

— موطن استشهاده ببيت الشاهد :

أن « ما » دخلت على الاسم ، فكفته عن الإضافة لما بعده ، وجعلت الجملة الابتدائية تقع بعده .

* * *

---

(١) ٨/١٣١ ، ١٣٢ شرح المفصل ، لابن يعيش .

الثانية :

يقول ابن يعيش :

وأما الضرب الثانى ، وهو : أن تزاد لمجرد التأكيد ، غير لازمة للكلمة فهو كثير فى التنزيل ، والشعر ، وسائر الكلام . . وضرب أمثلة لذلك . .

ثم ذكر ابن يعيش : « حيث ، وإذا » وأن المجازاة بهما لا تجوز إذا كانا مضافين لما بعدهما من الجمل .

ولا يجازى بهما إلا بعد دخول « ما » عليهما .

ثم ذكر التعليل ، فقال :

« **حيث ، وإذا** » : إذا كانا مضافين إلى مابعدهما من الجمل لم تجز المجازاة بهما إلا بعد دخول « ما » عليهما .

نحو قولك : « حيثما تجلس أجلس » : **وذلك** : من قبل أن « حيث » اسم ، وقد يضاف إلى مابعده ، كما يضاف « بعد » إلى مابعده .

فلما أريدت المجازاه بهما أزيلت الإضافةعنها : **بأن كفت عنهما «ما»:** فعملا — حينئذ — فى الفعل الواقع بعدهما الجزم .

والدليل على أنها كافة — هنا — وليست المؤكدة لزومها فى الجزاء ، كما لزمت فى الاسم لما صرف مابعدها إلى الابتداء .

وذلك : أن « حيث » ظرف مكان ، مشبه « بحين » : من ظروف الزمان ، وكما أن « حين » مضاف إلى الجملة ، كذلك أضيف « حيث » إلى الجملة .

وإذا أضيفت إلى الجملة صار موضع الجملة جراً بالإضافة .

فإذا وقع الفعل المضارع بعدها وقع موقع اسم مجرور ، والفعل متى وقع موقع اسم لم يجز فيه إلا الرفع .

فلو جوزى « بحيث » ولم ينضم إليها « ما » لم يجز ، لأنك إذا جازيت بها جزمت .

وهذا موضع لا يكون الفعل فيه إلا مرتفعاً ، لوقوعه موقع الاسم .

وكذلك : « إذ » لا يجازى بها حتى تكف «بما » .

وإذا أمتنعت المجازاة بها ضم إليها « ما » الكافة ، فمنعتها الإضافة كما أنك لما ضممتها إلى الحروف ، والأسماء منعتها الإضافة والجر فى قوله :

... ...بَعْدما أَفْنَانُ رَأْسِك ... ...

وقوله تعالى : « رُبَما يودُّ الَّذِين كفرُوا[1]. »

* * *

والقصد :

هو تبيان ماتزاد فيه « ما » لزوماً ، حتى يعمل الجزم من أدوات الشرط ، والجزاء .

وجاء التنظير بالشاهد فى قوله : « بعد ما » .

استشهاد البغدادى :

قبل أن نذكر ماقاله البغدادى **نعود إلى الأصل** ، وهو : استشهاد نجم الأئمة : الرضى فى شرح كافية ابن الحاجب .

---

(١) من الآية ٢ من سورة الحجر .
ويراجع ٨/١٣٣ ، ١٣٤ شرح ابن يعيش لمفصل الزمخشرى .

ذكر ابن الحاجب حروف المصدر : « مَا ، وأنَّ ، وأن : »
ثم بين ما تختص به « ما » المصدرية ، وذكر صلتها .

فقال الرضى :

(وصلة « ما » المصدرية : لا تكون عند سيبويه إلا فعلية .

وجوز غيره : أن تكون اسمية — أيضاً — .

وهو الحق : وإن كان ذلك قليلا ، كما فى نهج البلاغة : « بقوا فى
« بقوا فى الدُّنْيا ، ما الدُّنْيا باقِية »

وقال الشاعر :

أعلاقةٌ أمّ الوليد بَعْدمَا أفْنان رأسِك كالثغام المخلس

وأجاز ابن جنى : كون صلتها جاراً ، ومجروراً .

فيجوز على مذهبه « ما خلا زيد . وماعدا زيد » — بالجر —
و« مَا » مَصْدرِية[1] »

وعلى ذلك نقول :

إن الاستشهاد بالبيت فى نوعية « ما » : وهى المصدرية ، لا الزائدة
— كما تقدم — .

وفى مجىء الجملة بعدها : فعلية ، أو اسمية .

* * *

---

(١) ٢/ ٣٨٦ ، ٣٨٧ شرح كافية ابن الحاجب للرضى .

ثم يأتى استشهاد البغدادى ، فيسجل البيت ، ثم يقول :

الشاهد فيه :

على أن « ما » مصدرية على قول بعضهم .

خلافاً لسيبويه : فإنه جعل « ما » كافة « لبعد » عن الإضافة(١) » .

وعزز المصدرية بما نقله عن ابن هشام فى المغنى ، وسيأتى — إن شاء الله تعالى — ثم ذكر استشهاد سيبويه بالبيت ، وقد تقدم .

استشهاد ابن هشام الأنصارى فى معنى اللبيب :

استشهد ابن هشام بالبيت فى حرف الميم : « ما » ، وذكر وجهيها : اسمية ، وحرفية .

ثم شرع فى التبيان .

ثم تكلم عن « ما » الزائدة ، وذكر أنها نوعان : كافة ، وغير كافة.

ثم أخذ فى ذكر مواضع الكافة ، وأنواعها :

وهى : الكافة عن عمل الرافع ، والكافة عن عمل النصب ، والرفع ، والكافة عن عمل الجر .

وذكر أن الكافة عن عمل الجر تتصل بأحرف ، وظروف .

ثم قال :

وأما الظروف ، فأحدها « بعد » كقوله :

أعـلاقةً أمَّ الوليد بَعْـدَمَا أفنان رَأْسِكَ كالثَّغَامِ المُخْلِسِ ؟

وقيل : « ما » مصدرية .

---

(١) ٤/٩٣ خزانة الأدب للبغدادى .

وهو الظاهر ، لأن فيه إبقاء « بعد » على أصلها : من الإضافة ، ولأنها لو لم تكن مضافة لنونت (١) » .

وهنا نقول :

إن أصل الاستشهاد بالبيت على أن « ما » كافة ، داخلة على أحد الظروف ، وهو : « بعد » .

ثم جاء بالقول الثانى ، وحكاه بصيغة « قيل » ، وفحواه : أن « ما » مصدرية .

وقد استظهر هذا القول ، وعلل له .

وهو بهذا :

يعزز ماذكره نجم الأئمة : الرضى ، فى شرح الكافية وقد تقدم ذلك .

ويعلق الدسوقى ، فى حاشيته على مغنى اللبيب على قول ابن هشام :

وقيل « ما » مصدرية : أى : مؤولة مع صلتها بمصدر : مضاف « لبعد » .

أى : بعد كون أفنان . . . إلخ .

ثم يعلق على قوله : « من الإضافة ، فيقول : « أى : والقطع عنها خلاف الأصل .

ويعلق على قوله : « لنونت » : أى : لأن الكف بمالا يوجب حذف التنوين(٢) » .

وعزز بعض ماتقدم الشيخ : محمد الأمير فى حاشيته على المغنى ، فقد

---

(١) ١/٣١١ مغنى اللبيب ...

(٢) ١/٣١١ حاشية الدسوقى على المغنى ..

علق على قول ابن هشام : « لو لم تكن مضافة لنونت » فقال : أى : لأن الكف بما لا يوجب حذف التنوين (١) » .

* * *

ثم يأتى دور السيوطى :

يقول السيوطى : وأنشد ، ثم يذكر البيت ، ويعلق عليه ، فيقول :

هذا للمرار الفقعسى :

وعلاقة : منصوب بفعل مضمر . والهمزة للتوبيخ على حد قوله : أطربًا ، وأنت قنسرى ؟

والأفنان : جمع : فنن ، وهو الغصن ، وأراد — هنا — ذوائب رأسه استعارة .

قال يوسف بن السيرافى :

وقيل :

إن الرواية الصحيحة « أم الوليد » — بالتكبير — ويكون مزاجفاً .

وإنما جعلت الرواية بالتصغير ، لأنه أحسن فى الوزن(٢) » .

وهنا نقول :

إن الحافظ السيوطى : أتى ببعض الفوائد فى ذكر الروايتين ، وترجيح إحداهما على الأخرى ، وأورد تفسيرات .

ولكن الاستشهاد بالبيت جاء به على غير ما استشهد به ابن هشام .

فقد كان كلام السيوطى فى : « أعلاقة أم الوليد » ؟ .

---

(١) ٢/١٠ حاشية الأمير على المغنى .

(٢) ص ٢٤٦ شرح شواهد المغنى للسيوطى .

وابن هشام فى قوله : « بمدما » . (وجل من تنزه عن الهنات) .

. استشهاد السيوطى بالبيت فى : « همع الهوامع (١) » .

ذكر السيوطى أحوال « بعد » :

ويضاف « بعد » لجملة ، ما لم يكف « بما » كقوله :

أعلاقةً أمَّ الوليد بَعْدَمَا ؟ أفْنَان رأسِك كالثَّغامِ المخلِسِ

وقد جرى استشهاد السيوطى — هنا — على أن « ما » كافة .

* * *

دور الشنقيطى فى التوضيح ، وتحديد موطن الاستشهاد .

يقول الشنقيطى ، بعد ذكر البيت :

« استشهد به على أن « بعد » تضاف لجملة ، ما لم تكف « بما (٢) » .

وقد أخذ الشنقيطى ، يشرح ، ويذكر نقولا فى تسجيلها تكرار لكثير مما تقدم .

---

(١) ١/٢١٠ همع الهوامع

(٢) ١/١٧٦ الدرر اللوامع.

إعـــراب البيت

أعلامه : الهمزه للاستفهام ، حرف ، مبنى على الفتح ؛ لا محل له من الإعراب .

أم الوليد : وليس المراد به : طلب الفهم .

وإنما خرج الاستفهام عن معناه الحقيقى إلى مايطلق عليه البلغاء : **الإنكار التوبيخى** ، أى : ماكان ينبغى .

ويمكن أن يخرج الاستفهام إلى **التعجب** ، فكأنه يقول : أعجب من **علاقة** : منصوب بفعل محذوف ، يؤخذ من مضمون الكلام ، **والتقدير** : أتقيم علاقة ، أو أتمد علاقة ؟. أو أتعلق أم الوليد ؟ . **والفعل محذوف مع فاعله:**

و « **علاقة** » : مصدر ، أو اسم مصدر ، كما يقول الأستاذ: عضيمة فى تعليقه على الشاهد : « على نصب « أم الوليد » « بعلاقة » فإنه اسم مصدر « لتعلق » وعمل عمل المصدر » (٢ — ٥٣ (التعليق على المقتضب . وعلى أى من الاحتمالين يكون قوله : أم الوليد : « أم » منصوب « بعلاقة » لعمل علاقة عمل الفعل « تعلق » على أنه مفعول به . و« الوليد » : مضاف إليه ، مجرور بالإضافة ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

بعدما : « بعد » ظرف زمان ، منصوب على الظرفية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

« ما » كافة : أو مصدرية — على الخلاف المتقدم .

أقنان : مبتدأ ، مرفوع بالابتداء . وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

رأسك : « أفنان » : مضاف ، ورأس مضاف إليه ، مجرور بالإضافة وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

والكاف : ضمير مضاف إلى « رأس » مبنى فى محل جر بالإضافة .

كالثغام : الكاف : حرف تشبيه ، وجر ، مبنى على الفتح ، لا محل له من الإعراب . « الثغام » مجرور بالكاف ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة . والجار ، والمجرور متعلق بمحذوف . خبر المبتدأ .

المخلس : صفة لثغام ، وصفة المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، (و « ما » مع الجملة فى موضع جر بإضافتها إليها .) الأعلم .

الدراسة ، والتحليل ، وعرض بعض الملحوظات . . . **والتحقيق اللغوى ، والنحوى :**

وذلك فيما يلى :

١ ــ تحقيق ضبط « العين » فى كلمة : « علاقة » :

ونؤم معاجم اللغة فى هذا الصدد :

(ا) فى مختار الصحاح ، مادة : (ع ل ق) :

« . . . والعلاقة ــ بالكسر ــ : علاقة الفرس ، والسوط ، ونحوهما. والعلاقة ــ بالفتح ــ : علاقة الخصومة . . . » .

فالحسات تكون بكسر العين ، والمعنويات بفتحها .

(ب) وفى المصباح المنير : مادة : (علق) :

« . . . وعلاقة السيف ــ بالكسر ــ : حمالته . . والعلاقة ــ بالفتح ــ مثلها .

ومنه : علاقة الخصومة ، وهو : القدر ، الذى يتمسك به ، وعلاقة الحب » . فكأنه يجيز فى مفتوح العين أن يأتى فى المحسات .

(ج) أساس البلاغة : مادة : (ع ل ق) .

« . . . وأعلقت المصحف : جعلت له علاقة يعلق بها ، ولفلان فى هذا الأمر علقة ، وعلاقة ، وما نفعه بعلاقة سوط ، وما لفلان علاقة : أى : مايتعلق به معيشته ، من حرفة ، أو ضيعة . . . » .

(ء) القاموس المحيط : مادة (العلق) :

« والعلاقة — ويكسر — : الحب اللازم للقلب ، أو بالفتح فى المحبة ، ونحوها ، وبالكسر : فى السوط ، ونحوه » .

والفيروز باذى : يعطى ماتقدم ، ويضيف اتساعاً ، فى المعنويات .

(هـ) لسان العرب : مادة (علق) :

والعلاقة — بالفتح — قال المرار الأسدى .

أَعَــلاقةُ أُمّ الوليِّد بَعْـدَمَا أَفْنَانُ رَأْسِك كالثغامِ المخلسِ

وأعلق أظفاره فى الشىء : أنشبها ، وعلق الشىء بالشىء ؛ ومنه ، وعليه تعليقاً : ناطه .

والعلاقة : ماعلقته به .

وفى هذا تعزيز لما تقدم .

(و) كتاب الأفعال للسرقطى : مادة (علق) :

وعلق الشىء بالشىء ، والخصم بالخصم ، والشجاع بقرنه علوقاً : نشبث .

وعَلِقَ الحب بالقلب علَقاً ، و عَلاقَةً . . . »

كتاب الجيم للشيبانى :

(ز) كتاب جمهرة اللغة : مادة (العلق) :

والعلاقة : الحب ، والعلاقة : علاقة السيف ، وغيره .

الأولى : بفتح العين ، **والثانية** بكسرها .

أى : فى المعنويات بالفتح ، وفى المحسات بكسر العين .

ويمكننا أن نقول — فى اطمئنان نفس — **أخذاً مما تقدم :**

١ — علامة — بفتح العين : فى المعنويات ، وعلامة — بكسر العين — فى المحسات .

٢ — من يضع مفتوح العين فى موضع مكسورها ، والعكس : لانقول له أخطأت .

وإنما نجيزه — كما ذكر بعض أصحاب المعاجم .

٣ — الأدق ، والأولى : مراعاة الفتح ، والكسر فى موضعيهما جرياً على الوارد فى كتب اللغة ورودا معززا ببعض الشواهد ، والنطق فى اللسان العربى .

٢ — علاقة : من المصادر ، أم من أسمائها ؟

وقبل أن نتكلم عن ذلك ينبغى أن نفرق بين المصدر ، واسمه ليكون الأمر بينا بالنسبة لكل من المصدر ، واسم المصدر ، فنقول :

يفترق المصدر — ، واسمه من جهة اللفظ ، ومن جهة المعنى .

(ا) التفرقة من جهة اللفظ :

يشتمل المصدر على حروف فعله : لفظاً ، أو تقديراً ، أو مع التعويض .

فاشتماله لفظاً ، نحو : « أكْرم إكْراماً . »
واشتماله تقديراً نحوَ : « قاتل قتالاً ».

فإن أصله : « قيتالا » .

بدليل النطق بذلك فى بعض الكلام .

واشتماله مع التعويض ، نحو : « عدة » فالتاء عوض عن فاء الكلمة « وعد » .

أما اسم المصدر : فإنه يخلو حتما : لفظا ، وتقديرا من بعض حروف الفعل ، دون عوض .

ذلك : نحو : « عَطَاء » من : « أَعْطَى » و « غُسْل » من « اغْتَسَل » و كلام » من « كلَّم » . . . . . .

(ب) التفرقة من ناحية المعنى :

مدلول المصدر : هو الحدث .

ومدلول اسم المصدر : لفظ المصدر ، من حيث معناه .

ولبعض الصرفيين رأى: وهو : أن المصدر ، واسمه سواء فى الدلالة على الحـدث .

وعلى هذا القول : فالفرق بينهما إنما هو بالصيغة فقط ، أى : الفرق اللفظى فقط .

وإذا اتضح الفرق فى الحقيقة ، والماهية بين المصدر ، واسمه ؛ فنقول ، إننا ينبغى أن نذكر الفعل لكلمة « علاقة » حتى نبين نوعها .

فى مختار الصحاح ، مادة : (ع ل ق) :

« العَلَق : الدم الغليظ ... وعَلِقت المرأة :حبلت، وعَلِق الظبي فى الحبالة ، وعَلِقَت الدابة : إذا شربت الماء فعلقت بها العلقة .

وباب الكل : « طرب » .

وعَلِق به — بالكسر — علَقاً ، أى :تعلق ، وعَلِق يفعل كذا : مثل « طفق . . . . و « أعْلَق أظفاره فى الشيء : أنشبها . . . وعلّق الشيء تعليقا ، واعتلقه : أحبه . . . وتعلقه ، وتعلق به بمعنى ، وتعلقه —أيضاً» : بمعنى : علقه تعليقاً » .

وفى المصباح المنير، مادة (علق) :

« علقت الإبل من الشجر علقا من باب « قتل » وعلوقا : أكلت منها، بأفواهها ، وعلقت فى الوادى ، من باب « تعب » سرحت .

وعلق الشوك بالثوب عُلَقاً من باب تَعِبَ ... وعَلِقت المرأة بالولد، وكل أنثى تعلق من باب « تَعِبَ » — أيضاً —

والمصدر العلوق . . . » .

وجاء فى القاموس المحيط ، مادة : (العلق) .

« ... وقد عَلِقه — كَفَرِح — وبه عُلُوقا ، وعِلَقاً : — بالكسر ، وبالتحريك وعَلاقَةً . . . »

وفى لسان العرب : مادة : (علق) .

« . . . وعلق الشيء علقا ، وعلق به علاقة ، وعلوقا : لزمه . . . » .

وعلى ذلك نقول :

بناء على تقدير الأعلم الشنتمرى—المتقدم—لبيت الشاهد، وهو قوله :

« الشاهد فى نصب « الأم » بقوله : « علاقة » ، لأنها بدل من لفظ « تعلّق »، فعملت عمله »(١) .

وهذا ما جعل الأستاذ عضيمة يقول: حاكياً عن سيبويه : « واستشهد به فى ص ٦٠ على نصب « أم الوليد » « بعلاقة » فإنه اسم مصدر « لتعلق وعمل عمل المصدر(٢) » .

وذلك : لأن مصدر « تعلق » : « تعلقاً » فإذا وضع فى موضعه « علاقة » وجاء اللفظ بدلا من الفعل « تعلق » فإننا نحكم بأنه « اسم مصدر» بناء على التفرقة المتقدمة ، فى اللفظ .

وإذا نظرنا إلى ماجاء فى القاموس المحيط ، ولسان العرب وجدنا كلمة « علاقة » مصدر « علق به » .

فيكون المصدر « علاقة » للفعل الثلاثى : ومصادر الثلاثى سماعية إلا فى أشياء .

ولهذا : نرى البغدادى يقول :

« قال ابن خلف الشاهد فيه : إعمال المصدر عمل الفعل ، ونصب « أم الوليد » بعلاقة لأنها بدل من اللفظ بالفعل ، فعملت عمله .

وعلى ذلك نقول :

من قال إن « علاقة » اسم مصدر ، نظر إلى أن الفعل الذى قام مقامه هو « تعلق » ومن قال : إنه مصدر نظر إلى أن الفعل : « علق به » .

---

(١) ١/٦٠ شواهد الأعلم على الكتاب .
(٢) ٢/٥٣ التعليق على المقتضب .

. . **وعلى كل من الأمرين** : فإن العمل فى « أم الوليد » سائغ ، لأن المصدر يعمل عمله فعله ، مع تحقق مااشترط للعمل ، وكذلك : اسم المصدر .

٣ — إعمال المصدر :

وعلينا أن نوضح ذلك ، فنقول :

(ا) يلحق المصدر بفعله فى عمله : فيعمل عمل الفعل : فى اللزوم ، والتعدى بنفسه ، وبالحرف .

(ب) يخالف المصدر فعله فى أمرين :

أحدهما : أن فى رفعه نائب الفاعل خلافاً .

ومذهب جمهور البصريين جوازه ، وقد ذهب ابن مالك إلى ذلك فى التسهيل .

وثانيهما : أن فاعل المصدر يجوز حذفه ، بخلاف فاعل الفعل .

(جـ) يعمل المصدر فى الأحوال الآتية :

١ — يعمل مضافاً ؛ كقوله تعالى : «وَلَوْلَا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ — »[1] **وهو أكثر فى العمل .**

٢ — يعمل مجرداً : من « أل ، والإضافة » كقوله تعالى : «أَوْ إِطْعَامٌ فى يومٍ ذِى مَسْغَبَةٍ يتيماً .[2]» **وهذا النوع أقل من المضاف .**

٣ — يعمل مع « أل » وهو أقل من المجرد كقول الشاعر :

ضعيفُ النكاية أعْدَاءهُ يخالُ الفِرارَ يُرَاخِى الأَجَلْ

---

(١) من الآية ٢٥١ من سورة البقرة .
(٢) من الآية ١٤ من سورة البلد .

(ء) شرط إعمال المصدر :

يعمل المصدر **غير الواقع بدلا من اللفظ بفعله** – بالشروط الآتية :

١ – أن يصح تقديره بالفعل ، مع حرف مصدرى ، تقول : إكرامك الضيف واواجب : **والتقدير** : أن تكرم ...

٢ – أن يكون مظهراً ، فلو أضمر لم يعمل ، لعدم حروف الفعل .

٣ – أن يكون مكبرا ، فلو صغر المصدر لم يعمل .

٤ – أن يكون غير محدود ، فلوجد بالتاء لم يعمل .

٥ – أن يكون غير منعوت قبل تمام عمله ، لأن معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصو ل ، فلا يفصل بينهما بالنعت .

فلو نعت بعد تمامه لم يعمل .

٦ – أن يكون مفرداً .

وهذه الشروط مستقاة من كتب ابن مالك : الخلاصة ، الكافية ، وشرحها ، التسهيل ، وشرحه ، الذى لم يكمله . . . وشروح غيره .

وفى بعض هذه الشروط خلاف بين النحاة .

قال ابن مالك فى الخلاصة :

بفعْلِهِ المصدرَ ألْحِقْ فى العَمَلْ ... مُضَافاً ، أوْ مُجَّرداً أوْ مَعَ «أل»

إنْ كانَ فعلٌ مع أنْ ، أوْ مَا يَحُلّ ... مَحلّه ... ...

وقال فى الكافية :

وأُهملَ المضمرُ ، والمحـــدُودُ ... ومصـدرٌ فَارَقَـهُ التوحِيـــدُ

وربَ محدودٍ ، ومجموع عَمِلَ ... وبسماعٍ ، لا بقياسٍ قد قُبِلْ[1]

---

(١) ص ٥٥ الكافية الشافية .

أما اسم المصدر :

فقد قال فيه ابن مالك :

... ... ولاسْمِ مَصْدَرٍ عَمَلْ

يعنى : يعمل اسم المصدر عمل فعله ، لكنه قليل .

ويلحظ ذلك من تنكير « عمل » فى قول الناظم .

الكوفيون : يجيزون عمله ، والبصريون يجيزون عمله فى الضرورة ، ويتأولون ماورد من ذلك على إضمار فعل ، مثال ذلك قول الصديقة بنت الصديق (رضى الله عنهما) : « من قُبْلَة الرجلِ امرأته الوضوءُ »(١)

ومن ذلك نقول :

ساغ عمل « علاقة » فى « أم الوليد » على أنه مصدر ، أواسم مصدر .

٤ — « أمَّ الوُلَيِّد ، وأمَّ الوَلِيد » :

للبيت روايتان : فى « الوليد » :

الأولى : بالتصغير أمَّ الوُلَيِّد »

وهى أحسن من ناحيتين :

صغر الوليد ، الذى يدل على أن أمه فى أيام شبابها . إن كان هذا غير مسلم : « فإنها قد تكون مسنة ، ولها ولد صغير (٢) » .

والناحية الثانية: أن رواية التصغير أحسن فى الوزن العروضى :

الثانية : بالتكبير : « أمَّ الوَلِيد »

---

(١) « قبلة » : اسم مصدر ، أضيف إلى فاعله ، ونصب مفعوله ، وهو : « امرأته » والجار ، والمجرور خبر مقدم ، والوضوء مبتدأ مؤخر .

(٢) ٤/٤٩٤ خزانة الأدب للبغدادى .

ونقل البغدادى عن السير فى أن : « الراوية الصحيحة « أم الوليد ». بالتكبير – ويكون البيت مزاحفاً أى بالوقص (١) » .

فالبيت من « الكامل » – كما سبق – .

وأجزاء الكامل :

متفاعلن متفاعلن متفاعلن متفاعلن متفاعلن

ويكون قد دخل التفعيلة من أنواع الزحاف ما يطلق عليه العروضيون الوقص .

وهو : حذف الثانى المتحرك من « متفاعلن » فتصير إلىَ « مفاعلن » وتنقل – أيضاً – إلى « مفاعلن (٢) » .

٥ – فتح الكاف ، وكسرها من « رأسك ».

أكثر أصحاب الكتب التى أطلعت عليها – قد ضبطت كلمات الشاهد – وجرى فيها الضبط « رأسك » – بفتح الكاف – .

ويكون المرار الفقعسى يخاطب نفسه على طريقة الالتفات ، كما قال المتنبى :

لا خيلَ عندكَ تُهديهَا ، ولَا مَالُ فَلْيُسْعِدِ النُّطْقُ إنْ لم يُسْعِدِ الْحالُ

وقد أراد نفسه ، وكانْ عليه أن يقول : « لا خيل عندى أهديها » .

ولكنه التفت من التكلم إلى الخطاب .

والالتفات باب من أبواب البلاغة هام .

---

(١) ٤/٤٩٤ خزانة الادب للبغدادى .

(٢) ص ٢٥ من كتابنا « الطريق المعبد إلى علمى الخليل بن احمد » تحت الطبع » .

وقد ذكرنا المعنى على هذا الضبط — فيما سبق — .

والضبط الثانى : بكسر الكاف لكلمة « رَأْسِكِ » خطاب للمرأة .

وقد جرى على هذا الضبط الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة فى تحقيق كتاب المقتضب للمبرد : أى : لا أتريدين علاقة بعد هذا كله .؟.

وقد ضبط البيت كما يلى :

أَعَلَاقةَ أمِّ الوليدِ بَعْدَ مَـا ؟ أَفْنَانُ رَأْسِكِ كالثغامِ المخلس

وقد وجهنا المعنى عليها — فيما سبق — .

والمعنى عليها سائغ :

وكأنه يقول لها كما قالت ليلى الأخيلية لتوبة الخفاجى :

لَنَا صَاحِبٌ لَا ينبغى أَنْ نخُونَه وأَنْتَ لأُخْرَى صَاحِبٌ ، وخَلِيلْ

وكلا الضبطين لا أثر له فى الاستشهادين : الأول ، والثانى .

***

٦ — بين سيبويه وابن الشجرى :

يقول سيبويه :

هذا باب الحروف التى تستعمل . وتلغى(١) .

فهى : ظننتُ ، وحَسِبتُ ، وخِلْتَ ، وأُريتُ ، ورأَيتُ ، وزَعَمْتُ ، وما يتصرف من أفعالهن .

فإذا جاءت مستعملة فهى بمنزلة« رَأَيتُ ، وضربتَ ، وأَعْطَيتُ »: فى الإعمال ، والبناء على الأول ، وفى الخبر ، والاستفهام ، وكل شىء .

---

(١) ٦١/١ كتاب سيبويه .

وذلك قولك : « أَظنُّ زيداً منطلقاً ، وأَظنُّ عمراً ذاهباً » وزيداً أَظنُّ أَبَاكَ ، وعمراً زَعَمتُ أَخَاكَ »

وتقول :

« زيدٌ أَظنُّه ذَاهِباً . »

« ومن قال : « عبدَ الله ضربتُه » نصب ، فقال : « عبدَ الله أَظنه ذَاهِباً

وتقول : « أَظُنُّ عمراً منطلقاً ، وبكراً أَظُنُّهُ خَارِجاً ، كما قلت « ضربتُ زيداً ، وعمراً كلمتهُ .

وإن شئت رفعت على الرفع فى هذا .

فإن ألغيت قلت : « عبد الله أظن ذاهب . وهذا إخال أخوك ، وفيها أرى أبوك » .

وكلما أردت الإلغاء فالتأخير أقوى .

وكل عربى جيد »(١) .

وقد استفيد من كلام سيبويه : **جواز الإعمال ، والإلغاء .**

ولهذا : نرى ابن مالك يقول فى الخلاصة .

وجوِّز الإلْغَاء . . .

ويعلل لذلك ابن عقيل فيقول :

« وإنما قال المصنف : « وجوِّزِ الإلْغَاء » لينبه على أن الإلغاء ليس بلازم ، بل هو جائز ، **فحيث جاز الإلغاء جاز الإعمال** (٢) » .

---

(١) ١/٦١ كتاب سيبويه .

(٢) ٢/٥٠ شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك .

ونعود إلى حكم « إنَّ » إذا اتصلت بها « ما » الكافة ؛ فإنها تصير « إنما » ولا تعمل شيئاً ، وهى مايطلق عليها المعربون : « كافة ؛ ومكفوفة ؛ ويقول ابن مالك فى الخلاصة :

« ووصلُ« مَا » بِذى الحرُوف مبطلْ إعْمَالَهَا ... ... »

فعلى المذهب الصحيح — كما يقول ابن عقيل — تقول : « إنَّما زَيدٌ ذاهبٌ . »[1] . وكلام ابن الشجرى منصب على التشبيه :

فهو تشبيه ممتنع بجائز ، — فى نظره — .

« فإنما » لا تعمل فيما بعدها ، كما أن « أرى » — بضم الهمزة — لم تعمل .

ونقول :

إن اعتراض ابن الشجرى منصب على مطلق تشبيه « إنما » « بأرى » :

فالأولى : لا تعمل ، والثانية قد تعمل .

ولكننا : إذا تخلينا عن هذا الإطلاق ، وقلنا : إن التشبيه مقيد : أى : « إنما » لا تعمل ، مثل « أرى » بقيد أنها ملغاة ؛ ولغو ، صح الكلام ، واندفع الاعتراض .

والنفس إلى هذا أميل ، وهو الأولى فى الاتجاه إليه .

إذ يقول الخليل :

« . . . « إنما » لا تعمل فيما بعدها ، كما أن « أرى » **إذا كانت لغوا لم تعمل**[2] » .

---

(١) ١/٣٧٥ شرح ابن عقيل لالفية ابن مالك — بتصريف — .
(٢) ١/٢٨٣ كتاب سيبويه .

فقيد « أرى » بحالة كونها لغواً .

فالتشبيه إنما هو فى حالة واحدة من حالتى « أرى » .

وهى حالة كونها ملغاة — بقطع النظر عن الجواز . — .

وقد جاء بيت الشاهد تنظيرا فى إلغاء اختصاص « بعد » حينما كفتها « ما » عن الإضافة لما بعدها .

***

ونعود إلى تعليق ابن الشجرى الثانى :

يقول **ابن الشجرى** — معلقاً على عبارة سيبويه — :

« . . . جعل « بعدما » بمنزلة حرف واحد ، وابتدأ ما بعدها » .

بقوله :

« . . . فتشبيهه « إنما » بقول الشاعر : « بعدما » مانع من إعمال « إنما » كما أن قوله : « بعدما » لا يصح إعماله (١) » .

وهنا — أيضاً — يعترض ابن الشجرى على تشبيه « إنما » بقول الشاعر « بعدما » .

وفى رأى ابن الشجرى : أن « بعدما » ليست مثل (« إنما » فى الكف عن العمل ، وزوال الاختصاص .

ونقول :

إن « ما » الكافة : إذا دخلت على « إن » وأخواتها » كفتها عن العمل، لزوال اختصاصها بالأسماء . بعد دخول « ما » الكافة عليها ، إلا « ليت » . فإنه يجوز فيها : الإعمال ، والإهمال .

---

(١) ٢٤٢/٢ أمالى ابن الشجرى .

وشاهد ذلك قول الشاعر :

قَالَتْ : أَلَا لِيْتَمَا هذا الحمامُ لَنا إلى حَمامِتِنَا ، أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ

الرواية : بنصب « الحمام » ورفعه ، على الإعمال والإهمال .

ويقول الأشمونى :

يروى : بنصب « الحمام » على الإعمال ، ورفعه على الإهمال .

وأما البواقى :

فذهب الزجاج ، وابن السراج (١) إلى جواز ه فيها قياساً .

ووافقهم الناظم ، ولذلك أطاق فى قوله :

... ... وقَدْ يُبقّى الْعَمَلُ

ومذهب سيبويه المنع (٢) » .

ونقول :

إنّ مذهب سيبويه منع عمل « إن » إذا كنت « بما » وزوال اختصاص « بعد » فى الإضافة إلى مابعدها إذا دخلت عليها « ما » وكفت بها .

والتشبيه على مذهبه **فى غاية الدقة** .

أما ابن الشجرى :

فإنه مع القائلين بجواز العمل فى البواقى من أخوات « إن » : أى « إنَّ ، أنَّ ، لعلَّ ، لكنَّ ، وكَأَنَّ . »

---

(١) ابن السـراج :

« طالب بن محمد بن نشيط ، ابو احمد النحوى ، المعروف بابن السراج . اخذ عن ابن الانبارى ، وله مختصر فى النحو ، وكتاب عيون الاخبار وفنون الاشعار » . (البغية ٢/١٦) .

(٢) ١/٢٨٤ شرح الاشمونى .

وجاء اعتراضه من زاوية اجتهاده ، وانتصاره لمذهبه .

لكن ذلك : غير ملزم لسيبويه .

وبهذا : اندفع الاعتراض على التشبيه .

٧ — نوع « ما » :

« لما » **أنواع كثيرة** : ذكرها ابن هشام فى مغنى اللبيب ، مفصلة مرتبة ، ومثل لها ، وذكر شواهد مما ورد فيها(١) .

والذى يهمنا — الآن — من أنواعها نوعان :

وهما : **الكافة ، والمصدرية** : توضيحاً للخلاف ، الذى وقع فى الاستشهاد بالشاهد فى قول المرّار : « بَعْدَ ما »، ويعنينا النوع ، والتمثيل له ، دون ذكر الخلاف .

أولا : « ما » المصدرية :

والمصدرية نوعان : زمانية ، ومكانية ، وغيرها :

فغير الزمانية : كقوله تعالى : « عزيزٌ عَلَيْه مَا عَنِتُّم . »(٢)

والزمانية : كقوله تعالى :«وأَوْصَانِي بالصَّلَاةِ ، والزَّكَاةِ مَادُمْتَ حيًّا» أى : مدة دوامى حيا : حذف الظرف ، وخلفته « ما » وصلتها .

ثانياً : « ما » الكافة :

وهى ثلاثة أنواع :

أحدهما : الكافة **عن عمل الرفع** ، ولا تتصل إلا بثلاثة أفعال :

« قلَّ ، وكثُر ، »وطَالَ » تقول : قَلَّما . . . وكثُرَمَا ... وطَالَمَا . .

---

(١) راجع مغنى اللبيب ... ١/٢٩٦ إلى ٣١٨ .

(٢) من الآية ١٢٨ من سورة التوبة .

(٣) من الآية ٢١ من سورة مريم .

وعلة ذلك : شبهن « برُبَّ »

ولايدخلن — حينئذ — إلا على جملة فعلية ، صرح بفعليتها .

والثانى : الكافة عن عمل النصب ، والرفع .

وهى المتصلة « بإنَّ ، وأخواتها » كقوله تعالى : « إِنَّمَا اللهُ إله واحدٌ »(١)

... ...

والثالث : الكافة عن عمل الجر :

وتتصل بأحرف ، وظروف :

فالأحرف : أحدها « رب » وأكثر ماتدخل — حينئذ — على الفعل الماضى ، كقوله :

رُبمـــا أوفيتُ فِي عَلَمٍ ترْفَعَنْ ثوْابِي شَمالاتُ

لأن التكثير ، والتقليل : إنما يكونان فيما عرف حده ، والمستقبل مجهول.

الثانى : الكاف : كقول الشاعر :

أَخٌ ماجدٌ لم يخزنى يومَ مَشْهدٍ كما سَيْفُ عَمْرو لم تَخُنْهُ مَضَارِبُهُ

الثالث : الباء ، كقوله :

فلئنْ صرتُ لا تحيرُ جواباً لَبما قدْ تُرى ، وأَنْتَ خَطيبُ

الرابع : « من » كقول أبى حية :

وإنا لمما نضرب الكبشَ ضربةً عَلَى رأسه تُلْقى اللِّسان من الفم

وأما الظروف :

فأحدها « بعد » كقوله :

---

(١) من الآية ١٧١ من سورة النساء .

أعَـلاقَة أمّ الوليِّـد بَـعْـدَمـا أفْنَانُ رأسِكَ كالثَّغام المخْلِسِ

وقيل :

« ما » مصدرية :

وهو الظاهر ، لأن فيه إبقاء « بعد » على أصلها من الإضافة ، ولأنها لو لم تكن مضافه لنونت(١) .

والثانى : « بين » كقوله :

بينما نحنُ بالأراك معـاً إذْ أتَى راكبٌ على جملهْ

والثالث والرابع : « حيثُ ، مواذْ »

ويضمنان ــ حينئذ ــ معنى « إن » الشرطية ، فيجزمان فعلين .

تقول : « حيثما تجلسْ أجلسْ »

وقال الشاعر :

وإنك إذْ مَـا تـأتِ ما أنْتَ آمرٌ بِـهِ تلْفِ مِن إياهُ تـامرٌ آتيـاً

هذه هى أنواع « ما » : المصدرية ، والكافة . ... .

وعلينا بعد عرض ماتقدم أن نذكر نوع « ما » فى قول المرار الفقعسى الأسدى :

أعَـلاقةً أمّ الوليِّـد بَـعْـدمـا أفنانُ رَأسِك كالثغامِ المخلس ؟

١ ــ قال إمام أهل الصناعة : سيبويه :

« جعل « بَـعْدَمَـا » بمنزلة حرف واحد ، وابتدأ ما بعدها(٢) » .

---

(١) مغنى اللبيب ... ١/٣٠٣ إلى ٣١٢ ــ بتصريف ــ .

(٢) ١/٢٨٣ كتاب سيبويه .

أى : جعل المرار « بَعْدَمَا » بمثابة كلمة واحدة ، وإن كانت مركبة من « بَعْد» وهى ظرف . ومن « ما » وهى كافة .

والكلام عن كف : « الحروف الناسخة بما » الكافة .

ومن هنا نقول — فى اطمئنان نفس — :

إن « ما » عند سيبويه **كافة** ، وقد دخلت على الظرف « بعد فأزالت اختصاصه ، وكفته عن الإضافة لما بعده .

٢ — نجم الأئمة الرضى :

ذكر الشاهد شارحاً قول ابن الحاجب فى « **حروف المصدر** : ما ، **وأن ، وأن** « أ » .

وأخذ يتكلم عن صلة «ما» المصدرية ، فقال :

وصلة « ما » المصدرية لاتكون عند سيبويه **إلا فعلية** .

وجوز غيره : أن تكون اسمية — أيضاً — .

وهو الحق ، وإن كان ذلك قليلا .

وقال الشاعر :

أَعَلاقةً أُمَّ الوليِّد بَعْدمَا أَفنان رَأْسِك كالثَّغامِ المخْلِسِ؟[1]

وعلى ذلك نقول :

إن الرضى — تبعاً لابن الحاجب — مسلم بأن « ما » مصدرية ، والكلام عن كونها مصدرية مسكوت عنه ، ومسلم به .

---

(١) ٣٨٦/٢ شرح الرضي لكافية ابن الحاجب .

وإنما الخلاف فى صلتها :

أهى فعلية ؟ كما يقول سيبويه ، أم هى جائزة الاسمية ، كما يقول غيره .

وذكر الرضى رأيه فى الخلاف ، فقال : « وهو الحق » وإن كان ذلك قليلا « فما » مصدرية عند الرضى .

٣ — ابن هشام الانصارى :

استشهد ابن هشام الأنصارى بالبيت ، على أن « ما » كافة — كما سبق أن ذكرنا — .

فقد أورد البيت فى شواهد « ما » الكافة عن عمل الجر . وذكر البيت فى « ما » المتصلة بالظرف .

ثم قال :

وقيل : « ما » مصدرية .

وهو الظاهر : لأن فيه إبقاء « بعد » على أصلها من الإضافة . ولأنها لو لم تكن مضافة لنونت (١) » .

والقصد :

فإن ابن هشام استشهد بالبيت لما استشهد به سيبويه — فى هذا الموضع .

وعلى الاستشهادين « **فما** » **كافة** .

ثم عاد يحكى قولا بصيغة « قيل » : **على أن « ما » مصدرية** .

وفى هذا : جنوح إلى مذهب ابن الحاجب ، والرضى .

ثم عاد واستظهر هذا المذهب ، بقوله : « وهو الظاهر » .

---

(١) ١٣١/١ مغنى اللبيب ...

وعلل للاستظهار بما يلى :

١ — إبقاء « بعد » على أصلها من الإضافة لما بعدها ، ومراعاة الأصول هامة ، إذ لايعدل عن الأصل إلا لعلة .

٢ — عدم تنوين « بعد » لأنها لو لم تكن مضافة إلى مابعدها لنونت.

٤ — **الدسوقى ، والأمير** : صاحبا حاشيتين على المغنى .

استظهرا ما استظهره ابن هشام ، وعززاه بالتوجيه — كما تقدم — هذا

والنفس أميل إلى مصدرية « ما » تبعاً : للرضى . وابن هشام . ومن وافقها ، لما ذكر ، ويشم ذلك من الأعلم فى التقدير (١ — ٦٠) كتاب سيبويه ، شواهد الأعلم ، والله تعالى أعلى ، وأعلم .

- ١٤ -

قال المخبَّل السَّعْدِى :

أَتَهْجُرُ لَيْـلَى بالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا ؟ وَمَـا كَانَ نَفْساً بالْفِراقِ تَطِيبُ

المخبل السعدى :

فى الأصل : اسم مفعول من « خبله تخبيلا » : أى : أفسد عقله ، ورجل مخبل : كأنه قطعت أطرافه .

واسمه : ربيع بن ربيعة بن عوف بن قتال بن أنف الناقة — بكسر القاف ، بعدها مثناة فوقية ، بعدها لام — كذا فى مختصر أنساب الكلبى .

وقال أبو عبيد البكرى — فى شرح أمالى القالى — : المخبل : لقب ، وهو : ربيعة بن مالك . . . أحد بنى أنف الناقة . . .

وهو شاعر مخضرم ، فحل . . .

قال صاحب الأغانى : وأحسبه مات فى خلافة عمر ، أو عثمان ، وهو شيخ كبير .

هجا المخبل الزبرقان بن بدر ، وذكر أخته خليدة — التى خطبها لنفسه ، وزوجها الزبرقان رجلا من بنى جشم — ثم آوته مكسورا ، وجبرت كسره ، فلما عرفها قال :

لقَدْ ضَلَّ حلمى فى خُلَيْدَةَ ضلَّةً سأَعتب نفسِى بعْدَهَا،وأَتُوبُ

وأَشْهَدُ ، والمستغفرُ اللهُ أَنَّنِى كذبتُ عليها ، والهجاءُ كذوبُ

(٢ — ٥٣٥ ، ٥٣٦ خزانة الأدب للبغدادى)

ويقول العينى :

ويقال : إنه لأعشى همدان ، واسمه عبد الرحمن بن عبد الله . . . . .

ونسبه أبو الحسن بن سيدة لقيس بن الملوح العامرى .

ولكن العينى قال : أقول : قائله هو المخبل السعدى .

قال : وبعده :

إذا قيل : من ماء الفرات ، وطيبه تعرّض لى منها أَغَنّ غَضُوبُ

وأهلكنى شَيْبَان فِي كلِّ شتوة لقلبى من خَوْفِ الفِراقِ وَجِيبُ

أشيبان ما أدْرَاك أنْ ربْ ليلةٍ عيقتا: فيها ، والغبُوقُ حَبِيبُ

(٣ — ٢٣٥ ، ٢٣٦ شواهد العينى)

والبيت من قصيدة من الطويل .

والبيت من شواهد الأعلم تبعا للمازنى ١ / ١٠٨ بأسفل كتاب سيبويه ، ومقتضب المبرد ٣ / ٣٧ ، وجمل الزجاجى ٢٤٦ ، والخصائص ٢ / ٣٨٤ ، والإنصاف ٤٩٣ وابن يعيش الحلبى ٢ / ٧٣ ، ٧٤ ، والعينى ٣ / ٢٣٥ ، وهمع الهوامع ١ / ٢٥٢ والدرر اللوامع ١ / ٢٠٨ ، والأشمونى ٢ / ٢٠١ ، ولسان العرب (حبب ٢٨١) والشاح الأندلسى ص ٥٤٣ .

اللغة :

تهجر : من الهجر .

وفى مختار الصحاح : مادة (هـ ج ر) :

الهجر : ضد الوصل ، وبابه « نصر » وهجراناً — أيضاً — والاسم : الهجرة .

ليلى : المحبوبة .

بالفراق : بالبعد ، والهجر . . .

وجاء فى المصباح المنير ، مادة : (فوق) :

« فرقت بين الشيء فرقا من باب « قتل » : فصلت أبعاضه ، وفرقت بين الحق ، والباطل : فصلت — أيضا — .

هذه هى اللغة العالية ، وبها قرأ السبعة فى قوله تعالى : « فافْرُقْ بَيْنَنَا ، وبَيْنَ القومِ الْفَاسِقِين »[1] .

وافترق القوم ، والاسم الفرقة — بالضم — وفارقته مفارقة ، وفراقا . .

حبيبها : المراد به : المحب ، وهو : العاشق .

تطيب : فى المصباح المنير ، مادة : (طاب) .

« طاب الشيء يطيب طيبا : إذا كان لذيذا ، أو حلالا ، فهو طيب ، وطابت نفسه تطيب : انبسطت ، وانشرحت » ويكون المعنى : تطيب : تنبسط ، وتنشرح ، وترضى .

والمعنى :

ما ينبغى لليلى ، ولا يصح منها أن تهجر محبها ، وعاشقها ، وتتباعد عنه ، وتفارقه ، وعهدى بها ، والشأن أن نفسها لا تطيب بالفراق ، ولا ترضى عنه .

---

(١) من الآية ٢٥ من سورة المائدة .

الاستشهاد بالبيت

أنشد إمام أهل الصناعة سيبويه قول الشاعر :

« كُلُوا فى بعضِ بطنِكُم تَعِفُّوا فَإِنَّ زمَانكُم زَمَنٌ خَمِيصُ

وذكر الأعلم الشنتمرى الشاهد فيه ، فقال :

« **الشاهد فيه** : وضع البطن فى موضع البطون — كما تقدم قبله — وصف شدة الزمان ، وكلبه ، فيقول : كلوا فى بعض بطنكم ، ولا تملئوها ، حتى تعتاد ذلك ، وتعفوا عن كثرة الأكل ، وتقنعوا باليسير ، فإن الزمان ذو مخمصة وجدب (٢) » . **ثم أورد بيت الشاهد** ، قائلا :

ومما أنشد المازنى فى الباب قول المخبل السعدى :

أتَهجُرُ لَيْلى بالْفِراقِ حَبِيبَها ؟ وما كان نَفْساً بالفراقِ تطيبُ

الشاهد فيه : تقديم التمييز ، وهو قوله : « نفسا » على العامل فيه ، وهو : « تطيب » .

وقياسه عند المازنى : قياس الحال ، والحال متقدم عند جميع النحويين ، إلا الجرمى(٣) ، إذا كان العامل فيها فعلا .

---

(١) ١٠٨/١ كتاب سيبويه .
(٢) ١٠٨/١ شرح الأعلم لشواهد سيبويه .
(٣) **الجـــرمى** :

« صـــالح بن إســحاق : أبو عمر الجرمى ، البصرى ، مولى جرم ابن زبان ، من قبائل اليمن ... كان فقيها ، عالما بالنحو ، واللغة ، ديناً ، ورعا ، حسن المذهب ، صحيح الاعتقاد ، قدم بغداد ، وأخذ النحو عن الأخفش ، ويونس ، واللغة عن الأصمعى ، وأبى عبيدة ، وحدث عنـــه المبرد . وكان جليلا فى الحديث ، والأخبار ، وناظر الفراء ، وانتهى إليه علم النحو فى زمانه .

صنف التنبيه ، وكتاب السير ، وكتاب العروض ، ومختصرا فى النحو ، وغريب سيبويه .. وغير ذلك ، مات سنة ٢٢٥ هـ (البغية ٨/٢ ، ٩) .

وسيبويه : لا يرى تقديم التمييز ، وإن كان العامل فيه فعلا ، لأنه منقول عن الفاعل ، والفاعل لا يتقدم .

وأما الحال : فهو مفعول فيها . كالظرف ، فجاز فيها من التقديم مايجوز فيه والرواية الصحيحة :

.... وَمَا كانَ نَفْسٌ بالْفِراقِ تَطِيبُ(١)

ومما يستفاد من الأعلم مايلى :

(ا) البيت أنشده المازنى .

(ب) استشهاد المازنى به على : جواز تقديم التمييز على العامل فيه ، إذا كان هذا العامل فعلا .

(جـ) قاس المازنى التمييز — فى هذا التقدم — على الحال .

(د) الجرمى : لا يرى ذلك .

(هـ) سيبويه : لا يجيز تقديم التمييز ، وإن كان العامل فيه فعلا . لأنه منقول عن الفاعل ، والفاعل لا يتقدم على رافعه .

وأما الحال فهو مفعول فيها كالظرف ، فجاز فيها : من التقديم مايجوز فيه .

(و) ذكر الأعلم للبيت رواية أخرى هى : « وما كان نفْس بالفراق تطيب » ونعتها بأنها الرواية الصحيحة للبيت .

***

استشهاد المبرد فى كتابه « المقتضب » بالبيت .

استشهاد المبرد بالبيت فى باب قال فيه :

« هذا باب التبيين ، والتمييز(٢) » .

---

(١) ١٠٨/١ شواهد الأعلم بأسفل الكتاب .
(٢) ٣٢/٣ المقتضب .

قال المبرد :

وأعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلا جاز تقديمه . لتصرف الفعل ، فقلت :

« تفقأتُ شحماً ، وتَصَبَّبتُ عَرَقاً » :

فإن شئت قدمت ، فقلت : « شحماً تفقأت ، وعرقاً تصببت »

وهذا لا يجيزه سيبويه .

لأنه يراه كقولك : « عشرون دِرْهماً . » « وهَذا أَفْرَهُهُم عبداً »

وليس هذا بمنزلة ذلك .

لأن : « عشرين درهماً » : إنما عمل فى الدرهم ما لم يؤخذ من الفعل .

ألا ترى أنه يقول : « هَذَا زَيْدٌ قَائِماً » ؟

ولا يجيز : « قائماً هَذَا زَيْدٌ » لأَنَّ العامل غير فعل

وتقول : « راكباً جاء زيدٌ » لأن العامل فِعْل .

فلذلك : أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلا .

وهذا رأى أبى عثمان المازنى .

وقال الشاعر :

— فقدم التمييز لما كان العامل فعلا .

أتهجرُ لَيْلَى لِلْفَراقِ حَبِيبَهَا ؟ وَمَا كَانَ نفساً بالْفِرَاقِ تطيبُ[1]

---

(١) ٣/٣٦ ، ٣٧ المقتضب .

ونأخذ من كلام المبرد :

— أنه مخالف لسيبويه .

— وأنه موافق لأبى عثمان المازنى .

وسنلقى الأضواء على ذلك فى الدراسة والتحليل — إن شاء الله تعالى —.

❋❋❋

استشهاد الزجاجى(١) ، فى الجمل بالبيت :

يقول البطليوسى(٢) ، صاحب كتاب « الحلل فى شرح أبيات الجمل »

وأنشد أبو القاسم فى باب التمييز :

أتهجُرُ ليلَى للفراقِ حَبيبها ؟ ومَا كَانَ نفساً بالفراقِ تطيب

وهذا البيت : أنشده أبو عثمان شاهداً على جواز تقديم التمييز على العامل فيه إذا كان العامل فيه فعلا متصرفا .

---

(١) **الزجـــاجى :**

« عبد الرحمن بن إسحاق : ابو القاسم : الزجاجى : صاحب الجمل، منسوب إلى شيخه : إبراهيم الزجاج ، أصله من « صيمر » ونزل بغداد ، ولزم الزجاج حتى برع فى النحو ، ثم سكن طبرية ، وأملى ، وحدث بدمشق عن الزجاج ، ونفطويه ، وابن دريد ، وأبى بكر بن الأنبارى ، والأخفش الصغير ... وغيرهم ، روى عنه أحمد بن شرام النحوى ، وأبو محمد بن ابى نصر ، وصنف : الجمل فى النحو بمكة — وكان إذا فرغ من باب منـــه طاف اسبوعا — الإيضاح ، والكافى ، كلاهما فى النحو ... توفى بطبرية سنة ٣٣٩ هـ (البغية ٢/٧٧) .

(٢) البطليوسى :

« عبد الله بن محمد بن السيد — بكسر السين — : ابو محمد البطليوسى: نزيل « بلنسية » كان عالما باللغات ، والآداب ، متبحرا فيهما ، انتصب لإقراء النحو ، واجتمع إليه الناس وله يد فى العلوم القديمة ... =

فأجاز قياسا على هذا : « عرقًا تَصَبَّبْتُ ، وشحماً تفقَّأتْ »

ولا حجة فيه عند أصحابنا لوجهين :

أحدهما : أن هذا لم يسمع إلا فى الشعر ، وما انفرد به الشعر ليس بأصل يقاس عليه ، إنما يوجه إلى الضرورة .

ويجب أن يقال له :

إذا كنت تجعل هذا البيت حجة فاجعل قول الآخر حجة على جواز تعريف التمييز وهو :

رأيتك لما أن عرفت جلادنا رضيت وطبت النفس يا بكر عن عمرو

وكما أنا لا نرى هذا البيت حجة — فى جواز تعريف التمييز ، إنما هو عندنا — وعندك — جرى مجرى الضرورة .

وكذلك هذا البيت الآخر .

وإلا فمن أين فرقت بينهما ، وكل واحد منهما مما انفرد به الشعر .

= وكان لابن الحاج — صاحب قرطبة — ثلاثة أولاد ، من أجمل الناس صورة : « عزون ، ورحمون ، وحسون » فأولع بهم ، وقال فيهم :

أخفيت سُقْمىَ حتى كادَ يخفينى وهمتُ فى حبِّ عزُّون فعزُّونى

ثم ارحمونى برحْمُون ، فإن ظمِئت نفسِى إلى ريقِ حَسُّونٍ فحسُّونى

ثم خافَ على نفسه ، فخرج من قرطبة .

صنف : أدب الكاتب ، شرح الموطأ ، شرح سقط الزند ، شرح ديوان المتنبى — إصلاح الخلل الواقع فى الجمل ، الحلل فى شرح أبيات الجمل ..

ولد سنة ٤٤٤ هـ ومات فى رجب سنة ٥٢١ هـ ببلنسية (البغية ٢/٥٥ ، ٥٦) .

والوجه الثانى :

أن أبا إسحاق الزجاجى (رحمه الله تعالى) قال : الرواية :

... ... وَمَا كَانَ نفسِى بالفراقِ تطيبُ »(١)

ومن ذلك نعلم :

— أن الزجاجى لا يحتج بالبيت ، ولا يوافق على بناء قاعدة نحوية عليه ، ذلك ، لأنه شعر ، والشعر أبو الضرورات — كما يقال —.

— إذا أخذنا بالبيت ، وبنينا عليه قاعدة ، فعلينا أن نأخذ بالبيت الآخر ، وهو :

رأيتُكَ لمَّا أنْ عَرَفْتَ جِلادَنَا ... ...

ونبنى عليه قاعدة ، هى : جواز تعريف التمييز .

وهو ممنوع عندنا ، وعندكم .

وعلى هذا يكون عدم الاحتجاج بالبيتين سواء ، وحملهما على الضرورة كما أن الرواية .

... ... وَمَا كَانَ نَفْسِى بالفِرَاقِ تطيبُ

وعليها فلا شاهد فى البيت عند أحد .

***

استشهاد ابن جنى فى الخصائص :

يقول ابن جنى فى كتابه « الخصائص » :

« فأما ما أنشده أبو عثمان ، وتلاه فيه أبو العباس [المبرد] من قول المخبل [السعدى] .

---

(١) ص ٣٣١ إلى ٣٣٣ الحلل فى شرح أبيات الجمل .

أتهجُرُ ليلَى للفراقِ حَبيبَـها ؟ ومَـا كَانَ نَفْساً بالفراقِ تطيبُ

فنقابله برواية الزجاجى ، وإسماعيل بن نصر ، وأبى إسحاق — أيضاً —.

... ... وَمَـا كان نَفْسِى بالفراق تطيبُ

فرواية برواية .

والقياس — من بعد — حاكم(١) .

ولكأن ابن جنى يقول :

إن الرواية التى اعتمد عليها ، واستشهد بها : أبو عثمان المازنى ، وأبو العباس المبرد ، غير مسلمة ، لأنها عورضت برواية أخرى نقلها ثقات والروايتان قد تعارضتا ، فلا شاهد فى إحداهما ، والأخرى معارضة بأختها.

وعلى ذلك : فلا حجة بالسماع ، ويبقى بعده القياس .

استشهد ابن الأنبارى بالبيت فى كتابه : « الإنصاف فى مسائل الخلاف ». تناول **ابن الأنبارى** المسألة فى كتابه ، وجعلها المسألة رقم (١٢٠)(٢) وعرضها عرضاً موفقاً ، وتناول المذهبين تناولا طيباً ، كعادته .

ونلخص ماعرضه فيما يلى :

— اختلف الكوفيون فى جواز تقديم التمييز ، إذا كان **العامل فيه فعلا متصرفاً** :

نحو : « تصبَّب زيدٌ عَرَقًا ، وتفقَّأَ الكَبْشُ شَحْماً »

— **بعض الكوفيين يجيزون ذلك ، ووافقهم من البصريين : أبو عثمان المازنى ، وأبو العباس المبرد .**

---

(١) ٣٨٤/٢ الخصـائص .

(٢) ص ٤٩٣ الإنصاف فى مسائل الخلاف ... ، وما بعدها .

-- أكثر البصريين : يذهبون إلى المنع .

— حجة المجيزين من الكوفيين .

النقل ، والقياس :

— **النقل** : وشاهدهم قول المخبل السعدى :

أتهجرُ سَلْمَى بالفراق حَبيبَها؟ وَمَا كَانَ نَفْساً بالفراقِ تَطِيبُ

على أن « نفساً » منصوب على التمييز ، وقد مه على العامل فيه ،وهو «تطيب» **لأن التقدير فيه**: « وما كان الشأن، والحديث تطيب سلمى نفساً .

وذلك : يدل على الجواز .

— **القياس** : **العامل فعل متصرف** ، فجاز تقديم معموله عليه ، كسائر الأفعال المتصرفة :

لأنك تقول : « ضرب زيد عمرا » وتقدم المعمول ، فتقول : « عمرا ضرب زيد » .

ولهذا : ذهبتم إلى جواز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلا متصرفا ، نحو : « راكباً جاء زيْدٌ . »

وإننا لنستدل به عليكم — وإن كنا لا نقول به — لأنكم تقولون به فصلح أن يكون إلزاماً عليكم .

احتجاج البصريين :

عدم جواز تقديم التمييز على عامله : لأنه الفاعل فى المعنى ، لأننا إذا قلنا : « تصبَّبَ زيدٌ عَرَقاً » المتصبب هو العرق ،وهو فاعل فى المعنى، والفاعل لا يجوز تقديمه .

إذا أجزنا تقديم الحال على العامل ، نحو : « راكباً جاء زَيْدٌ » : فإن راكباً فاعل فى المعنى ، ومع هذا جاز تقديمه ، للفرق الظاهر بين الحال ، والتمييز .

فإذا قلت : « جاء زيدٌ راكباً » : « فزيدٌ » هو الفاعل : لفظاً ، ومعنى وإذا استوفى الفعل فاعله من جهة اللفظ ، والمعنى صار «راكباً» بمنزلة المفعول المختص ، لا ستيفاء الفعل فاعله من كل وجه ، فجاز تقديمه ، كالمفعول نحو : « عَمراً ضَربَ زَيْدٌ » .

بخلاف التمييز : فإنك إذا قلت: « تصبَّب زيدٌ عرقاً »لم يكن« زيدٌ » هو الفاعل فى المعنى ، بل الفاعل فى المعنى هو « العرق » .

ولهذا : لم يكن العرق بمنزلة المفعول من هذا الوجه ، لأن الفعل استوفى فاعله لفظاً ، لا معنى .

فلم يجز تقديمه كما جاز تقديم الحال .

أجاب جمهور البصريين عن كلمات الكوفيين ، فقالوا :

الرواية الصحيحة للبيت :

... ... وَمَا كَان نَفْسِى بالفراقِ تطيب

وعلى ذلك ، فلا شاهد فى البيت على هذه الرواية .

إن سلَّمنا بصحة الرواية « ... نَفْساً » فنخرج البيت ، فنقول : « نفساً » منصوب بفعل مقدر ، تقديره : أعنى نَفْساً ، لا على التميز .

- الفرق واضح بين :« ضربَ زيدٌ عمراً ، « تصبَّبَ زيدٌ عرقاً » فى المنصوب فى كل منهما ، وهو « عمراً ، وعرقاً » :

« فعمرا » منصوب : لفظاً ، ومعنى و« عرفا » وإن لم يكن فاعلا لفظاً ، فهو فاعل معنى .

ـ الاحتجاج بتقديم الحال على العامل ، لا حجة لهم فيه ، لأنهم لا يعتقدون صحته ولا يجوز احتجاج الكوفيين على الخصم بما لا يعتقدون صحته .

وبهذا :

ظهر فساد ماذهب إليه الكوفيون .. وظهرت صحة ماذهب إليه جمهور البصريين .

***

استشهاد ابن يعيش بالبيت فى كتابه « شرح مفصل الزمخشرى » :

يقول **الزمخشرى** : فى « مفصله » .

ولقد أبى سيبويه تقدم التمييز على عامله .

وفرق أبو العباس بين النوعين :

فأجاز : « نَفْساً طابَ زيدٌ » ولم يجز : « لى سَمْنًا مَنَوَان » و زعم أنه رأى المازنى .

وأنشد :

... ... وما كان نفسا بالفرا تَطيب »[1]

ويجىء دور ابن يعش فى الشرح ، فيقول :

« أعلم أن **سيبويه** : لا يرى تقدم المميز على عامله : فعلا كان الفامل ، أو معنى .

لا يجوز أن تقول : « عَرَقاً تصبَّبَ زَيْدٌ » ولا « نفساً طبتُ » .

---

(١) ٢/٧٣ ، ٧٤ شرح المفصل لابن يعيش .

وكذلك : لا يجوز : « سَمْناً عندى مَنَوَان » ولا بُرًّا عندِى قَفِيزَانِ »
على تقدير : « عندى منوان سمنا ، وقفيزان برا » .

أما إذا كان العامل معنى غير فعل فأمر امتناع تقديم معموله عليه ظاهر لضعف عامله .

وكذلك : يمتنع تقديم الحال على العامل ، المعنوى .

فلا تقول :« قائماً فى الدَّارِ زيدٌ »على إرادة « فى الدارِ زَيْدٌ قَائماً ».

وأما إذا كان العامل فعلا متصرفاً ، فمقضية الدليل جواز تقديم منصوبه عليه ، لتصرف عامله .

إلا أنه منع من ذلك مانع ، وهو كون المنصوب فيه مرفوعاً فى المعنى من حيث كان الفعل مسنداً إليه فى المعنى ، والحقيقة .

ألا ترى : أن « التصبب » فى قولك : « تصبب زيد عرقاً » . وتفقا شحماً فى الحقيقة للعرق ، والتفقؤ للشحم .

والتقدير :

تصبب عرقُ زيد ، وتفقأ شَحْمُه .

فلو قدمنا هما لأوقعناهما موقعاً لا يقع فيه الفاعل ، لأن الفاعل إذا قد مناه خرج عن أن يكون فاعلا .

وكذلك إذا قدمناه لا يصح أن يكون فى تقدير فاعل نقل عنه الفعل ، إذ كان لهذا موضعاً لا يقع فيه الفاعل .

فإن قيل : فأنت إذا قلت : « جَاء زيْدٌ رَاكباً » نصبت «راكباً » على الحال ، وجاز لك تقديمه ، **فتقول** : « راكباً جاء زيدٌ » والمنصوب — هنا — هو المرفوع فى المعنى .

فما الفرق بينهما ؟

قيل :نحن إذا قلنا « جَاء زيْدٌ راكباً » :فقد استوفى الفعل فاعله: لفظاً ، ومعنى ، وبقى المنصوب فضلة ، فجاز تقديمه .

وأما إذا قلنا :« طابَ زيدٌ نفساً »: فقد استوفى الفعل فاعله لفظاً . ولم يستوفه من جهة المعنى .

فلذلك : لم يجز تقديم المرفوع .

وقد ذهب أبو عثمان المازنى ، وأبو العباس المبرد ، وجماعة من الكوفيين إلى جوازه .

واحتجوا لذلك ببيت أنشدوه ، وهو :

أتهجرُ سَلْمَى بالفراقِ حَبيبَهَا؟ وما كادَ نَفْساً بالفراق تطيبُ

أراد :

... ... وَمَـا كـادَ تطيبُ نفسـاً

ولا حجة فى ذلك ، لقلته ، وشذوذه .

مع أن الرواية :

... ... وَمَـا كَادَ نَفْسِى بالفراقِ تطيبُ

هكذا قال أبو إسحاق الزجاج(١)» .

الروح روحُ ابن الأنبارى ، وهندسة العبارة ، وجمال العرض ، وحلاوة العبارة لابن يعيش .

---

(١) ٢/٧٣ ؛ ٧٤ شرح المفصل لابن يعيش .

استشهاد العينى بالبيت

استشهد العينى بالبيت ، تبعا لاستشهاد شارحين من شراحه به ، وهما :

— ابن الناظم .

— وابن عقيل .

وقد رمز لهما بالرمز (ظع) :

ونعود إلى كتابيهما قبل توضيح العينى ، فنقول :

قال ابن مالك :

وعـا مـلَ التمييز قـدِّمْ مُطْلَقاً والفعل ذُو التصريف نَزْراً سُبِقاً

وقال ابن الناظم فى شرحه:

« **مذهب سيبويه** (رحمه الله) : امتناع تقديم التمييز على عامله مطلقاً ولا خلاف فى امتناع تقديمه على العامل ، إذا لم يكن فعلا متصرفاً .

أما إذا كان فعلا متصرفاً ، نحو : « طابَ زيدٌ نَفْساً » :

فمذهب الكسائى ، والمازنى ، والمبرد :جواز تقديم التمييز عليه : قياساً على غيره من الفضلات ، المنصوبة بفعل متصرف .

ولم يجز ذلك سيبويه ، لأن الغالب فى التمييز المنصوب بفعل متصرف كونه فاعلا فى الأصل .

وقد حول الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة ، فلا يغير عما يستحقه من وجوب التأخير ، لما فيه من الإخلال بالأصل .

وحجتهم : أنه فعل متصرف .

والقول ماقاله سيبويه : لأن الفاعل لا يتقدم على عامله .

فإن قلت فما تقول فى التقديم فى قول ربيعة بن مقروم .

وواردةٍ كأنها عُصُبُ القَطَـا تثيرُ عَجَاجاً بالسنابك أَصْهَبَا
رَدَدْتُ بمثل السِّيد نهدٍ مُقلَّصٍ كميش إذَا عِطْفَاهُ ماء تحلَّبَا

وقول الآخر :

ولستُ إذا ذَرْعاً أضيقُ بضَارِعٍ وَلاَ يائِسٍ عندَ التَّعَسُّرِ مِنْ يسرِ

وقول الآخر :

أتهجرُ ليْلَى للفراقِ حبيبَـها ؟ وَمَـا كان نَفْساً للفراقِ تطيبُ

---

(١) من شواهد امالى ابن الشجرى ٣٣/١ ، والعينى ٢٢٩/٣ ، والمغنى ٤٦٢ (٢٩١) والأشمونى ٢٠٢/٢ .

اللغـــة :

وواردة : اراد القطيع من الخيل ، والعصب : جمع عصبة : الجماعة ، تثير : من الإثارة ، عجاجا : غبارا ، السنابك : جمع سنبك : طرف مقدم الحافر ، ا لسيد : الذئب ، نهد : ضخم ، مقلص : طويل القوائم ، كميش : حاد فى عدوه ، مسرع ، عطفاه : جانباه ، تحلبا ، سالا ماء ، ويريد عرقا.

والمعنى : رب خيل واردة ، تشبه ـ فى سرعتها ـ جماعة القطا ، تثير الغبار بسنابكها ، رددت بفرس سريع الجرى ، يشبه الذئب فى سرعة عدوه ، ضخم الجسم ، طويل القوائم ، حاد فى عدوه ، إذا جرى سال عطفاه ماء ، اى : عرقا .

(٢) الشاعر : هو أبو الهول الحميرى ، والبيت من شواهد ابن الشجرى ٩١/١ .

ومعنى البيت :

من صفاتى اننى لا اضيق ذرعا بذ ليل ضارع ، واننى غير قانط من رحمة ربى ، لاننى اتنسم ارواح الفرج فى الشدة .

والشاهد فيه : « ذرعا » فهو تمييز ، تقدم على عامله ، وهو « اضيق » .

قلت :

هو مستباح للضرورة ، كما استبيح لها تقديم التمييز على العامل ، غير المتصرف ، فيما ندر من قول الراجز(١) :

ونارُنَا لم يُسرَ ناراً مثلُهَا قَدْ عَلِمَتْ ذَاك معدٌّ كلُّهَا»(٢)

وابن الناظم قد ذكر المسألة ، وأورد الخلاف . . **ومن ذلك نقول :**

— ذكر ابن الناظم مذهب سيبويه ، **وهو منع تقدم التمييز على عامله مطلقاً .**

— ذكر رأيه فى المسألة ، وذكر أن القول الفصل ما قاله سيبويه ، **فالقول ماقالت حذام** » — كما يقال — .

— ذكر التعليل الذى بنى عليه سيبويه مذهبه ، ولم يخرج عما سبق إلا فى طريقة العرض « . . . فكلا جانبى هرشى لهن طريق » — كما يقال — .

---

(١) لم ينسب البيت لراجز معين .

والشاهد من شواهد العينى ٣/٢٣٩ ، والاشمونى ٢/٢٠١ .

اللغـــة :

نارنا : يريد النار التى تشب لهداية الضال ، وقرى الضيف نار عظيمة عالية ، لم تعرف نار مثلها ، ويشهد لنا بذلك جميع قبائل معـد ابن عـدنان .

والشاهد فيه قوله : « نارا » وهو تمييز ، منصوب ، فقدم على العامل فيه ، وهو مثل ، وهو اسم جامد .

والأشمونى يقول : إن مثل ذلك يعتبر ضرورة ، وقيل : الرؤية قلبية ، « ونارا » مفعول ثان ، ١/٢٠١ شرح ، الأشمونى .

(٢) ص ٣٥١ إلى ٣٥٣ شرح الفيـة ابن مالـك ، لابن النـاظم — بتحقيقنا — .

— ذكر مذهب المازنى ، والمبرد ، والكسائى : فى جواز التقديم ، إذا كان العامل فعلا متصرفاً .

— سجل اتفاق الجميع على المنع ، إذا كان العامل غير فعل متصرف.

— أكثر من الاستشهاد — تبعاً لوالده — وفى بعض الشواهد التى أوردها كلام ، سنذكره — إن شاء الله تعالى — عند الدراسة والتحليل وحمل الشواهد على الضرورة .

والقصد :

فإن ابن الناظم أحسن العرض ، « وأقل الحز ، وطبق المفصل » كما يقال وفتح بابا للمناقشة ، والتحليل .

❋❋❋

استشهاد ابن عقيل بالبيت :

ذكر ابن **عقيل بيت الناظم المتقدم** : « وعامل التمييز (١) » .

ثم قال :

مذهب سيبويه (رحمه الله) : أنه لا يجوز تقديم التمييز على عامله سواء كان متصرفاً ، أو غير متصرف .

فلا تقول : « نفساً طابَ زيدٌ » ولا « عندِى دِرْهماً عشرون »

وأجاز الكسائى ، والمازنى ، والمبرد : تقديمه على عامله المتصرف ،

فتقول :

« نفساً طَابَ زيدٌ » و « شيباً اشْتَعَلَ رأسِى »

---

(١) ٢٩٢/٢ شرح ابن عقيل .

وقوله :

أتهجر ليلَى بالفراقِ حبِيبَها ؟ وما كَانَ نَفْساً بالفِراقِ تَطِيبُ

وقوله :

ضيعت حزمى فى إبعادى الأَمَلاَ وما ارْعَوَيْتُ ، وشيباً رأسى اشتعلا

ووافقهم المصنف فى غير هذا الكتاب على ذلك .

وجعله فى هذا الكتاب قليلا .

فإن كان العامل غير متصرف ، فقد منعوا التقديم ، سواء : كان فعلا ، نحو :

« ما أَحسن زيداً رَجُلاً » أو غيره نحو : « عندى عشرون دِرْهَماً .»

وقد يكون العامل متصرفاً ، ويمتنع تقديم المميز عليه عند الجميع ، وذلك نحو : « كفَى بزيدٍ رجلاً » :

فلا يجوز تقديم « رجلا » على « كفى » وإن كان فعلا متصرفاً لأنه بمعنى فعل غير متصرف ، وهو فعل التعجب .

فمعنى قولك : « كفى بزيد ، رَجُلاً » : « ما أكفاهُ رَجُلاً ! »[1] .

***

وابن عقيل أفاد من ابن الناظم ، كما ذكر اجتهاد ابن مالك : من من حيث الموافقة ، والتعليل .

وقد ذكر فرعيه نستوفى الكلام فيها — إن شاء الله تعالى — فى التحليل وهى امتناع التقديم ، والحالة أن الفعل متصرف .

***

---

(١) ٢٩٢/٢ شرح ابن عقيل .

دور العينى :

— سجل العينى البيت ، ثم ذكر قائله — فى رأيه — كما أورد الخلاف الوارد فى نسبة البيت إلى قائله .

— ذكر العينى بعض أبيات القصيدة ، التى كان أولها بيت الشاهد .

— ذكر الشرح اللغوى لما أورده ، ثم أعرب البيت — فى إيجاز —.

وعند ذكر الاستشهاد بالبيت قال :

والاستشهاد فيه :

فى قوله :« نَفْساً » فإنه تمييز عن قوله :« تطيب »، وتقدم عليه والقياس : « تطيب نَفْساً . »

وهذا قد جوزه الكوفيون ، والمازنى ، والمبرد .

وتبعهم ابن مالك .

والجمهور قالوا : إنه ضرورة ، فلايقاس عليه .

ويقال : إن أبا إسحاق الزجاج قال : إنما الرواية :

... ... ومَا كَانَ نفسِى بالفراقِ تطيبُ

فحينئذ : لا يكون فيه شاهد لمن يجوز تقديم التمييز على العامل فيه .

وقد قال بعض شراح أبيات المفصل :

المشهور أن المروى : « كادَ » و « كانَ » و « سَلْمَى » و « لَيْلَى » . و« تطيب » . بالتذكير ، والتأنيث ، و « نفساً » « ونفسِى

ونقل أبو الحسن :

أن الرواية فى ديوان الأعشى :

أتؤذنُ سلْمَى بالفراقِ حبيبَها؟ ولم تكُ نَفْسِى بالفراق تطيبُ

وقال العلامة : شمس الدين النكرى :

وجه التمسك بهذا البيت : إنما يتمشى على رواية التأنيث فى « تطيب» لأنه — حينئذ — فى كان ضمير الشأن لتذكيره ، ففى تطيب ضمين سلمى أى : وما كان الشأن تطيب سلمى نفساً بالفراق ، أى : بإرادة الفراق فقدم « نفساً »

وأما على رواية التذكير . فى ضمير « تطيب » فلا يتعين الاستدلال إذ جاز أن يكون الضمير فى كان للحبيب ، ونفساً تطيب على التمييز من كان ، وهو العامل فيه ، وتطيب خبر كان ، أى : ماكان نفساً تطيب بالفراق ، يعنى : ماكان نفسه تطيب بالفراق .

وأما على رواية : « نَفْسِى تطيب» خبر كاد ، أو كان ، واسمها نفسى .

فيحتمل أن يكون اسمها ضمير الشأن ، والقصة ، ونفسى مبتدأ ، وتطيب خبره ، والجملة مفسرة لذلك الضمير .

وعلى رواية « نفساً » يجوز أن يرجع ضمير كان إلى الحبيب ، أو إلى ليلى ، بتأويل المعشوق ، والمحبوب ، ونفساً خبر كان ، وتطيب على التذكير ، أو على التأنيث صفة « نفساً » بتأويله بالشخص فى التذكير ، أى : ماكان نفساً طيبة بالفراق .

هذا : على رواية « كان » .

أما على رواية « كاد » :

« فنفساً » خبر « كاد » — على الأصل المرفوض — فحذف المضاف ، أى : ما كاد الحبيب ذا نفس طيبة .

ويروى : « تُطيبُ » — بضم التاء — من « أطاب إطابة » . فعلى هذا « نفساً » مفعول « لتطيب » وفاعله ضمير « ليلى » ، وفى « كاد » ضمير الشأن ... » .

وفيما تقدم استقصاء للروايات : وإعراب عليها ، وإن دل فإنما يدل على طوع باع ، وكبير تعمق .

استشهاد **الشارح الأندلسى** بالبيت :

قال ابن مالك :

وعاملَ التمييز قدِّمْ مطلقاً والفعلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْراً سُبِقَا

قال ابن جابر الهوارى : — فى شرح البيت — :

« نبهك فى هذا البيت : على أن عامل التمييز يلزم تقديمه سواء : كان العامل فى التمييز متصرفاً ، أو غير متصرف ، وسواء كان التمييز منصوباً عن تمام الاسم« كرِ طْل زَيتًا » أو عن تمام الكلام « كطابَ زيدٌ نَفْساً »

وإلى هذا أشار المصنف بقوله :

... ... قَـدِّمْ مُطْلَقاَ ... ...

ثم نبه على أن العامل إذا كان فعلا ، متصرفاً ، قد سبقه التمييز إلا أنه قليل .

وإلى قلته أشار بقوله :

.. .. « نَزْراً » ... ...

وهذا الذى قلل به وجعله قليلا هو :

مذهب الكسائى ، والمازنى ، والمبرد ، ومن تبعهم من الكوفيين والبصريين .

والأول مذهب سيبويه ، ومن تبعه .

وعليه الأكثر :

ولمن أجاز التقديم على الفعل المتصرف شواهد كثيرة من كلام العرب ، منها .

أتهجرُ لَيلَى للفراقِ حبيبَها ؟ وما كانَ نَفْساً للفراقِ تَطِيبُ

وقال بعض طيء :

إذا المرءُ قرَّ عيناً بالأَهْلِ مُثْرِياً ولمْ يُغْنَ بالإحسانِ كانَ مُذَمَّمَا

وقال آخر :

ضيعتُ حَزْمِيَ فى إبعادىَ الْأَمَلاَ وما ارعويت ،وشيباً رأسِيَ اشْتَعَلاَ

وقال آخر :

ولستُ إذا ذَرْعاً أضيقُ بضَارِعٍ ولاَ يائِسٍ . عند التعسُّر مِنْ يُسْرِ

وقال آخر :

أنَفْساً تطيبُ بنيلِ الْمُنَى وَدَاعِى المنُونِ يُنَادِى جَهَارَا ؟

« فنفساً » — فى البيت الأول — و « عينا » — فى البيت الثانى — تمييزان مقدمان على عاملها ، وهو فعل متصرف .

وكذلك « شَيْباً » — فى البيت الثالث — وكذلك « ذَرْعاً » — فى البيت الرابع — وكذلك — « أنفساً » — فى البيت الخامس — .

ولهم غير هذا أبيات مسموعة .

قال الشيخ : أبو حيان : وهذا كثير ، بحيث تبنى عليه القواعد .

وذكر أن ابن عصفور ، وأمثاله : من القائلين بالمنع أو لوا البيت الأول : اعتقاداً منهم أنه لم يرد غيره .

قال الشيخ : أبو حيان :

وهذا عدم اطلاع منهم على أشعار العرب .

ومما أولوا به : أنهم قالوا : الرواية « نَفْسِي » : مضافاً إلى ياء المتكلم .

فيكون اسم « كان » لا تمييزا .

وقد شذ تقديم التمييز المنصوب عن تمام الاسم ، على الاسم العامل فيه ، كقول الراجز :

ونارُنَا لم يُرَ ناراً مثلهـا قد علمت ذاك مـعـدٌّ كلهـا

« فمثلها » مرفوع « يرى » بالنيابة عن الفاعل ، « وناراً » تمييز مقدم على الاسم العامل فيه ، وهو « مثل » .

والفراء : يذهب إلى جواز مثل هذا ، إذا كان القصد به التشبيه ، فيصح عنده ، « زيد حسنا القمر » .

ولا يجوز عنده : أن يتقدم على الجملة جميعاً .

فلا يصح عنده أن تقول : « حسناً زيد القمر » .

وإنما يجوز ذلك عنده ، مع توسط التمييز بين الاسم العامل ، وما قبله ، مستشهداً بالبيت المذكور .

وهذا : **من القلة بحيث لا يعتبر** .

قال الشيخ : أبو حيان :

وغلط ابن عصفور ، فجعل هذا البيت :

ونارَنَا لم يُرَ ناراً مثلها

من التمييز المنصوب عن تمام الكلام .

وتأويل هذا البيت : بأن يجعل « ناراً » مفعُولا ثانياً « بيرى »[1]

***

وابن جابر الأندلسى :

— يضفى على الاستشهاد غزارة بما ذكر من الشواهد ، وبما لم يذكر وأشار إليه .

— استوعب آراء السابقين ، وعرضها عرضاً جيداً .

— أخذ قاعدته من كلام ابن مالك : من شطريه : الأول ، والثانى.

— سجل رأى استاذه : شيخ النحاة : أبى حيان فى المسألة . وبذلك يكون ابن جابر قد أضفى على المسألة بعداً جديداً : بما ذكره عن شيخه : أبى حيان .

— ذكر رأياً للفراء ، وأبدى فيه رأيه ، وجعله من القلة ، بحيث بحيث لا يعتبر .

***

استشهاد السيوطى بالبيت فى « همع الهوامع » .

قال السيوطى فى « همع الهوامع — شارحاً ما أوجزه فى جمع الجوامع» يجوز توسط التمييز بين الفعل ، ومرفوعه ، بلا خلاف ، نحو :

« طاب نَفْسَا زيدٌ »

---

(١) ص ٥٥٣ شرح ابن جابر الأندلسى ...

قال أبو حيان :

وقياسه : بجواز توسطه ، مع الوصف ، نحو : « طيب نفساً زيدٌ »

قال :

وكذا قياسه الجواز بين الفعل ، ومنصوبه ، نحو : « فجرت عيوناً الأَرْض »

وأما تقديمه على الفعل :

فمنعه ابن عصفور جزماً : بناء على أن الناصب له ليس هو الفعل . وإنما هو الجملة بأسرها .

والقائلون : بأن الناصب له : مافيها من فعل ، وشبهه **اختلفوا :**

فمنع سيبويه ، والأكثرون من البصريين ، والكوفيين ، والمغاربة تقديمه ، فلا يقال : « نفساً طابَ زيدٌ » كما يمنع التقديم فى تمييز المفرد .

وما ورد من ذلك فضرورة .

وجوزه السكائى . والمبرد ، والمازنى ، والجرمى ، وطائفة ، واختاره ابن مالك : بشرط كون الفعل متصرفاً ، لوروده ، قال :

... ... وما كادَ نفساً الفراقِ تطيبُ

وقياساً على سائر الفضلات .

ويستثنى من المتصرف « كفى » :

فلا يقال : « شهيد اكفَى باللهِ » — بإجماع —

ذكره أبو حيان

فإن كان الفعل جامداً امتنع بإجماع ، فلا يقال : « مارجُلاً أَحْسَنَ زَيْداً » كذا ، ولا « رجلا أحسن بزَيْدٍ »

كما يمتنع إذا كان عامله جامداً بإجماع .

نعم : استثنى من محل الإجماع فى الثانى صورة ، وهو التمييز ، بعد اسم شبه به الأول نحو : « زيد القمر حسناً » .

فإن الفراء جوز فيه التقديم ، فيقال :

« زيد حسنا القمر (١) » .

وقد جمع السيوطى — فى إيجاز ، وجمال عرض — كل الآراء ، والاتجاهات . و « كل الصيد فى جوف الفرا » — كما يقال — .

دور الشنقيطى :

سجل الشنقيطى البيت ، وأتمه ، ثم قال :

استشهد به :

على جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف ، عند الكسائى ، والمبرد ومن وافقهما .

والبيت من شواهد العينى »(٢) .

ثم ذكر الشنقيطى آراء مما سبق أن سجلناها فى الرواية ، ونسبة البيت إلى قائله .

والشنقيطى لم يضف جديداً . .

[redacted]

استشهاد الأشمونى بالبيت :

مزج الأشمونى شرحه ببيت ابن مالك — كعادته — فقال :

---

(١) ٢٥٢/١ همع الهوامع ، شرح جمع الجوامع .
(٢) ٢٠٨/١ الدرر اللوامع .

(وعامل التمييز قدم مطلقاً) ، أى : ولو كان فعلا متصرفاً ، وفاقا لسيبويه ، والفراء ، وأكثر البصريين ، والكوفيين ، لأن الغالب فى التمييز المنصوب بفعل متصرف كونه فاعلا فى الأصل ، وقد حول الإسناد عنه إلى غيره ، لقصد المبالغة ، فلا يغير عما كان يستحقه : من وجوب التأخير ، لما فيه من الإخلال بالأصل .

أما غير المتصرف فبالإجماع .

وأما قوله :

ونارُنا لم يُرَ ناراً مثلهـــا ... ...

فضرورة .

وقيل : الروية قلبية ، « وناراً » مفعول ثان .

والفعل ذوا التصريف نَزُراً سُبِقَا »

هو : مبنى للمفعول ، و « نزراً » حال من الضمير المستتر فيه ، النائب عن الفاعل .

أى : مجىء : عامل التمييز ، الذى هو فعل متصرف مسبوقاً بالتمييز نزر أى : قليل .

من ذلك قوله :

أنفساً تطيبُ بنيلِ المنـى وَدَاعِى المنونِ يُنَادِى جَهَاراً ؟

وقـوله :

... ... وما كانَ نَفْساً بالفراقِ تطيب

وقـوله :

ضيعتُ حَرَمَىَ فى إبعادِىَ الْأَمَلاَ وَمَا ارْعَوَيْتُ ،وشيْباً رأْسِى اشْتَعَلاَ

وأجاز الكسائى ، والمازنى ، والمبرد ، والجرمى القياس عليه ، محتجين بما ذكر ، وقياساً على غيره من الفضلات ، المنصوبة بفعل متصرف ووافقهم الناظم : فى غير هذا الكتاب ... » .

***

والأشمونى : قد التقط كثيراً من آراء السابقين ، وأضفى عليها من هندسة العبارة ، وترتيبها ما أضفى .

ولم يزد عمن سبقه .

* * *

إعـــراب الشـــاهد

للبيت وجوه عديدة من الإعراب ، تبعاً لرواياته المتعددة ، وسنقصر إعرابنا للبيت على وجه منها — إن شاء الله تعالى — حتى لا يطول الإعراب ويتكرر .

أتهجر : الهمزة للاستفهام ، حرف مبنى على الفتح ، لا محل له من الإعراب .

وقد خرج الاستفهام عن معناه الحقيقى : طلب الفهم إلى **الإنكار** ، أى : ماينبغى ، ويمكن أن يكون **للتعجب** ، أى : أعجب من إرادتها الترك . . . « تهجر » : فعل مضارع ، مرفوع لتجرده من الناصب ، والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

ليلى : فاعل للفعل « تهجر » مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره للتعذر .

بالفراق : الباء حرف جر ، مبنى على الكسر ، لا محل له من الأعراب.
« الفراق » مجرور بالباء ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

حبيبها : « حبيب » مفعول به للفعل « تهجر » منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .
« حبيب » مضاف ، و « ها » مضاف إليه ، فى محل جريا بالإضافة .

وما : « الواو » واو الحال ، حرف مبنى على الفتح ، لا محل له من الإعراب . « ما » : نافية ، حرف مبنى ، لا محل له من الإعراب .

كان : فعل ماض ناقص ، يرفع الاسم ، وينصب الخبر ، مبنى على الفتح ، لا محل له من الإعراب .
واسم « كان » ضمير الشأن ، أى : والحال ، والشأن .

نفساً : تمييز ، تقدم على عامله ، المتصرف ، وهو قوله : « تطيب » منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

بالفراق : الباء حرف جر .
« الفراق » مجرور بالباء ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله « تطيب » أى : تطيب بالفراق .

تطيب : فعل مضارع ، مرفوع لتجرده من الناصب ، والجازم بالضمة ، وفاعله مستتر فيه جوازا ، تقديره هى ، يعود على « ليلى » والجملة : فى محل نصب خبر كان .

الدراسة ، والتحليل ، والتحقيق . . . وعرض الملحوظات . . .

١ ــ القضية النحوية التى دار الجدل حولها :

وهى : التمييز : وهل يجوز تقدمه على عامله ؟

وتحت هذه القضية نذكر بعض الملحوظات فيما يلى :

(ا) التمييز :

لغة : « تخليص شىء من شىء » .

ومنه : « وَامْتَازُوا الْيَوْمَ أَيُّها المجرمون »(١) أى : انفردوا عن المؤمنين ، أطلق على الاسم الآتى (التمييز) — مجازاً — : من إطلاق المصدر على اسم الفاعل ، ثم صار فيه حقيقة عرفية (٢) » .

واصطلاحاً : « اسم نكرة بمعنى « من » مبين لإبهام اسم ، أو إبهام نسبة (٣) » .

وعلى ذلك يقال :

التمييز نوعان :

الأول : تمييز مفرد .

وهو : مارفع إبهام اسم قبله بجمل الحقيقة ، نحو :

نحو : « رِطل سَمْناً » ، و « عِشْرينَ دِرْهماً » . . .

والثانى : تمييز الجملة .

وهو : مارفع إبهام نسبة فى جملة ، أو شبهها(٤) .

---

(١) الآية ٥٩ من سورة يس .

(٢) ١/٢٣١ حاشية الخضرى على ابن عقيل .

(٣) ١/٣٩٣ التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهرى .

(٤) ٢/١٦٥ شرح ابن ام قاسم المرادى لالفية ابن مالك .

وعامل النوع الأول : مميزه .

وعامل النوع الثانى : الفعل ، وما جرى مجراه من : مصدر ، ووصف ، واسم فعل ، عند سيبويه ، والمازنى ، والمبرد ، ومن وافقهم.

وذهب قوم : إلى أن العامل فيه : هو الجملة التى انتصب عن تمامها، لا الفعل ، وماجرى مجراه .

وعلى ذلك نقول: المفسر : هو المميز ، والمفسر هو : المميز ، ورتبة التمييز التأخير عن المميز — **هذا هو أصل القضية** .

فالأصل التأخير ، وعند إرادة التقدم يأتى الجدل ، ويتنوع الاجتهاد .

٢ — **سر منع التقديم :**

يؤخذ من كلام النحاة أنك إذا قلت : « تَصَبَّبَ زيْدٌ عَرَقًا » و « تفقأ الكبشُ . » : أن التمييز فى المثالين ، تمييز محول عن الفاعل ، ويطلق عليه **تمييز النسبة** ، كما يقال عنه : **التمييز الملحوظ** .

والأصل :

« تصبَّبَ عرقُ زَيْدٍ ، و « تفَقَّأَ شحمُ الكَبْشِ » :

« وقد حول الإسناد عنه (أى عن الفاعل) لقصد المبالغة (١) » .

كما يقول ابن الناظم .

ويقول : « . . . فلا يغير عما يستحقه من وجوب التأخير ، لما فيه **من إخلال بالأصل** (٢) » .

ويعنى ابن الناظم :

أن « عرقاً ، وشحماً » يجب تأخيرهما ، مراعاة لأصل الوضع .

(٢،١) ص ٣٥١ شرح الفية ابن مالك ، لابن الناظم .

وأن فى التقديم ارتكاب محظور ، هو :

تقديم الفاعل على رافعه ، وذلك ممنوع — كما ذكرنا — فيما سبق — فى الشاهد :

« مـا للْجمالِ : مَشْيُها وَئِيدًا ؟ ....

هذا هو أصل مذهب سيبويه ، وعليه الأكثرون .

٣ — شبهة المجيزين :

(ا) النقل ، والسماع : فى بيت الشاهد ، وما جاء على نهجه .

(ب) القياس على الحال :

أما البيت الذى بنوا عليه القاعدة ، وهو بيت الشاهد ، فمؤول ، والروايات ، لا شاهد فيها .

وأما القياس :

فإن جملة الحال : قد استوفت فاعلها لفظاً ، ومعنى ؛ وصار لفظ الحال بمنزلة المفعول به الذى يجوز فيه : التقدم على الفعل ؛ والفاعل ، والتوسط بينهما .

أما جملة التمييز : فإنها قد استوفت فاعلها لفظاً فقط ، لا معنى .

فلذلك : لم يجيز تقديمه ، فلا تقول : « شحماً تفقأُ الكبشُ » — وقد تقدم ذلك —

٤ — بين سيبويه ، والمبرد ، والمازنى :

(ا) سيبويه :

يرى المنع المطلق ، ويقول :

« وقد جاء من الفعل ما أنفذ إلى مفعول ، ولم نقو قوة غيره مما قد تعدى إلى مفعول .

وذلك قولك : « امتلأتُ مَاءً ، وتَفَقَّأتُ شَحْماً »

ولا تقول : « امتلأْتهُ ، ولا تفقأْتهُ .

ولا يعمل فى غيره من المعارف ، ولا يقدم المفعول فيه ، فتقول : فتقول : « ماء امتلأت كما لا يقدم المفعول فيه فى الصفات المشبه ، ولا فى هذه الأسماء ، لأنها ليست كالفاعل .

وذلك ، لأنه فعل لا يتعدى إلى مفعول ، وإنما هو بمنزلة الانفعال .

وإنما أصله: « امتَلأَتُ مِن الماء ، وتفقَّأَتُ من الشَّحِمْ » **فحذف هذا استخفافاً** ، وكان الفعل أجدر أن يتعدى ، إذ كان هذا ينفذ ، وهو فى أنهم ضعفوه مثله(١) » .

(ب) ينقد المبرد عبارة الكتاب — فى مسألة عدم تقديم التمييز على عامله — **فيقول المبرد : مبيناً مذهبه :**

« واعلمْ أن التبين إذا كان العامل فيه فعلا جاز تقديمه ، لتصرف الفعل فقلت :

« تفقأتُ شَحْماً ، وتصبَّبتُ عَرَقاً . »

فإن شئت قدمت فقلت : « شحماً تفقأتُ ، وعرقاً تصببتُ »(٢)

ثم ينقد الكتاب ، فيقول :

« وهذا لا يجيزه سيبويه ، لأنه يراه ، كقولك : « عِشْرُونَ دِرْهَماً وهذا أفرهم عَبْداً »

---

(١) ١/١٠٥ كتاب سيبويه .

(٢) ٣/٣٦ المقتضب .

وليس هذا بمنزلة ذلك ، لأن « عشرين درهماً » : إنما عمل فى الدرهم ما لم يؤخذ من الفعل (١) » .

فالمبرد : يريد التفرقة بين ماعمل فيه فعل ، وما لم يعمل فيه فعل ، وسيبويه لا يراها .

« ألا ترى أنه يقول : « هَذَا زَيدٌ قائماً » ولا يجيز : « قَائماً هَذَا زَيْدٌ » لأن العامل غير فعل .

وتقول : « رَاكباً جَاء زَيْدٌ » لأن العامل فعل

فلذلك :

أجزنا تقديم التمييز ، إذا كان العامل فعلا .

وهذا رأى أبى عثمان المازنى » (٢) .

والمبرد :

يريد أن يسوى بين الحال ، والتمييز :

فإذا جاز تقديم الحال ، فإنه يجوز تقديم التمييز .

وسيبويه لا يقول بتقديم التمييز ، لما سبق من التعليل .

وهذا يجعلنا نستطرد ، فنذكر مابين الحال ، والتمييز من : وجوه الاتفاق ، ونواحى الافتراق : طلباً للمزيد من الفائدة ، وتأكيداً لما سبق ذكره من الفرق بين الحال ، والتمييز .

وقد جمع ذلك الأشمونى وجعله خاتمة ، ختم بها شرح أبيات الخلاصة فى باب التمييز .

---

(١) ٣٦/٣ المقتضب .
(٢) ٣٦/٣ المقتضب .

قال الأشمونى :

يتفق الحال ، والتمييز فى خمسة أمور ، ويفترقان فى سبعة أمور :

فأما أمور الاتفاق :

فإنهما : اسمان ، نكرتان ، فضلتان ، منصوبتان ، رافعتان للإبهام .

وأما أمور الافتراق :

فالأول : أن الحال تجىء جملة ، وظرفاً ، ومجروراً . . والتمييز لايكون إلا اسما .

الثانى : أن الحال : قد يتوقف معنى الكلام عليها . . ولا كذلك التمييز .

الثالث : أن الحال مبينة للهيئات ، والتمييز مبين للذوات .

الرابع : أن الحال تتعدد . . بخلاف التمييز .

الخامس : أن الحال تتقدم على عاملها ، إذا كان فعلا ، متصرفاً ، أو وصفاً يشبهه ، ولا يجوز ذلك فى التمييز على الصحيح .

السادس : أن حق الحال الاشتقاق ، وحق التمييز الجمود .

وقد يتعاكسان : فتأتى الحال جامدة « كهَذَا مالُك ذَهَبًا »

ويأتى التمييز مشتقاً ، نحو : « لله درُّهُ فَارسا »

السابع : الحال تأتى مؤكدة لعاملها ، بخلاف التمييز(١) .

ونرى من بين الفروق بين الحال ، والتمييز : جواز تقدم الحال على على عاملها إذا كان فعلا متصرفاً ، أو وصفاً يشبهه .

---

(١) ٢٠٢/٢ ، ٢٠٣ شرح الاشمونى للخلاصة .

ولا كذالك التمييز .

ويقول الأشمونى : « . . . على الصحيح » .

(ج) المازنى :

هو الذى أسند إليه المبرد الرأى : فى جواز تقدم التمييز إذا كان العامل فعلا .

وذلك فى قوله : « وهذا رأى أبى عثمان المازنى »(١) .

كما نرى الأعلم الشنتمرى يقول :

ومما أنشد المازنى فى الباب قول المخبل السعدى :

أتهجرُ ليْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا ؟ وَمَا كَانَ نفساً بِالفرَاقِ تطيبُ

... ... »(٢)

وكذلك نجد فى المراجع التى أطلعنا عليها اقتران هذا الرأى بالمازنى .

ولعل ذلك لأنه أول من فتح هذا الباب أمام المجتهدين من النحاة ،

ولعل التعرف على التقدم على العامل . . كان بسبب إعمال النظر فى هذا البيت .

ولعل ورود هذا البيت شاهدٌ على التقديم فى مذهب المازنى هو الذى جعل العلماء يدفعون الاستشهاد : إما بالتأويل ، وإما بإثبات روايات أخرى للبيت ، لا شاهد عليها فى البيت .

هذا :

والمعركة الاجتهادية فيما أثاره المازنى ، واستشهد به ممتدة .

---

(١) ٣٦/٣ المقتضب .

(٢) ١٠٨/١ شواهد الأعلم بأسفل كتاب سيبويه .

٥ — ابن مالك وقضية التقديم :

يمثل ابن مالك مجتهداً : وجد آراء العلماء قبله ، فنظر فيها ، وكون لنفسه رأياً ، ومذهباً ، واتجاهاً .

ولا يمنعه ذلك : من تغيير رأيه فى قضية نحوية ، كلما أنعم النظر فيها ، واطلع على شواهد تتجه به وجهه أخرى :

ولعلنا لو سألناه عن ذلك ، لكان جوابه : هذا الحكم حكمنا به ، وهذا الحكم نحكم به ، **وإمامه** — فى تغيير حكمه — ابن الخطاب (رضى الله عنه) « هذا ماحكمنا به ، وذلك مانحكم به » .

فالاجتهاد يتغير بتغير الظروف المحيطة ، واتساع الاطلاع ، والوقوف على مالم يكن قد وقف عليه .

وتلك طبيعة البشر : وهى طبائع الأشياء ، لأن نظرة البشر تبنى على ماأمكن النظر فيه ، وغير الممكن كثير ، فإذا فتح الله تعالى له أبواب علمه وزاده من فضله تغيرت نظرته ، ، ونمت معارفه .

ولنطبق ذلك مع ابن مالك فى بعض كتبه : فى قضيتنا النحوية .

أولاً :

مع ابن مالك فى الكافية الشافية :

يقول ابن مالك :

« وعاملَ التمييز قدِّمْ ، وهْوَ مَا لو أُسقطَ التمييزُ كان مُبْهَماً
وإنْ يؤخَّر ، وهو فعلٌ صُرِّفَا فابن يزيدَ بالجواز مقتفى
من ذاك ماء بعده تحلَّبا ونَفْساً اللَّذْ بتَطيبُ انتصباً[1] »

---

(١) ص ٤٣ الشافية الكافية .

وخلاصة اجتهاد ابن مالك : أنه يقول :

(ا) قدم عامل التمييز ، أى : وأخر التمييز .

(ب) إن أخرت العامل ، وهو فعل متصرف ، وقد مت التمييز ، فأنت متبع ابن يزيد ، وهو : محمد بن يزيد المبرد .

ولكأنه يقول ، فأنت خلف عالم ، معتد بعلمه « ومن قلَّد عالماً لقى الله سالماً » — كما يقال — .

(ج) يشير ابن مالك إلى شاهدين — فى القضية — أشار إليهما على الطريقة التى أشرنا إليها — من قبل — .

والشاهدان ، اللذان أشار إليهما قد سجلهما ابنه عنه فى شرح الخلاصة.

وأولهما :

« ... ...

رَدَدْتُ بمثلِ السِّيد ، نهدٍ مقلَّصٍ كميشٍ إذَا عِطْفَاه ماء تحلَّبَا

وثانيهما : البيت الذى أنشده المازنى ، وهو :

أتهجرُ ليلَى للفراقِ حَبيبَها ؟ وَمَا كَانَ نَفْساً بالفِراقِ تَطِيبُ[1]»

والخلاصة :

أن ابن مالك : ذكر الحكم الأصلى ، **وألقى تبعة ماخالفه على المبرد،** وأضاف شاهداً فى ابسألة على شاهد المازنى .

---

(١) ص ٣٥١ — ٣٥٢ شرح الفية ابن مالك ، لابن الناظم — بتحقيقنا —.

ثانياً :

مع ابن مالك فى الخلاصة :

يقول ابن مالك : فى القضية النحوية السابقة :

وعاملَ التمييز قدِّمْ مُطْلَقاً والفِعْلُ ذو التَّصْرِيفِ نَزْراً سُبِعْ

وموقف ابن مالك فى الخلاصة يتقدم — بعض الشىء — فى الجواز. فهو يقرر المذهب الأول ، فى الشطر الأول — بإطلاق — وهو مذهب سيبويه ، ومن تابعه من البصريين ، والكوفيين . وهو مذهب الأكثرين .

ويشير فى الشطر الثانى : إلى مذهب : المازنى ، والمبرد ، والكسائى ومن تابعهم ، **ويجعل ذلك وارداً ، لكنه نزر يسير ، قليل** .

و — هنا — **يقرر عن اجتهاده** ، ولا يلقى التبعة على أحد .

فالإطلاق فى تقديم العامل ، وتأخير التمييز .

والندرة : والقلة فى تقدم التمييز ، إذا كان العامل فعلا متصرفاً .

ويقول ابن عقيل — عن قضية التقديم — فى شرح بيت الخلاصة — « . . . وجعله فى هذا الكتاب قليلا »(١) .

ثالثاً :

مع ابن مالك فى التسهيل :

وكتاب « تسهيل الفوائد ، وتكميل المقاصد » : من أجل كتب ابن مالك ؛ **ويمثل قمة اجتهاده النحوى** .

يقول ابن مالك فى التسهيل :

« ولا يمنع تقديم المميز على عامله : — **إن كان فعْلاً متصرِّفا — وفاقاً للكسائى ، والمازنى ، والمبرد** .

---

(١) ٢٩٤/٢ شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك .

ويمنع إن لم يكنه بإجماع .

وقد يستباح فى الضرورة . . . (١) »

وهنا يأتى آخر اجتهاد ابن مالك ، فيقول :

(ا) لا يمنع تقديم التمييز على عامله ، إن كان عامله فعلا ، متصرفاً، **وفاقاً** للكسائى ، والمازنى ، والمبرد .

وكلمة « وفاقاً » فيها مافيها من الرضا عن هذا المذهب .

(ب) يمنع التقدم بإجماع علماء المدرستين : البصرية ، والكوفية ، إذا لم يكن فعلا متصرفاً ، أى : العامل ، بأن كان جامداً .

(جـ) الحظر ليس بإطلاق : وإنما يستباح التقديم للضرورة ،

ويأتى ابنه ، فيقول: فى شرح بيت الخلاصة السابق: مستخدماً تعبيره **والده .**

هو : مستباح للضرورة ، كما استبيح لها تقديم التمييز على العامل ، **غير المتصرف .**

فيما ندر من قول الراجز :

ونارُنا لم يُسرَ ناراً مثلُها قَدْ عَلِمْتْ ذاك معـدٌّ كلها(٢) »

والشاهد فيه : قوله « نارًا » : وهو تمييز منصوب ، مقدم على العامل فيه ، وهو « مثل » **وهو : اسم جامد .**

والأشمونى : يلجأ إلى التخريج ، فيقول : « . . . إن مثل ذلك يعتبر ضرورة ، وقيل : الرؤية قلبية ، « ونارأ » مفعول ثان »(٣)

---

(١) ص ١١٥ تسهيل الفوائد ، وتكميل المقاصد .
(٢) ص ٣٥٣ شرح الفية ابن مالك ، لابن الناظم .
(٣) ٢٠١/٢ شرح الاشمونى لالفية ابن مالك .

وعلى ذلك نقول :

إن ابن مالك اجتهد ، وتقدم اجتهاده ، كلما تقدم فى اطلاعه ، وعظمت خبرته ، ومازال يتقدم حتى انتهى به الأمر إلى ماقاله أحد شراح ألفيته ، وهو ابن عقيل ، وهو بصدد القضية النحوية السابقة :

يقول ابن عقيل :

وأجاز الكسائى ، والمازنى ، والمبرد : تقديمه على عامله المتصرف .

ثم يقول :

« ووافقهم المصنف فى غير هذا الكتاب على ذلك (١) » .

ولعله يعنى : التسهيل .

* * *

٦ — أبو حيان الغرناطى ، وهذه القضية :

علمنا — مما تقدم — أن أبا حيان الغرناطى كان أشد النحاة نقداً لابن مالك ، كما أنه كان من أكثر النحاة اعترافاً بفضله ، وإشادة به .

وأن تراث ابن مالك اشتهر على يديه ، وعلى أيدى تلامذته ، الذين صاروا أئمة فى حياته .

ويهمنا — فى هذا الصدد — أن نقف على رأيه من هذه القضية النحوية

وقد استقينا ذلك من أحد تلامذته النجباء ، شراح الألفية ، وهو ابن جابر الأندلسى :

— شرح ابن جابر بيت الخلاصة — وقد سبق ذلك — وقد سجل كثيراً من الشواهد .

---

(١) ٢/٢٩٣ ، ٢٩٤ شرح ابن عقيل لالفية ابن مالك .

— أطلعنا على رأى شيخه : أبى حيان فى المسألة حيث قال : — بعد أن ذكر شواهد ، — أثبتناها فيما تقدم — : وأشار إلى غيرها مما سمع .

قال الشيخ : **أبو حيان** :

وهذا كثير تبنى عليه القواعد(١)» .

قال ابن جابر : « . . . ومال إلى جواز التقديم (٢) » .

وقال ابن جابر ، عن شيخه : أبى حيان :

« وذكر أن ابن عصفور ، وأمثاله من القائلين بالمنع ، أولوا البيت الأول : **اعتقاداً منهم أنه لم يرد غيره** .

قال الشيخ أبو حيان :

وهذا عدم اطلاع منهم على أشعار العرب (٣)» .

ومما أولوا به :

أنهم قالوا : الرواية « نفسى » — مضافاً إلى ياء المتكلم ، فيكون اسم « كان » لا تمييزا(٤) » .

وتحدث ابن جابر — أيضاً — عن شيخه : أبى حيان ، فقال :

« قال الشيخ » : أبو حيان : وغلط ابن عصفور ، فجعل هذا البيت يعنى : « ونارَنَا لم يُرَ ناراً مثلُها »

من التمييز ، المنصوب عن تمام الكلام(٥)» .

وتأويل هذا البيت : بأن يجعل « نارا » مفعولا ثانياً « يرى »(٦)

---

(١) ص ٥٥٢ شرح ابن جابر لألفية ابن مالك .
(٢) ص ٥٥٢ شرح ابن جابر لألفية ابن مالك .
(٣) ص ٥٥٢ شرح ابن جابر ...
(٤) ص ٥٥٢ شرح ابن جابر ...
(٥) ص ٥٥٣ شرح ابن جابر ...
(٦) ص ٥٥٣ شرح ابن جابر ...

٧ — روايات بيت الشاهد :

مما قاله شيخ النحاة : أبو حيان : — عن القائلين بالمنع — أنهم « **أولوا البيت الأول** : اعتقادا منهم أنه لم يرد غيره ...

والبيت الأول هو :

أتهجرُ لَيْلَى بالفِراقِ حَبِيبَهَا ؟ وما كان نفساً باللْفِراقِ تَطِيبُ

فقد سلطوا عليه الأضواء ، وطعنوا فيه من ناحيتين :

(ا) **ناحية الرواية** ، وصولا إلى عدم الاستشهاد به .

(ب) **وناحية التأويل** ، وصولا إلى عدم الاستشهاد به من ناحية تطرق الاحتمال عليه ، ليسقط الاستدلال به .

(ا) **من حيث الرواية :**

رواية أبى إسحاق الزجاج :

.... ومَا كَانَ نَفْسِى بالفراق تطيبُ

— **ونقل أبو الحسن** : أن الرواية فى ديوان الأعشى : — على أن قائله : أعشى همدان .

أتَوْذِنُ سَلْمَى بالفراقِ حَبِيبَهَا ولم تلكُ نَفْسِى بالفراقِ تَطِيبُ

وعلى هاتين الروايتين : لا شاهد فى البيت .

ويقول الأستاذ : محمد محيي الدين عبد الحميد : فى التعليق على شرح ابن عقيل :

« والذى وجدته فى ديوان أعشى همدان ، رواية البيت ، كما رواه الشارح ، وأكثر النحاة .

ففيه الشاهد ، الذى يساق من أجله(١) .

— جميع العينى كثيرا من الروايات — كما سبق — أخذها عن شراح المفصل : قال :

« المشهور أن المروى : « كادَ ، وكانَ » ، « وسَلْمى ، ولَيْلَى »

« ويطيب : بالتذكير ، والتأنيث » ، « ونفساً ، ونفسى »

وذكر الرواية ، التى فيها الشاهد — وقد سبق ذلك — .

والقصد :

فقد كان هدف المانعين : هو إبطال الاستشهاد بالبيت : : بذكر روايات ، لا شاهد فيها .

(ب) من حيث التأويل :

وقد أول المانعون البيت ، ونكتفى من ذلك بما قاله أبو البركات الأنبارى ، صاحب الإنصاف .

« .... نصب « نفساً » بفعل مقدر ، كأنه قال : أعْنِى نَفْساً . لا على التمييز . . . . . »(٢)

ويضيف المانعون إلى ماتقدم :« الضرورة» لورود الشواهد فى الشعر

وقد أدلى ابن هشام الأنصارى « دلوه » فى القضية النحوية ، وفى التأويل :

ذكر ابن هشام فى معنى اللبيب . . « أن الحال**تتقدم على عاملها**

---

(١) ٢/٢٩٤ التعليق على شرح ابن عقيل .

(٢) ص ٤٤٦ الإنصاف فى مسائل الخلاف .

إذا كان فعلا منصرفاً ، أو وصفاً يشبه ، نحو : « خاشعاً أَبْصَارُهم يَخْرُجُونَ »[1]

ثم قال :

« ولا يجوز ذلك فى التمييز على الصحيح»

فأما استدلال ابن مالك على الجواز بقوله :

رددتُ بمثل السِّيد نهدٍ مقلِّصٍ كميشٍ إذا عِطْفَاهُ ماء تحلَّبَا

وقوله :

إذا المرءُ عيناً قرَّ بالْعيْشِ مُثْرِياً ولم يُغْنَ بالإحْسَانِ كانَ مُذَمَّماَ

فسهو :

لأن : « عطفاه ، والمرء » مرفوعان بمحذوف ، يفسره المذكور والناصب للتمييز هو المحذوف .

وأما قوله :

ضَيَّعتُ حَزْمِىَ فِي إبْعَادِىَ الْأَمَلا وما ارْعَوَيْتُ،وشيْباً رأْسِى اشتعلاَ

وقوله :

أنَفْساً تطيبُ بنَيْلِ المُنَى وداعِى المَنُونِ يُنادى جَهاراً ؟

فضرورتان

ومن ذلك نقول :

— إن ابن هشام مع المانعين .

— وإنه — أيضاً — يؤول بعض الشواهد .

---

(١) من الآية ٧ من سورة القمر .

— وإنه يحمل بعضها على الضرورة .

٨ — متى يكون العامل متصرفاً ، ويمتنع التقديم ؟

يجيب عن هذا السؤال ابن عقيل فى شرحه للخلاصة ، **فيقول :**

« وقد يكون العامل متصرفاً ، ويمتنع تقديم التمييز عليه عند الجمع .

وذلك نحو : « كفى بزيدٍ رَجُلاً »

فلا يجوز تقديم : « رجلا » على « كفى » وإن كان فعلا متصرفاً ، **لأنه بمعنى فعل غير متصرف** ، وهو فعل التعجب .

فمعنى قولك : « كفى بزيدٍ رَجُلاً » : « مَا أَكفَاهُ رَجُلاً ! »(١)

ونحن ندرك من القواعد النحوية المقررة :

« أن الشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه » .

ويجرى ذلك فى كثير من أبواب النحو :

وفيما يلى أمثلة تعزز ذلك ، وتفتح القلب للتعرف على الأشباه منها ، والنظائر ، وتعيد الذاكرة إلى تشابه النطق العربى فيها ، وجهود علماء اللغة فى جمعها ، وجهود علماء النحو فى ترسيخ قواعدها .

من ذلك :

(ا) **المشتقات كلها** : — اسم الفاعل ، واسم المفعول ، وأمثلة المبالغة — أشبهت الفعل فى مادته ، ومعناه ، فأخذت حكمه ، فرفعت الفاعل والمتعدى منها : رفع الفاعل ، ونصب المفعول به .

(ب) **(« ما، ولا، وإن ، ولات»** :

هذه الحروف أشبهت « ليس » فى المعنى ، فأخذت حكمها فى العمل : فرفعت الاسم ، ونصبت الخبر .

---

(١) ٢/٢٩٥ ، ٢٩٦ شرح ابن عقيل .

(ج) « إن وأخواتها » :

أشبهت الفعل فى معناه : فرفعت ، ونصبت ، وقدم منصوبها وجوبا على مرفوعها — بعكس الفعل — ليظهر للناظر من أول وهلة أنها عملت هذا العمل ، لكونها فرعاً .

وجاز أن تنصب الحال لهذه المشابهة .

(ء) تشابهت « إلا » و « غير » : فأخذت كل واحدة منها حكم الأخرى : فوقعت « غير » أداة استثناء « كالا » ووقعت « إلا » صفة « كغير » .

تشابهت « عسى ، ولعل » .

فجاء خبر « عَسَى » شذُ وذا مفرداً كخبر « لعلَّ » فى نحو :

« عَسَى الْغُوَيرُ أَبْؤُسا »[1] .

---

(١) مثل من امثال الميدانى (١/٤٤٧) .
والمثل : « عسى الغوير ابؤسا » :
ويقول الميدانى :
الغوير : تصغير : غار .
والابؤس : جمع بؤس ، وهو : الشدة .
واصل هذا المثل — فيما يقال — : من قول الزباء حين قالت لقومها ، عند رجوع قصير من الفراق ، ومعه الرجال ، وبات بالغوير ، على طريقه : « عسى الغوير ابؤسا » .
اى : لعل الشر يأتيكم من قبل هذا الغار .
وجاء رجل إلى عمر (رضى الله عنه) يحمل لقيطا ، فقال عمر : « عسى الغوير ابؤسا » .
قال ابن الأعرابى : إنما عرض بالرجل ، اى : لعلك صاحب هـذا اللقيط .
قال : ونصب « ابؤسا » على معنى : « عسى الغوير يصير ابؤسا .

وجاء خبر « لعلَّ » فعلا مضارعاً ، مقترناً « بأن » فى نحو :

فى نحو : « لعلَّ بعضكم أنْ يكونَ ألحنَ بُحَّجتِه »

(و) أشبه الاسم الموصول أسماء الشرط :

فجاز أن تدخل الفاء فى خبر الاسم الموصول ، فى نحو :

« من يزورُنِي فإنِّى أكرِمُه »

كما تدخل فى جواب الشرط .

وما تقدم يفتح الذهن للتعرف على المتشابهات . وفى ذلك علم كثير ، ودراسة خصبة .

***

٩ — الاستشهاد اللغوى بالبيت :

ذكرنا — فيما سبق — أن البيت من شواهد اللسان .

ونذكر ذلك فيما يلى :

جاء فى لسان العرب ، مادة : (حبب) :

الحب : نقيض البغض ، والحب : الوداد ، والمحبة ، وكذلك : الحب — بالكسر — وأحبه فهو محب ، وهو : محبوب — على غير قياس .

هذا الأكثر .

وقد قيل : محب — على القياس — .

= **ويجوز ان يقدر : « عسى الغوير ان يكون ابؤسا »** .

قال أبو على : جعل عسى بمعنى كان ، ونزل منزلته .

يضرب للرجل ، يقال له : « لعل الشر جاء من قبلك » .

قال الأزهرى :

وقد جاء المحَبُّ شاذا فى الشعر ، قال عنترة :

ولقد نَزَلْتِ ، فَلَا تظنى غيرَهُ مِنّى بمنْزِلةِ المُحَبِّ المكرَمِ

وحكى الأزهرى عن الفراء :

قال : وحببته لغة .

قال غيره : وكره بعضهم : حببتهُ .

وحكى سيبويه : حَبْبتُه ، وأَحْبَبتُه بمعنى .

أبو زيد : أحبَّه الله فهو محبوب .

قال : ومثله محزُون ، ومجنون ، ومزكُوم . . . . .

وتحبَّب إليه : تودد ، وامرأة مُحبَّةٌ لزوجها . . . .

الأزهرى : يقال : حُبّ الشيء فهو محبُوب ، ثم لا يقولون : حببت كما أَلوا : جُنَّ فهو مجنُون ، ثم يقولون : أَجنَّهُ اللهُ .

والحب : الحبيب ، مثل : خدن ، وخدين .

قال ابن برى (رحمه الله) .

الحبيب يجىء تارة بمعنى المحب : كقول المخبل السعدى :

أتهجرُ لَيْلَى بالفِرَاقِ حبيبَها ؟ وما كانَ نفساً بالفراقِ تطيبُ

أى : محبَّها .

ويجىء تارة بمعنى المحبوب ، كقول ابن الدمينة :

وإنَّ الكئيبَ الفردَ من جَانِبِ الحِمَى إلىَّ ، وإنْ لَمْ آتِهِ لحبيبُ

أى : لمحبوب .

والحِبُّ : المحبوب . . . . . »

١٠ ــ الرأى الذى نطمئن إليه فى القضية :

بعد عرض جميع ماتقدم ، ــ وقد طال البحث فيه ــ ولا يقنع منا بغير **عرض رأينا فى القضية النحوية** :

والرأى الذى استراحت إليه النفس هو :

رأى سيبويه وجل البصريين . وكثير من الكوفيين ، والمغاربة ، والأكثرين :

وهو : **عدم جواز تقدم التمييز على عامله المتصرف .**

لأصالة التعليل الذى تقدم فى المنع ، ولأن الأصل عدم التقديم .

أما ماذهب إليه المازنى ، والكسائى ، والمبرد . . ومن تبعهم فإن جميع الشواهد ، التى بدأت بالشاهد ، الذى جعلناه أصل الشواهد ، وكثرت بالبحث . **فإننا نقول :**

— إنها شعرية ، والشعر أبو الضرورات .

— إن بعضها له أكثر من رواية ، ولا شاهد عليها .

— إن بعضها تطرق إليه الاحتمال — بالتخريج — فيسقط به الاستدلال .

— إن بعضها حمل على الضرورة .

ولم نر فى سعة سعة الكلام مايمكن أن يستشهد به .

والشواهد : وإن كانت كثيرة ، وقد جعلت :

ابن مالك يغير اجتهاده من كتاب إلى آخر .

وجعلت شيخ النحاة : أبا حيان ، يقول : إنها لكثرتها تبنى عليها القواعد ويميل إلى رأى المجيزين .

فإننا نقول :

« القول ماقالت حذام » .

وهو قول سيبويه ، ومن تابعه .

لأنه مبنى على السماع الموثق من العرب الموثوق بهم ، وبأصالة لهجتهم .

وعلى وضوح التعليل ، وأصالته .

والله تعالى أعلى وأعلم . . .

تم بحمد الله الذى تتم به الصالحات الجزء الثانى من كتاب الكواكب الدرية فى الشواهد النحوية .

ويليه - بمشيئة الله تعالى وعونه - الجزء الثالث

الفهارس - إن شاء الله تعالى - التفصيلية المنوعة فى الجزء الاخير من الكتاب .

فهـــرس

شواهد الجزء الثانى من الكواكب الدرية

رقم الشاهد	الصفحة	الشـــاهد
٧	٥	أقاطن قوم سلمى ، أم نووا ظعنا ؟ إن يظعنوا فعجيب عيش من قطنـا
٨	٣٣	خبير بنـو لهب ، فلا تك ملغيـا مقـالة لهبى ، إذا الطـير مرت
٩	٦٧	أبا خراشـة : أما أنت ذا نفـر فإن قـومى لم تأكلهم الضـبع
١٠	١١٠	ما للجمـال مشـيها وئيـدا
١١	١٤٣	تولى قتـال المـارقين بنفسـه وقـد أسـلماه : مبعـد ، وحميم
١٢	١٨٧	ألَيت ، وهـل ينفع شـيئا ليت ؟ ليت شـبابا بـوع فاشـتريت
١٣	٢١٦	أعـلاقة أم الوليـد بعـدما أفنـان رأسـك كالثغـام المخلس
١٤	٢٦١	أتهجر ليـلى بالفـراق حبيبهـا ؟ وما كان نفسـا بالفـراق تطيب

مطبعة دار التـأليف
٨ ، ٩ شارع يعقوب ـ بالمالية
تليفون : ٣٥٤١٨٢٥